
قواعد عند المفسرين 1
قَوَاعِدُ التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ
عند المفسِّرين
إعداد
عمر بن عبد المجيد البيـانوني

للتواصل مع الباحث

https://omarbianony.wordpress.com/

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:
facebook.com/OMARBIANONY



  

الإهداء

إلى الظامئين لمائدة القرآن، الذين يريدون الارتواء من عَذْب شرابه وسلسبيله..

إلى الذين يريدون الاستفادة من علماء أمتهم وتراثها الزاخر، واستخراج ما فيه من الكنوز والفوائد..

فتراث الأمة بحر مملوء بالكنوز واللآلئ، وهو بحاجة إلى الكثير من الغواصين ليستخرجوا ويستفيدوا مما فيه.





مقدمة

الحمد لله الذي أكرمنا بالقرآن العظيم، والصلاة والسلام على أفصح الخلق وأبلغهم سيدِ المرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، أما بعد.

فرغم ما بذل السابقون من جهود عظيمة في خدمة علوم الإسلام، إلا أن الحاجة لا تزال ماسة لإكمال طريقهم، والانطلاق وفق أصولهم ومنهجهم.

ولقد بحثتُ في كتب علوم القرآن وأصول التفسير عن قواعد تتعلق بالتَّقدِيم والتَّأخير في القرآن، أو قواعد تتعلق بالتقديم والتأخير عند المفسرين، فلم أجد إلا ثلاث قواعد:

١ـ (العَربُ لا يُقَدِّمُونَ إلَّا مَا يَعتَنُونَ بِهِ غَالِباً).

٢ـ (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة)

هاتان القاعدتان ذكرهما الدكتور خالد السبت في كتابه: (قواعد التفسير) [1]، وعبَّر عن القاعدة الثانية بقوله: (التقدم في الذكر لا يعني التقدم في الوقوع والحكم).

٣ـ (القَولُ بِالتَّرتِيبِ مُقَدَّمٌ عَلَى القَولِ بِالتَّقدِيمِ والتَّأخِير).

ذكر هذه القاعدة الدكتور حسين الحربي في كتابه: (قواعد الترجيح عند المفسرين) [2].

ثم قمت بالبحث في ثنايا كتب التفسير القديمة والحديثة، لاستخراج القواعد التي تتعلق بالتقديم والتأخير، والتي ذكروها في كلامهم وإن لم ينصُّوا على أنها قاعدة، فأضفتُ على هذه القواعد: ثلاثين قاعدةً، فأصبحتْ كلُّها ثلاثاً وثلاثين قاعدةً.

وقد استفدتُ من كلام العلماء وانطلقتُ مِنْ معالم هديهم، وما أنا في هذا البحث وغيره إلا مُقتبسٌ مِنْ أنوارهم، وخادمٌ لعلومهم، وربما استدركتُ عليهم فكان حالي وحالهم:

كَالبَحرِ يُمْطِرُهُ السَّحَابُ ومَا لَهُ ... فضلٌ عَلَيهِ لأَنَّهُ مِنْ مَائِهِ

ومِنْ أكثر التفاسير التي استفدت منها تفسير الإمام محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله (المتوفَّى ١٣٩٣هـ)، وهو وإنْ كان من العلماء المتأخرين في الزمن، إلا أنك حين تقرأ له تعجب من قوَّته وتحسبه من أعيان القرن الخامس الهجري، فكأنه عالِـمٌ متقدِّمٌ عاش بين المتأخرين، وذلك فضلُ اللهِ يؤتيه من يشاء.

---

(1) . قواعد التفسير (جمعاً ودراسة)، للدكتور خالد السبت: ٣٧٩ـ ٣٨٠.

(2) . قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور حسين بن علي الحربي: ٤٥١.

١ـ فكرة الموضوع:

استخراج القواعد المتعلقة بالتقديم والتأخير في القرآن عند المفسرين، فقد قمت بالبحث في كتب التفسير، ووصلت القواعد التي وقفت عليها إلى ثلاث وثلاثين قاعدة، وسأقوم بدراسة هذه القواعد وتطبيق المفسرين لها.

٢ـ أهمية الموضوع وسبب اختياره:

١ـ أنني لم أجد من أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل، فهذه القواعد مفرَّقة في كتب التفاسير.

٢ـ تظهر أهميته من كونه يتعلق بالقرآن العظيم وتفسيره، فالقرآن هو أفضلُ الكلام وأنفعُه وأبلغُه.

٣ـ خدمة مبحث من مباحث التفسير وعلوم القرآن وسد ثغرة في هذا المجال.

٤ـ معرفة قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين وأثر هذه القواعد في تطبيق المفسرين لها.

٥ـ بيان أهمية علم اللغة العربية لمن يريد فهم القرآن ومعرفة تفسيره.

٣ـ أهداف البحث:

١ـ العناية بأصول التفسير وقواعده وضوابطه.

٢ـ معرفة قيمة العلماء وأن لهم قواعد يعتمدون عليها في علمهم، وأن لهم أصولاً ومنهجاً دقيقاً يسيرون عليه.

٣ـ إبراز الترابط الوثيق بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، وأنه لا بد للمفسر أن يكون على معرفة باللغة العربية.

٤ـ معرفة أهمية الرجوع إلى كتب التراث والاستفادة منها، ففيها الكثير من العلوم والمعارف التي لا يمكن الاستغناء عنها.

٥ـ فتح المجال لدراسة القواعد الأخرى عند العلماء.

٤ـ الدراسات السابقة:

مِنْ خلال تتبُّعي وبحثي عن هذا الموضوع لم أجدْ من أفرد دراسة علمية عن هذا الموضوع.

ولكن ذكر الدكتور خالد السبت في كتابه: (قواعد التفسير) قاعدتين عن التقديم والتأخير، وذكر الدكتور حسين الحربي قاعدة واحدة عن التقديم والتأخير في كتابه (قواعد الترجيح عند المفسرين).

ولهذا قمت باستخراج القواعد المتعلقة بالتقديم والتأخير في القرآن عند المفسرين، ووصلت القواعد التي وقفت عليها إلى ثلاث وثلاثين قاعدة، وسأقوم بدراسة هذه القواعد وتطبيق المفسرين لها.

٥ـ حدود البحث:

سيكون نطاق البحث هو كتب التفسير عامة؛ لأنني إذا اقتصرت على بعض التفاسير، فلن أعثر إلا على القليل من القواعد.

ونظراً لتداخل علوم اللغة العربية مع تفسير القرآن العظيم، فقد رجعت إلى عدد من كتب اللغة العربية واستفدت منها..

فكثير من هذه القواعد مرتبطة باللغة العربية، وكلما زاد العلم باللغة العربية زاد ذلك في فهم القرآن ومعرفة تفسيره.

٦ـ خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة تحتوي على:

١ـ أهمية الموضوع وسبب اختياره

٢ـ أهداف البحث

٣ـ الدراسات السابقة

٤ـ حدود البحث:

٥ـ المنهج المتبع في البحث

والتمهيد: معنى القاعدة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى القاعدة في اللغة

المبحث الثاني: معنى القاعدة الاصطلاح

المبحث الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

وقسمت البحث إلى فصلين: الفصل الأول: التقديمُ والتأخيرُ في اللغةِ العربيَّة والقُرآن الكريم، وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحث الأول: مفهومُ التقديمِ والتأخير

المبحث الثاني: أهميَّةُ التقديمِ والتأخيرِ في اللغة العربية

المبحث الثالث: أهمُّ أسبابِ التقديمِ والتأخيرِ في القرآن.

الفصل الثاني: قواعدُ التَّقدِيمِ والتَّأخير عند المفسِّرين (دراسة نظريَّة تطبيقيَّة)، وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: قواعد في التقديم والتفضيل

المبحث الثاني: قواعد في أن التقديم والتأخير لا يكون إلا بحجة

المبحث الثالث: قواعد في بعض الحروف وتقديم المعمول والمجرور

المبحث الرابع: قواعد في أغراض التقديم والتأخير

المبحث الخامس: قواعد في تقديم المسند إليه

المبحث السادس: قواعد في تقديم المسند وتقديم اللفظ على عامله

المبحث السابع: قواعد في تقديم الضمير وتقديم المفعول

خاتمة: وفيها نتائج البحث والتوصيات.

والفهارس: وفيها:

١ـ فهرس الآيات.

٢ـ فهرس الأحاديث.

٣ـ فهرس المصادر والمراجع.

٤ـ فهرس المحتويات.

٧ـ المنهج المتبع في البحث وعملي فيه:

المنهج المتبع هو (المنهج الاستقرائي الاستنباطي التحليلي والمقارن)، ويتمثل ذلك في الآتي:

١ـ استقراء كتب التفاسير والبحث في ثناياها عن قواعد تتعلق بالتقديم والتأخير.

٢ـ عند العثور على قاعدة عند أحد المفسرين، أبحث عن هذه القاعدة عند غيره من المفسرين.

٣ـ قد يعبر بعض المفسرين عن القاعدة بلفظ آخر، فأذكر ذلك في شرح القاعدة.

٤ـ بعض القواعد قد يكون فيها خلاف، فأبين ذلك.

٥ـ بعض القواعد مكملة للبعض الآخر، فقد تكون القاعدة مُطلَقة، وتأتي قاعدة أخرى تقيِّدها، أو تكون القاعدة عامَّة وتأتي قاعدة تخصِّصها، أو قد تكون القاعدة مُجمَلة يأتي من القواعد ما يبيِّنها.

٦ـ وقد أبيِّن في القاعدة أن الحكمَ أغلبيٌّ، كما في القاعدة (٢٤): (تَقدِيمُ المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعليِّ كَثِيراً ما يُفِيدُ التَّقَوِّي). فقلت فيها (كَثِيراً ما)، ثم في القاعدة التي تليها (٢٥): (تَقدِيمُ المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعليِّ قَدْ يُفِيدُ الاختِصَاص)، قلت: (قَدْ يُفِيدُ). فهاتان القاعدتان مكملتان لبعضهما.

٧ـ وهناك بعض القواعد معناها قريب من قاعدة أخرى، فأبين ذلك، كالقاعدة الأولى: (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة)، فهي قريبة من القاعدة الثانية: (لَيسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّقدِيمِ: التَّفضِيلُ). إلا أن القاعدة الأولى نصَّت على التقدُّم في الزمان أيضاً.

٨ـ ذكرت تطبيقات للقواعد عند المفسرين.

٩ـ بيَّنت التعارض والتداخل بين القواعد إن وجد.

١٠ـ ذكرت القيود المستثناة على القواعد إن وجدت.

١١ـ بعض هذه القواعد فيها خلاف بين العلماء، فأذكر ذلك في شرح القاعدة.

١٢ـ قمت بعزو الآيات، واستحسنت أن أذكر اسم السورة والآية في المتن وليس في الهامش وأضع ذلك بخط صغير بين [معقوفتين]، تجنُّباً لكثرة الهوامش، وحتى لا ينقطع تسلسل القارئ في قراءته.

١٣ـ قمت بتخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها.

فإن كان الحديث مروياً في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذكر ذلك، وإن لم يروَ فيهما ذكرت أهم المصادر التي روت الحديث.

وقد يذكر أحد العلماء حديثاً لا يصح، فأنبه إلى ضعف الحديث أو عدم صحته.

١٤ـ عندما أنقل نصاً في البحث وأذكر رقم الجزء والصفحة، أو الصفحة فقط، فهذا يعني أن بداية الكلام الذي نقلته من هذه الصفحة، وقد يكون بقية الكلام في الصفحات التي تليها، فلا حاجة لأقول: صفحة كذا وما بعدها. وعندما أنقل بالنص أجعل النقل بين (قوسين)، أما إذا كان بتصرف فبدون قوسين، وأقول في الحاشة: انظر:...

سائلاً من الله تعالى الإخلاصَ والتوفيقَ والسدادَ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ للهِ ربِ العَالمين.

١٤٣٩/١/٢هـ

قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد في التقديم والتفضيل

١ـ (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة).

٢ـ (لَيسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّقدِيمِ: التَّفضِيلُ).

٣ـ (العَرَبُ لا يُقَدِّمُونَ إلا ما يَعتَنُونَ بِهِ غَالِباً).

٤ـ (التَّقدِيمُ يُفِيدُ الاهتِمَام).

٥ـ (التَّقدِيمُ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ المُقَدَّم هو الغَرَض المُعتَمَد بالذِّكْرِ وبِسَوْقِ الكَلامِ لأجلِه).

المبحث الثاني: قواعد في أن التقديم والتأخير لا يكون إلا بحجة

٦ـ (لا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ عَنْ مَكَانِهِ إلا بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ).

٧ـ (لا ضَيْرَ في التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ إذا دَلَّ على التَّرتِيبِ دَلِيلٌ)

٨ـ (إلحاقُ الكلامِ بالذي يليه أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِهِ بِمَا قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ مُعْتَرِضِ الكَلاَمِ).

٩ـ (القَولُ بِالتَّرتِيبِ مُقَدَّمٌ عَلَى القَولِ بِالتَّقدِيمِ والتَّأخِير).

المبحث الثالث: قواعد في بعض الحروف وتقديم المعمول والمجرور

١٠ـ (الوَاوُ لا تَقتَضِي تَرتِيباً ولا تَعقِيباً وإنَّمَا هِيَ لمطلَقِ الجَمْع).

١١ـ (التَّقدِيمُ إذَا اقترَنَ بِالفَاءِ كَانَ فِيهِ مُبَالَغَةٌ).

١٢ـ (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقيِيد)

١٣ـ (تَقْدِيمَ المَجْرُورِ كَثِيراً مَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الشَّرْطِ).

١٤ـ (الفِعلانِ إذَا كانَا مُتَقَارِبَيْ المَعنَى فَلَكَ أنْ تُقَدِّمَ وتُؤَخِّرَ).

المبحث الرابع: قواعد في أغراض التقديم والتأخير

١٥ـ (تَأخِيرُ مَا حَقُّهُ التَّقدِيمُ يُورِثُ النَّفْسَ تَرَقُّباً لِوُرُودِه، وتَشَوُّقاً إلَيه).

١٦ـ (مِنْ مُوجِبَاتِ التَّقدِيمِ: كَوْنُ المُقَدَّمِ يَتَضَمَّنُ جَوَاباً لِرَدِّ طَلَبٍ طَلَبَهُ المُخَاطَب).

١٧ـ (التَّقدِيمُ لا يَكُونُ لأجلِ الفَاصِلَةِ فَقَطْ).

١٨ـ (تَقدِيمُ الجُمَلِ عن مَوَاضِع تَأخِيرِها لِتَوفِيرِ المعَانِي).

١٩ـ (قَدْ يَختَلِفُ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ لاختِلافِ المقَام).

٢٠ـ (في مَقَامِ الاستِدلالِ يُقَدَّمُ الجَلِيّ ويُؤَخَّرُ الأجلى).

المبحث الخامس: قواعد في تقديم المسند إليه

٢١ـ (تَقْدِيمُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المُسْنَدِ المُشْتَقِّ لَا يُفِيدُ بِذَاتِهِ التَّخْصِيصَ، وَقَد يُستَفَادُ مِنْ بَعْضِ مَوَاقِعِهِ مَعْنَى التَّخْصِيصِ بِالقَرَائِنِ).

٢٢ـ (الأكثَرُ في تَقدِيمِ المُسنَدِ إليه عَلَى الخَبَرِ الفِعليِّ المَنفيِّ، إذا لم يَقَع المُسنَدُ إليه عقب حَرف النَّفي، أنْ لا يُفِيدَ تَقدِيمه إلا التَّقَوِّي، دُونَ التَّخصِيص).

٢٣ـ (تقدِيمُ المُسنَدِ إِليَهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ كَثيراً ما يُفِيدُ التَّقَوِّي).

٢٤ـ (تَقدِيمُ المُسنَدِ إِليَهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ قَدْ يُفِيدُ الاختِصَاص).

٢٥ـ (قَدْ يجتَمِعُ في تَقدِيمِ المُسنَدِ إليَهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ الجَمعُ بَينَ قَصدِ «التَّقَوِّي» وَ«التَّخصِيص»).

٢٦ـ (كَثيراً مَا يَتَقَدَّمُ المُسنَدُ إِليَهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ في الوَعدِ والضمان).

المبحث السادس: قواعد في تقديم المسند وتقديم اللفظ على عامله

٢٧ـ (تَقدِيمُ المُسنَدِ إِذَا احتَفَّتْ به قَرَائن قَد يُفِيدُ الحَصر).

٢٨ـ (تَقدِيمُ اللفظِ عَلَى عَامِلِه يُفِيدُ الاختِصَاصَ غالباً).

٢٩ـ (تقدِيمُ الظَّرْفِ أو المَجرُورِ كَثيراً ما يُفِيدُ الاختِصَاص).

٣٠ـ (حِينَ يَجتَمِعُ التَّخصِيصُ مَعَ التَّقدِيمِ يَكُونُ الاهتمامُ أقوى).

المبحث السابع: قواعد في تقديم الضمير وتقديم المفعول

٣١ـ (تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ كثيراً ما يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ).

٣٢ـ (لَيسَ كُلُّ تَقدِيمٍ لِـمَا مكانه التأخير يُرَادُ به الاختصَاص).

٣٣ـ (تَقدِيمُ المَفعُولِ مَع اشتِغَال فِعلِهِ بِضَمِيرِه آكدُ في إفادةِ التَّقدِيم الحَصرَ مِنْ تَقدِيم المَفعُولِ على الفِعل غَيرِ المُشتغلِ بِضَمِيرِه).





التمهيد: معنى القاعدة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى القاعدة في اللغة

المبحث الثاني: معنى القاعدة الاصطلاح

المبحث الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

التمهيد: معنى القاعدة

سأذكر في التمهيد معنى القاعدة في اللغة، ومعناها في الاصطلاح، وسأذكر العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. وسأجعل ذلك في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: معنى القاعدة في اللغة

تنوعت عبارات العلماء في معنى القاعدة في اللغة، فقال أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (المتوفَّى: ٤٥٨هـ): (والقاعدُ وَالْقَاعِدَة أصل الأسِّ. وَفِي التَّنْزِيل: (وإذْ يَرْفعُ إبراهيمُ القواعدَ مِنَ البَيت وَإِسْمَاعِيل) . وَفِيه (فَأتى اللهُ بُنيانهم من الْقَوَاعِد) قَالَ الزّجاج: الْقَوَاعِد: أساطين الْبناء الَّتِي تَعَمّده. وقواعد الهودج: خشبات أَربع، مُعْتَرِضَة فِي أَسْفَله، قد كت فِيهِنَّ) [١].

وفي تاج العروس للزبيدي (المتوفَّى: ١٢٠٥هـ): (والقاعِدَة أَصْلُ الأُسِّ. والقَوَاعِدُ الإِسَاسُ وقَوَاعِدُ الْبَيْت إِسَاسُه [٢]، وَقَالَ الزَّجّاج: القَوَاعِد: أَساطِينُ البِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُه، وقولُهم: بَنَى أَمْرَه على قَاعِدَةٍ، وقَوَاعِدَ، وقاعدَةُ أَمْرِك وَاهِيَةٌ، وتَركوا مقاعِدَهم: مَرَاكِزَهم، وَهُوَ مَجاز، وقواعِدُ السَّحاب: أُصولُها المُعتَرِضة فِي آفَاق السماءِ، شُبِّهَتْ بقواعِدِ البِنَاءِ، قَالَه أَبو عُبَيْدٍ، وَقَالَ ابنُ الأَثير: المُرَاد بالقواعِدِ مَا اعترَضَ مِنْهَا وسَفَلَ، تَشْبِيهاً بقَوَاعد البِنَاءِ) [٣].

المبحث الثاني: معنى القاعدة في الاصطلاح

اختلفوا في معنى القاعدة في الاصطلاح، بناءً على اختلافهم في مفهومها، هل هي قضية كلية أو قضية أغلبية؟ فالكلية: يراد بها القضية المحكوم على جميع أفرادها، ففي الكليات لأبي البقاء الكفوي (المتوفَّى: ١٠٩٤هـ): (وَالقَاعِدَة اصطِلَاحاً: قَضِيَّة كُلية من حَيْثُ اشتمالها بِالقُوَّةِ على أَحكَام جزئيات موضوعها، وتسمى فروعاً، واستخراجها مِنْهَا تَفْرِيعا كَقَوْلِنَا: (كل إِجْمَاع حق).

وَالقَاعِدَة: هِيَ الأساس وَالأَصْل لما فَوْقهَا، وَهِي تجمع فروعاً من أَبْوَاب شَتَّى) [٤].

---

[١]. المحكم والمحيط الأعظم ١: ١٧٢.

[٢]. (الإِسَاسُ) بكسر الهمزة، جمع الأُسِّ، كما في لسان العرب: (الأُسُّ والأَسَس والأَساس كل مُبْتَدَإٍ شيءٍ والأُسُّ والأَساس أَصل البناء والأَسَسُ مقصور منه. وجمع الأُسِّ: إساس مثل عُسّ وعِساس.

وجمع الأَساس أُسس مثل قَذال وقُذُل وجمع الأَسَس آساس مثل سببٍ وأَسباب والأَسيس أَصل كل شيء وأُسّ الإِنسان قلبه لأَنه أَول مُتَكَوّن في الرحم وهو من الأَسماء المشتركة وأُسُّ البناء مُبْتَدَؤُه). لسان العرب مادة (أسس) ٦: ٦.

[٣]. تاج العروس ٩: ٦٠.

[٤]. الكليات: ٧٢٨.

وقال التفتازاني: (القواعد التي يتوصل بها إلى الفقه هي القضايا الكلية التي تقع كبرى لصغرى سهلة الحصول عند الاستدلال على مسائل الفقه) [1].

والأغلبية أو الأكثرية: بمعنى أنها مبنية على الأكثر، لاعتبار أنَّ لكلِّ قاعدة استثناءات.

فمَنْ نظر إلى أنَّ القاعدة هي قضية كلية عرَّفها بما يدلُّ على ذلك، مثل: (هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها) [2].

أو (قضية كلية يتعرف منها أحكام الجزئيات المندرجة تحت موضوعها) [3].

ومن نظر إلى أن القاعدة قضية أغلبية نظراً لما يستثنى منها، عرَّفها بأنها: (حكم أكثري لا كليّ، ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه) [4].

والذي أختاره هو أن القاعدة قضية أغلبية؛ لأن أكثر القواعد لا تخلو من استثناءات.

قال في تهذيب الفروق: ومن المعلوم أن أكثر قواعد الفقه أغلبية [5].

والقول أن أكثر قواعد الفقه أغلبية مبني على وجود مسائل مستثناة من تلك القواعد تخالف أحكامها حكم القاعدة [6].

وإن كان الإمام إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفَّى: ٧٩٠هـ) رحمه الله يرى أن تخلُّفَ بعض الجزئيات عن الكُلِّ لا يُخرج القاعدة عن كونها كُلِّية، فقد قال: (فتخلُّفُ بعض الجزئيات عن مقتضى الكُلِّ لا يُخرجه عن كونه كلياً، وأيضاً فإنَّ الغالبَ الأكثريَّ معتبرٌ في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت.

هذا شأن الكليَّات الاستقرائيَّة، واعتبر ذلك بالكليات العربية فإنها أقرب شيء إلى ما نحن فيه، لكون كل واحد من القبيلين أمراً وضعياً لا عقلياً، وإنما يتصور أن يكون تخلف بعض الجزئيات قادحاً في الكليات العقلية، كما نقول: (ما ثبت للشيء ثبت لمثله عقلاً)، فهذا لا يمكن فيه التخلف ألبتة، إذ لو تخلف لم يصح الحكم بالقضية القائلة: (ما ثبت للشيء ثبت لمثله).

---

(١) . التلويح: ١: ٣٦.

(٢) . التعريفات للجرجاني: ١٧١.

(٣) . انظر: القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي: ٤٠.

(٤) . غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر ١: ٥١.

(٥) . تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، حاشية الفروق ١: ٣٦.

(٦) . انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية للدكتور محمد صدقي بن أحمد آل بورنو:١٣.

فإذا كان كذلك، فالكلية في الاستقرائيات صحيحة، وإن تخلف عن مقتضاها بعض الجزئيات. وأيضاً، فالجزئيات المتخلفة قد يكون تخلفها لحكم خارجة عن مقتضى الكلي، فلا تكون داخلة تحته أصلاً، أو تكون داخلة لكن لم يظهر لنا دخولها، أو داخلة عندنا، لكن عارضها على الخصوص ما هي به أولى [1].

ولعلَّ الخلافَ بين الفريقين خلافٌ لفظيٌّ، فهم متفقون على أن أكثر القواعد لها استثناءات، فمَنْ ذكر أن القاعدةَ حكمٌ كليٌّ رأى أنَّ هذه الاستثناءات لا تُخرج القاعدة عن كونها كُلِّية، إما لأنها استثناءات (لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت) كما عبَّر عن ذلك الإمام الشاطبي في كلامه المذكور قبل قليل. أو لأن هذه الاستثناءات لا تدخل تحت هذه القاعدة.

ومن ذكر أنَّ القاعدةَ حكمٌ أكثريٌّ أو أغلبي رأى أن هذه الاستثناءات تجعل القاعدة أغلبية. والله أعلم.

المبحث الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

إذا كانت القاعدة في اللغة هي أَصْلُ الأُسِّ، والقَوَاعِدُ الإِسَاسُ وقَوَاعِدُ الْبَيْت إِسَاسُه، وكذلك القَوَاعِد: أَساطِينُ البِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُه.

فكذلك القاعدة في الاصطلاح، هي الأساس الذي يَعتمد عليه هذا العلم أو ذاك، وهي الأصل الذي يُبنَى عليه غيره من فروع المسائل التي تنتظم في هذا الأصل.

كما في التعريفات السابقة للقاعدة اصطلاحاً، مثل: (قَضِيَّة كُلية من حَيْثُ اشتمالها بِالقُوَّةِ على أَحكَام جزئيات موضوعها، وَتسَمى فروعاً)، أو (حكم أكثري لا كليٍّ، ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه).





[1] . الموافقات ٢: ٨٢.

الفصل الأول: التقديمُ والتأخيرُ في اللغةِ العربيَّة والقُرآن الكريم

المبحث الأول: مفهومُ التقديمِ والتأخير

المبحث الثاني: أهميَّةُ التقديمِ والتأخيرِ في اللغة العربية

المبحث الثالث: أهمُّ أسبابِ التقديمِ والتأخيرِ في القرآن.

الفصل الأول: التقديمُ والتأخيرُ في اللغةِ العربيَّة والقُرآن الكريم

بعد أن ذكرت تعريف القاعدة في اللغة والاصطلاح، سأتحدث في هذا الفصل عن أهمية التقديم والتأخير في اللغة العربية، وعن ارتباط اللغة العربية بالعلوم الشرعية، وأن من شروط المجتهد في الشريعة أن يكون على معرفة باللغة العربية، وسأذكر أهم أسباب التقديم والتأخير في القرآن الكريم.

وسأبين ذلك مستعيناً بالله تعالى في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهومُ التقديمِ والتأخير

مفهوم التقديم والتأخير هو مخالفة الترتيب الأصلي للكلام، وقد تحدث الدكتور صالح الشاعر عن هذا فقال: (يراد بالتقديم والتأخير أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصليّ في السياق فيتقدَّم ما الأصل فيه أن يتأخَّر ويتأخَّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم. والحاكم للترتيب الأصليّ بين عنصرين يختلف إذا كان الترتيب لازماً أو غير لازم، فهو في الترتيب اللازم (الرتبة المحفوظة) حاكمٌ صناعيٌّ نحويٌّ، أمَّا في غير اللازم (الرتبة غير المحفوظة) فيكاد يكون شيئًا غير محدَّد، ولكن توجد بعض الأسباب العامَّة الَّتي قد تفسِّر الترتيب الأصلي ـ بنوعيه ـ بين عنصرين، وهي مختلفة في اعتباراتها، فمنها ما اعتباره معنويّ، ومنها ما اعتباره لفظيّ، أو منطقيّ، أو صناعيّ، ومن أهمِّ هذه الأسباب:

١ـ أن تكون العلاقة بين العنصرين علاقة المحكوم عليه بالحكم، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم المحكوم عليه ويتأخَّر الحكم، كتقدُّم المبتدأِ على الخبر.

٢ـ أن تكون العلاقة بينهما علاقة العامل بالمعمول، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم العامل ويتأخَّر المعمول، كتقدُّم الفعل على المفعول [1].

---

(١) . مَعنى العامِلِ وَالمَعمولِ وَالعَمَلِ: قال الأستاذ مصطفى الغلاييني رحمه الله: (متى انتظمتِ الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يُؤثر فيما يَليهِ، فيرفعُ ما بعدَهُ، أو ينصِبُهُ أو يجزمهُ، أو يجُرُّهُ، كالفعل، يرفعُ الفاعلَ وينصِبُ المفعولَ بهِ، وكالمبتدأ، يرفعُ الخبر، وكأدوات الجزم، تجزمُ الفعلَ المضارع، وكحروف الجرِّ، تخفضُ ما يَليها من الأسماء. فهاذ هو المُؤَثِّرُ، أو العاملُ.

ومنها ما يُؤثرُ فيه ما قبلَهُ، فيرفعُهُ، أو ينصبُهُ، أو يَجُرُّهُ، أو يجزمهُ، كالفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف جرّ، والفعلِ المضارعِ وغيرِها. فهذا هو المتأثرُ أو المعمولُ.

ومنها ما لا يُؤَثِّرُ ولا يَتأثرُ، كبعض الحروف، نحو "هل وبل وقد وسوف وهلاَّ"، وغيرِها من حروف المعاني.

٣ـ أن تكون العلاقة بينهما علاقة المقدِّمة بالنتيجة، فمقتضى الأصل أن تتقدَّم المقدِّمة وتتأخَّر النتيجة، كتقدُّم فعل الشرط على جواب الشرط.

٤ـ أن تكون العلاقة بينهما علاقة الكلِّ بالجزء المقتطَع منه، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم الكلُّ ويتأخَّر الجزء، كتقدُّم المُستثنى منه على المُستثنى.

والنتيجةُ الحاصلةُ من فعل المؤثر وانفعالِ المتأثر، هي الأثرُ، كعلامات الإعراب الدالَّةِ على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجةٌ لتأثيرِ العوامل الداخلةِ على الكلمات ولتأثُّرِ الكلمات بهذه العوامل.

فما يُحدِثُ تَغيُّراً في غيرِه، فهو العاملُ. وما يَتغيَّرُ آخرُهُ بالعاملِ، فهو المعمولُ.

وما لا يُؤثر ولا يَتأثرُ، فهو العاطلُ، أي ما ليسَ بمعمولٍ ولا عامل.

والأثرُ الحاصلُ، من رفع، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفض، يُسمّى "العملَ"، أي الإعرابَ.

ـ العامل، العاملُ ما يُحدِثُ الرفعَ، أو النصب، أو الجزمَ، أو الخفضَ، فيما يَليهِ.

والعواملُ هي الفعلُ وشِبهُه، والأدواتُ التي تنصبُ المُضارع أو تجزمُهُ، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، والأحرفُ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجرِّ، والمُضافُ، والمبتدأ.

وهي قسمان: لفظيّةٌ ومعنويَّةٌ. فالعاملُ اللفظيُّ: هوَ المؤثرُ الملفوظُ، كالذي ذكرناه. والعاملُ المعنويُّ: هو تَجرُّدُ الاسم والمضارع من مؤثرٍ فيهما ملفوظٍ بالتجرُّدُ هو من عوامل الرفع. فتجرّدُ المبتدأ من عامل لفظي كان سبب رفعه. وتجرّدُ المضارع من عوامل النصب والجزم كان سببَ رفعه أيضاً. فالتجرّد. هو عدم ذكر العامل. وهو سبب معنوي في رفعه ما تجرَّد من عامل لفظي كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم .

ـ المَعْمول، المعمولُ هو ما يَتغيَّرُ آخرُهُ برفعٍ، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ بتأثير العامل فيه.

والمعمولاتُ هي الأسماءُ، والفعلُ المضارعُ. والمعمولُ على ضربين معمولٍ بالأصالة، ومعمولٍ بالتَّبعيّة.

فالمعمولُ بالأصالةِ هو ما يُؤثِّرُ فيه العاملُ مباشرةً، كالفاعل ونائبهِ، والمبتدأ وخبرِه، واسم الفعل الناقص وخبره، واسمِ إنَّ وأَخواتها وأَخبارها، والمفاعيلِ، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمضافِ إليهِ، والفعلِ المضارع.

والمبتدأ يكونُ عاملاً، لرفعهِ الخبرَ. ويكونُ معمولاً، لتجرُّدِهِ من العوامل اللفظيةِ للابتداء، فهو الذي يرفعُه.

والمضافُ يكون عاملاً، لجرِّهِ المضافَ إليه، ويكونُ معمولاً، لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، حسبَ العواملِ الداخلةِ عليه.

والمضارعُ وشِبهُهُ (ما عدا اسمَ الفعلِ) عاملانِ فيما يَليهما، معمولانِ لما يَسبقُهما من العوامل.

والمعمولُ بالتّبعيّة هو ما يُؤثرُ فيه العاملُ بواسطة متبوعه، كالنَّعت والعَطفِ والتوكيدِ والبدل، فإنها تُرفعُ أَو تُنصَبُ أو تُجرُّ أو تُجزَمُ، لأنها تابعةٌ لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم. والعاملُ فيها هو العاملُ في متبوعها الذي يَتقدّمها.

ـ العَمَل، العملُ (ويُسمّى الإعرابَ أيضاً) هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل، من رفعٍ أو نصبٍ أو خفض أو جزم).

جامع الدروس العربية ٣: ٢٧٢.

٥ـ أن يكون تقدُّم عنصرٍ ضرورياً لحفظ تقسيمٍ معلوم من اللغة بالضرورة، كتقدُّم الفعل على الفاعل؛ لما عُلم من وجود جملة فعليَّة تقف جنبًا إلى جنب مع الجملة الاسميَّة مكوِّنةً معها أساسًا ثنائيًّا لورود الجمل.

وللتقديم والتأخير علَّة هي الرتبة، فالرتبة مبدأٌ نحويٌّ لولاه لم يكن ثَمَّ تقديمٌ ولا تأخير، فما الرتبة؟ وما أنواعها؟

الرتبة قرينةٌ نحويَّةٌ من قرائن المعنى، يمكن تعريفها بأنَّها جزءٌ من النظام النحويِّ يحدِّد موقع الكلمة من بناء الجملة ويفرض لكلمتين بينهما ارتباط أن تأتي إحداهما أوَّلاً والأخرى ثانياً، ويمتنع العكس إذا كانت الرتبة محفوظة، أمَّا إذا كانت الرتبة غير محفوظة فيجوز أن تتقدَّم إحدى الكلمتين في تعبيرٍ وتتأخَّر في تعبيرٍ آخر من غير اتِّصاف أحد التعبيرين بالخطأ النحويِّ.

وهناك تجاذبٌ بين الرتبة والإعراب، فالرتبة في اللغات غير الإعرابيَّة تُحدِّد الوظيفة التركيبيَّة لأجزاء الجملة، أمَّا في اللغات الإعرابيَّة فتظهر مرونة الرتبة وإتاحتها حرِّيَّة الحركة لتلك الأجزاء؛ بسبب تكفُّل الإعراب بتحديد الوظيفة التركيبيَّة لها، فإذا خفي الإعراب انتفى ذلك ووجب الالتزام بالرتبة.

والفرق بين الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة أنَّ الترتيب السياقيَّ للكلمات في حالة الرتبة المحفوظة يُراعى في نظام اللغة وفي الاستعمال، ولا يقع خلافه إلَّا موصوفاً بالخطأ النحويِّ، أمَّا في حالة الرتبة غير المحفوظة فترتيب الكلمات في السياق أصلٌ افتراضيٌّ اتَّخذه النظام النحويُّ، وقد يُحتِّم الاستعمال ـ حسب المقام والغرض ـ خلافه بتقديم المتأخِّر.

ويُوصَف العنصر المتقدِّم في الرتبة المحفوظة بأنَّه متقدِّم وجوباً ـ ومن ذلك تقدُّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، وحرف الجرِّ على المجرور، وغيرها ـ أمَّا في الرتبة غير المحفوظة ـ كالَّتي بين المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به، والضمير والمرجع، وغير ذلك ـ فالتقديم والتأخير اختيارٌ أسلوبيٌّ جائزٌ للمتكلِّم بحسب ما يعبِّر عن غرضه ويُفهِم معناه المقصود.

وقد يُلغى هذا الاختيار وتُحفَظ الرتبة؛ إمَّا لاتِّقاء لبس، كما في (ضرب موسى عيسى)، أو لاتِّقاء مخالفة القاعدة، كما في (رأيتُكَ)، فانتقال الرتبة من دائرة الرتبة غير المحفوظة إلى دائرة الرتبة المحفوظة أمرٌ وارد.

والفرق بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة هو عينه الفرق بين الواجب والجائز في النحو؛ فالتقديم في الرتبة المحفوظة حكمٌ تركيبيٌّ نحويٌّ صِرف لا مجال فيه لاختيار المتكلِّم، فهو إمَّا جارٍ على القاعدة بحفظها، أو مخالفٌ للقاعدة مخلٌّ بسلامة التركيب بإهماله لها، أمَّا الرتبة غير المحفوظة فالتقديم فيها أمرٌ اختياريٌّ يمكِّن من التصرُّف في العبارة؛ لأنَّه يصبح وسيلة أسلوبيَّة تُستجلب بها المعاني وتُقلَّب العبارة لتناسب مقتضى الحال، ولهذا دار البحث البلاغيُّ في علم المعاني حول الرتبة غير المحفوظة.

مخالفة الأصل فيهما:

ينطلق الحديث عن التقديم والتأخير من منطلق الرتبة الَّتي منها رتبة محفوظة لا تُخالَف إلاَّ خطأً وانحرافًا عن النظام السياقيِّ، ورتبة غير محفوظة قد تُراعَى وقد لا تُراعَى.

والترتيب الَّذي جعله النظام النحويُّ أصلاً في الرتبة غير المحفوظة لا يُسأل عن علَّته في غالب الأحيان، وإنَّما يُسأل عمَّا جاء على خلافه: لمَ خالف ؟ وما الغاية من الخلاف؟ فالتقديم والتأخير نوعٌ من التصرُّف في التركيب والعدول عن أصل ترتيب عناصره لغاية بيانيَّة معنويَّة، وهذا التصرُّف لا يكون اعتباطًا لغير علَّة وإلاَّ كان جورًا على التركيب ومعناه وإفساداً للكلام بأسره.

حاصل القول في ظاهرة التقديم والتأخير (الجائز) أنَّها تفتقر إلى أمور:

الأوَّل: تحديد الأصل في ترتيب عناصر التركيب.

الثاني: تحديد العدول عن الأصل في هذا الترتيب.

الآخر: البحث عن علَّة هذا العدول وتأثيره في المعنى والدلالة) [1].

إن لكلِّ عنصر من عناصر الجملة في اللِّسان العربيِّ موقعاً في ترتيب بناء الجملة، فالأصل في الجملة الفعليَّة: تقديمُ المسند «المحكوم به» وهو الفعل، ويُلْحَقُ به مَا يعمل عمل الفعل، وتأخير المسند إليه «المحكوم عليه» وهو الفاعل أو ما يَنُوب منابه، ثم تأتي متعلقات الفعل أو ما يعمل عمله.

والأصل في الجملة الاسميَّة: تقديم المسند إليه «المحكوم عليه» وهو المبتدأ وما يتصل به، وتأخير المسند «المحكوم به» وهو الخبر وما يتَّصل به، وبعد ذلك تأتي متعلقات الخبر المماثلة لمتعلقات الفعل، إذا كان الخبر ممَّا يعلم عمل الفعل، أو جملة مصدّرة بفعل.

---

(1) . من مقال: (التقديم والتأخير في النحو العربي).

وقد صرَّح جمهور البلاغيين بهذا الترتيب، وعلَّلوه بأنَّ الجملة الاسميَّة تشتمل على الحكم بمضمون الجملة مرَّتين، فالمرَّة الأولى تكون بإسناد الخبر إلى لفظ المبتدأ.

والثانية: تكون بإسناد الخبر وتوابعه وما يتصل به إلى ضمير المبتدأ المستتر في الخبر أو فيما يتصل به أو في توابعه.

فإذا قلنا: «زيدٌ قائم» أو «زيدٌ قام» ففي لفظ «قائم» وفي لفظ «قام» ضميرٌ يعود على «زيد» فيحصل بذلك إسناد القيام إلى لفظ «زيد» وإسناده إلى ضميره، قالوا: وإسنادان أقوى من إسناد واحد، إذْ هو بمثابة إعادة الجملة مرَّتين على سبيل التأكيد.

أمّا الخبر الذي لا يتحمل هو ولا ما يتصل به ولا بعض توابعه ضمير المبتدأ، مثل: «القمح البرّ - القمح البرُّ الذي نصنع منه خبزاً نأكله»، فالجملة الاسمية معه بقوَّة الجملة الفعلية البسيطة، وهما جميعاً في المرتبة الدنيا [1].

وقال الدكتور فاضل السامرائي: (المفهوم الفعلي من حيث الدلالة اللغوية للتقديم والتأخير أنه إذا بدأنا بكلمة سابقة على غيرها فقد قدمناها في الكلام. والتقديم نوعان أو ثلاثة:

١ـ تقديم اللفظ على عامله نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ وقولنا: زيداً أكل أو زيداً أكرمت. وبمحمد اقتديت.

٢ـ تقديم الألفاظ بعضها على بعض في غير العامل وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣].

أولاً: تقديم اللفظ على عامله:

ومن هذا الباب تقديم المفعول به على فعله، وتقديم الحال على فعله، وتقديم الظرف والجار والمجرور على فعلهما، وتقديم الخبر على المبتدأ ونحو ذلك. وهذا التقديم في الغالب يفيد الاختصاص فقولك: (أنجدت خالداً) يفيد أنك أنجدت خالداً ولا يفيد أنك خصصت خالداً بالنجاة بل يجوز أنك أنجدت غيره أو لم تنجد أحداً معه.

فإذا قلت: خالداً أنجدت أفاد ذلك أنك خصصت خالداً بالنجدة وأنك لم تنجد أحداً آخر.

(١) . انظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، للميداني ١: ٣٥٠.

ومثل هذا التقديم في القرآن كثير: فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ في سورة الفاتحة، فقد قدَّم المفعول به ﴿إِيَّاكَ﴾ على فعل العبادة وعلى فعل الاستعانة دون فعل الهداية، فلم يقل: (إيانا اهد) كما قال في الأوليين.

وسبب ذلك أن العبادة والاستعانة مختصتان بالله تعالى فلا يعبد أحد غيره ولا يستعان به. وهذا نظير قوله تعالى: ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقوله: ﴿وَاشْكُرُوا لِله إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، فقدم المفعول به على فعل العبادة في الموضعين؛ وذلك لأن العبادة مختصة بالله تعالى.

ومثل التقديم على فعل الاستعانة قوله تعالى ﴿وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢]، وقوله: ﴿عَلَى اللهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، فقدم الجار والمجرور للدلالة على الاختصاص وذلك لأن التوكُّل لا يكون إلا على الله وحده والإنابة ليست إلا إليه وحده.

ولم يقدم مفعول الهداية على فعله فلم يقل: إيانا اهد كما قال: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ﴾ وذلك لأن طلب الهداية لا يصح فيه الاختصاص إذ لا يصح أن تقول: اللَّهُمَّ اهدني وحدي ولا تهد أحداً غيري أو خُصني بالهداية من دون الناس، وهو كما تقول: اللَّهُمَّ ارزقني واشفني وعافني. فأنت تسأل لنفسك ذلك ولم تسأله أن يخصك وحدك بالرزق والشفاء والعافية فلا يرزق أحداً غيرك ولا يشفيه ولا يعافيه) [1].

وقال الأستاذ عبد الكريم الدخيسي: (عندما نسمع «التقديم والتأخير» نعرف أننا بصدد الحديث في ترتيب عناصر الجملة العربية. والجملة العربية إما فعلية وإما اسمية، فإذا كانت فعلية فترتيب عناصرها واضح، والفعل هو المقدم في الترتيب على الأصل.

أما إذا كانت اسمية واستوى طرفا التركيب وكانا معرفين معا، فقد اختلف في أيهما يمكن أن تصدر به الجملة، وأيهما تجعله خبراً؟

فأما النحويون فلم يتعرضوا للتحديد، بل تركوا للمتكلم الخيار، وأجازوا أن يكون كل منهما هو المبتدأ والثاني هو الخبر، ويعربون المقدم مبتدأ والمؤخر خبراً، لكن البلاغيين بحثوا الأمر بحثاً

---

(١) . انظر: أسرار البيان في التعبير القرآني، للسامرائي: ٢٤.

فكرياً منطقياً دقيقاً، ناظرين إلى حال المخاطب، وما هو الأعرف لديه من ركني الإسناد اللذين هما من المعارف.

ومن هنا يأتي التعريف الذي يُعرَّف به التقديم والتأخير وهو: مخالفة عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق، فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم.

والحاكم للترتيب الأصلي بين عنصرين يختلف إذا كان الترتيب لازماً أو غير لازم، فهو في الترتيب اللازم «الرتبة المحفوظة» حاكم صناعي نحوي، أما في غير اللازم «الرتبة غير المحفوظة»، فيكاد يكون شيئاً غير محدد، ولكنْ هناك أسبابٌ عامة قد تفسر ذلك الترتيب.

وللتقديم والتأخير فوائد جمة تعبر عن مدى سعي العربية إلى تحصيل جمال التعبير والصياغة قبل كل شيء، ولو كان ذلك على حساب الترتيب الذي وضعه الأولون لتراكيبهم.

وهو مظهر من مظاهر شجاعة العربية؛ ففيها إقدام على مخالفة لقرينة من قرائن المعنى من غير خشية لبس، اعتماداً على قرائن أخرى، ووصولاً بالعبارة إلى دلالات وفوائد تجعلها عبارة راقية ذات رونق وجمال.

وقد قسم الإمام الجرجاني التقديم إلى نوعين:

١ـ تقديم على نية التأخير: وذلك كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل «منطلقٌ زيدٌ» و«ضرب عمرواً زيدٌ».

٢ـ تقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك وأخرى ذاك على هذا.

ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: «زيدٌ المنطلقُ» وأخرى «المنطلقُ زيدٌ». فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان، بل على أن تنقله من كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر زيداً على أن يكون مبتدأ كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً.

وهناك العديد من الأسباب والدواعي لتقديم المسند على المسند إليه لعل السبب المقدم عليها جميعا أن ذكره أهم من ذكر غيره، قال سيبويه في الكتاب: (وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما

كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: «زيداً ضربت»، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في «ضرب زيد عمراً» و«ضرب عمراً زيد»).

وهو ما أشار إليه الجرجاني بقوله: «واعلم أن لم تجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانِهم ويعنيانِهم».

وقد عدد الإمام جلال الدين القزويني أسباب الورود التي نتحدث عنها وذلك بعدما ذكر تقديم المسند إليه، قال: فلكون ذكره أهم من ذكر غيره، فذلك: لكونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، أو لتمكين الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه، أو لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير، أو لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر، أو أنه يستلذ به، وقد يقوم المسند إليه بنحو ذلك من الأغراض، وقد يقوم المسند إليه بغرض تخصيصه بالخبر الفعلي، وقصر هذا الخبر عليه.

وعلى هذه الأسباب مدار التقديم والتأخير، وقد تكون هنالك أغراض أخرى تدعو إلى التقديم أو التأخير.

الأغراض البلاغية لتقديم المسند إليه:

يقول السكاكي (المتوفَّى: ٦٢٦هـ): «وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي: متى كان ذكره أهم، يقع باعتبارات مختلفة: إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه...، وإما لأنه متضمن للاستفهام، وإما لتضمنه ضمير الشأن والقصة، وإما لأن في تقديمه تشويقاً للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده...».

وهناك من ذكر غير هذا فتأمله.

١ـ التشويق إلى الكلام المتأخر:

نحو قول الشاعر:

ثلاثَةٌ لَيسَ لَهَا إِيَابُ ... الوَقتُ والجَمَالُ والشَّبَابُ

٢ـ تعجيل المسرة: نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد:٢٣، فاطر: ٣٣، النحل: ٣١].

٣ـ تعجيل المساءة: مثل: «السجن عشرون عاماً لقاتل الطفلة».

٤ـ للتبرك به:

نحو: «الله سندي»، ونحو: «الله غايتنا» و«الرسول قدوتنا» و«القرآن دستورنا» و«الموت في سبيل الله أسمى أمانينا».

٥ـ تقوية الحكم وتقريره: مثل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُون﴾ [المؤمنون:٥٩].

ـ مواضع التقديم والتأخير:

أ- ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه:

١ـ تقديم المفعول به على فعله، كقولك: «زيداً ضربت»، وفيه تخصيص له بالضرب دون غيره. وهذا الذي ذهب إليه المؤلف رأي أغلب علماء البيان.

٢ـ تقديم خبر المبتدأ عليه نحو: «قائم زيد»، فإنك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيدا قائم لا غير من غير تعرض لمعنى آخر من المعاني البليغة.

٣ـ الظرف، والغالب أنه يرد للدلالة على الاختصاص كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥ـ ٢٦].

٤ـ الحال فإنك إذا قدمته فقلت: «جاء ضاحكاً زيدٌ» فإنه يفيد أنه جاء على هذه الصفة مختصاً بها.

٥ـ الاستثناء في نحو قولك: «ما ضربت إلا زيداً أحداً»، فإنك إذا قدمته فإنه يفيد الحصر.

والملاحظ أن استفاضة الإمام عبد القاهر الجرجاني في البحث عن الشواهد والأمثلة، سواء القرآني منها أو الشعري للتدليل على هذه الأغراض، إنما كان المراد به إثبات الحضور القوي لهذه النماذج التي ادعى البعض من البلاغيين أن الغاية الأولى من التقديم والتأخير هي الاهتمام فقط. ولعل المتفحص لكتاب الدلائل يلحظ هذا الكم الهائل من الأمثلة التي ساقها المصنف رحمه الله.

ب- ما يجوز تقديمه ولو تأخر لم يفسد معناه:

ويقصد به كل كلام ورد فيه ذكر لشيئين أو أكثر، وجاءت المذكورات متتالية، فإن ترتيبها ذاك يكون لغاية معينة، وغالباً ما يكون الترتيب بذكر الأشرف فالأشرف، ولو قدم المتأخر ما كان ذلك معيباً، أو لو عكس الترتيب ما أخل بمعنى العبارة. فانظر قوله تعالى: ﴿وَما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّماءِ﴾ [يونس:٦١]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ:٣]. فقدم سبحانه مرة الأرض، وفي آية أخرى قدم السماء، والترتيب

إنما يكون بحسب رغبة المتكلم لا غير، أو كما يقول صاحب الطراز: فأنت ههنا بالخيار، فإن شئت قدمت المفضول لما له من المناسبة لمطلع الكلام، وإن شئت قدمت الفاضل لما له من رتبة الفضل.

وقد قسم الجرجاني رحمه الله مواضع التقديم إلى ما يلي:

أ- الاستفهام:

الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟، فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: «أأنت فعلت»؟ فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه.

ولا يخفى أن الغرض الحصول على إقرار من المخاطب بأنه الفاعل للذي تستفهم عنه. أو كما قال الجرجاني: واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لم كان، وتوبيخ لفاعله عليه.

وقد يكون الاستفهام بالهمزة لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله. ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً﴾ [الإسراء:٤٠].

ب- النفي:

إذا قلت: ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: «ما أنا فعلت» كنت نفيت عنك فعلاً يثبت أنه مفعول.

وإذا قلت: «ما زيداً ضربت» فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه.

وعلى خلاف ما ذهب إليه البلاغيون فهناك من لا يرى أن يلحق بباب التقديم والتأخير في البلاغة العربية تقديم أداة النفي على اللفظ الدال على العموم، ولا العكس أي تقديم اللفظ الدال على العموم على أداة النفي، يقول: فهذه قضية فكرية تتصل بأصل بناء الكلام في أدائه للمعاني، وهي ترجع إلى قاعدة سلب العموم أو عموم السلب فإذا سلط النفي على العموم لم يلزم منه نفي جميع الأفراد، لأن المنفي حينئذ هو العموم لا جميع أفراده، وإذا سلط العموم على المنفي بأداة النفي فإنه يدل حينئذ على نفي جميع الأفراد. مثل: ليس كل إنسان كاتبا (بتسليط السلب على العموم معناها أن بعض الناس ليس كاتبا، وهذه جملة صادقة)، ولكن كل إنسان ليس كاتباً بتسليط اللفظ

الدال على العموم على الجملة المنفية المسلوبة، وكأنك تقول لا أحد في الناس هو كاتب، وهذا الحكم لا يصدق، أي هو كاذب.

ج- الخبر:

وهو نوعان، أحدهما: ظاهر غير مشكل: وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على وجه واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد.

والثاني: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه.. ومثاله قولك: «هو يعطي الجزيل».

د – «غير» و«مثل»:

وهما مما يرى تقديمهما في الكلام، وقد ذكر علماء البلاغة العربية أن هاتين الكلمتين «غير» و«مثل» تلازمان التقديم في التراكيب البلاغية إذا أريد بهما الكناية عن الشخص الذي يجري الحديث عنه، وذلك نحو قول الشاعر أبي فراس الحمداني:

بلى أنا مشتاقٌ وعنديَ لوعة ... ولكنّ مثلي لا يذاعُ لهُ سرُّ [1]

ونحو قول أبي تمام:

وغَيْرِي يَأْكُلُ الْمَعْرُوفَ سُحْتاً ... وَتَشْحبُ عِنْدَهُ بِيَضُ الأَيَادِي [2]

ونحو قول المتنبي في قصيدة يعزي فيها عضد الدولة أبا شجاع في عمته:

مِثْلُكَ يثْني الحُزْنَ عن صَوْبِهِ ... وَيَستَرِدّ الدَّمعَ عن غَرْبِهِ [3]

فموضوع التقديم والتأخير من الموضوعات التي تناولها الدارسون بالعرض والتحليل، للوقوف على شجاعة اللغة العربية في الخروج على المألوف الذي جاء في تركيبهم، ولكن هذا الخروج على المعهود لم يكن ضرباً من الخبط والعشوائية، ولكن كان له ما يبرره، وكانت له دواع اقتضاها التعبير أو المقام أو السياق الذي جاء فيه التغيير المتحدث عنه) [4].

---

(١) . ديوان أبي فراس الحمداني: ١٥٣.

(٢) . ديوان أبي تمام: ٢٦٥.

(٣) . ديوان المتنبي: ٥٥٩.

(٤) . باختصار من: التقديم والتأخير في بلاغة العرب: أسبابه ومواضعه، للأستاذ عبد الكريم الدخيسي، من مجلّة ضفاف الإبداع.

وذكر الإمام الزركشي أنواع التقديم والتأخير فقال: (وهي إما أن يقدم والمعنى عليه، أو يقدم وهو في المعنى مؤخر، أو بالعكس.

النوع الأول: ما قدم والمعنى عليه.

ومقتضياته كثيرة، أحدها: السبق.

وهو أقسام: منها السبق بالزمان والإيجاد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ [آل عمران: ٦٨].

وقوله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] فإن مذهب أهل السنة تفضيل البشر وإنما قدم الملك لسبقه في الوجود.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ [الأحزاب: ٥٩] فإن الأزواج أسبق بالزمان لأن البنات أفضل منهن لكونهن بضعة منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقوله: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤] .

واعلم أنه ينضم إليه مع ذلك التشريف كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣] .

وقوله: ﴿وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الأحزاب: ٧]. ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٩] [1].

ثم قال: (النوع الثاني: مما قدم، النية به التأخير، فمنه ما يدل على ذلك الإعراب كتقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧]، ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ونحوه مما يجب في الصناعة النحوية كذلك ولكن ذلك لقصد الحصر.

كتقديم المفعول، كقوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ١٤].

وكتقديم الخبر على المبتدأ في قوله: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢]، ولو قال: «وظنوا أن حصونهم مانعتهم» لما أشعر بزيادة وثوقهم بمنعها إياهم.

وكذا: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم: ٤٦]، ولو قال: «أأنت راغب عنها»؟ ما أفادت زيادة الإنكار على إبراهيم.

---

(١) . البرهان ٣: ٢٣٨.

وكذلك: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ولم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة وكان يستغنى عن الضمير لأن هذا لا يفيد اختصاص الذين كفروا بالشخوص) [(١)].

ثم قال الإمام الزركشي: (النوع الثالث: ما قدم في آية وأخر في أخرى.

فمن ذلك قوله في فاتحة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ لِلهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، وفي خاتمة الجاثية: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦]، فتقديم ﴿الْحَمْدُ﴾ في الأول جاء على الأصل، والثاني على تقدير الجواب، فكأنه قيل عند وقوع الأمر لمن الحمد ومن أهله فجاء الجواب على ذلك نظيره: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ثم قال: ﴿لِلهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

وقوله في سورة يس: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [يس: ٢٠]، قدم المجرور على المرفوع لاشتمال ما قبله من سوء معاملة أصحاب القرية الرسل وإصرارهم على تكذيبهم، فكان مظنة التتابع على مجرى العبارة تلك القرية، ويبقى مخيلاً في فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها على خلاف ذلك، بخلاف ما في سورة القصص.

ومنها قوله في سورة النمل: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [٦٨]، وفي سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [٨٣]، فإن ما قبل الأولى: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا﴾ [٦٧]، وما قبل الثانية: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً﴾ [٨٢]، فالجهة المنظور فيها هناك كون أنفسهم وآبائهم تراباً، والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث) [(٢)].

وقال ابن النقيب عن أقسام التقديم والتأخير: (قال علماء هذا الشأن أقسامه أربعة، وقالوا التقديم والتأخير لا يخلو إما أن يكون موجباً لزيادة في المعنى، أو لا يكون كذلك، وإما أن يكون ما قدم الأولى به التقديم، أو الأولى به التأخير، أو يتكافأ الأمران فيه..

أما الأول: فهو ما يلزم فيه زيادة معنى، فلا يخلو إما أن يكون المقصود بتقديمه زيادة المعنى خاصة، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فإنَّ المقصود بتقديم ﴿إِيَّاكَ﴾ تعظيم الله

---

(١) . البرهان ٣: ٢٧٥.

(٢) . البرهان ٣: ٢٨٤.

سبحانه وتعالى والاهتمام بذكره، مع إفادة اختصاص العبادة والاستعانة بالله تعالى ليصير الكلام حسناً متناسقاً، ولو قال نعبدك ونستعينك لم يكن الكلام متناسباً.

وأما ما يراد بتقديمه زيادة المعنى فقط. فمنه تقديم المفعول في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ وكذلك: ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ فإن المراد ههنا بتقديم المفعول لتخصيصه بالعبادة، ولو أخره ما أفاد ذلك، فإنه لو قيل: ضربت زيداً لم يشعر ذلك باختصاص زيد بالضرب، ولا كذلك لو قيل زيداً ضربت.

وكذلك قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في البحر (هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ) [1]. وكذا تقديم الظرف في الهيئات كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنا إِيابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا حِسابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦].. وتقديم الجار والمجرور كقوله تعالى: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١] فإن هذا يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى.

وأما الثاني: فهو ما لا يلزم تقديمه زيادة في المعنى، ومع ذلك يكون تقديمه أحسن، وهذا إنما يكون كذلك لأمر يتعلق بالمتقدم والمتأخر، أو لأمر خارج عنهما.

والذي لأمر يتعلق بهما إما أن يكون ذلك بالنسبة إلى شيء خارج عنهما، أو لا يكون كذلك، فالأول كما إذا كان التقدم أدل على قدرة الخالق من التأخر كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾.

والثاني: إما أن يكون للمتقدم تأثير في وجود المتأخر أو لا يكون كذلك. والثاني كما إذا كان المتقدم أكثر وجوباً كما في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ بِإِذْنِ اللهِ﴾.

وأما الثالث: فهو الذي لا يلزم تقديمه زيادة في المعنى، ويكون الأحسن تأخيره، وذلك كتقديم الصفة على الموصوف، والعلة على المعلول، ونحو ذلك. وهذا لا يمكن وروده في القرآن لركته وسماجته.

---

[1] . رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (٨٣)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (٦٩)، والنسائي في كتاب المياه، باب الوضوء بماء البحر (٣٣٢)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر (٣٨٦)، وابن حبان في صحيحه في كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز الوضوء بماء البحر (١٢٤٣)، وابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء، باب الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر (١١٢).

وأما الرابع: فهو ما يتكافأ تقديمه وتأخيره، وهذا كالحال فإنه يقدّم كقولك: (جاء راكباً زيد) ويؤخر كقولك: (جاء زيد راكباً) وهما سواء. وقد وقع في الكتاب العزيز آيات فيها تقديم وتأخير جارية على نمط ما تقدَّم. من ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِها﴾. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ على قول من قال إن الذكر هاهنا القرآن.

وقال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها لَوْلا أَنْ رَأى بُرْهانَ رَبِّهِ﴾: إن في الكلام تقديماً وتأخيراً تقديره: ولقد همت به ولو لا أن رأى برهان ربِّه همَّ بها.

وهذا حسن لكن في تأويله قلق ولا يضطر إلى هذا التأويل إلا على قول من قال إن الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر.

وأما على قول من قال: إن الصغائر يجوز وقوعها منهم. فلا يضطر إلى هذا التقديم والتأخير)[1].

ولعلَّ الراجح في هذا هو أن يوسف عليه السلام لم يهم بها؛ لأنه رأى برهان ربه فهو على التقديم والتأخير أي (لولا أن رأى برهان ربه لهم بها)، وذلك لأن القول الذي يَعرف للأنبياء قَدْرَهم وعِصمَتَهم أَوْلى من غيره.

قال الإمام القرطبي في تفسيره: (﴿لَوْلا أَنْ رَأى بُرْهانَ رَبِّهِ﴾ ولكن لما رأى البرهان ما هم، وهذا لوجوب العصمة للأنبياء، قال الله تعالى: ﴿كَذلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ فإذا في الكلام تقديم وتأخير، أي لولا أن رأى برهان ربه هم بها. قال أبو حاتم: كنت أقرأ غريب القرآن على أبي عبيدة فلما أتيت على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها﴾ الآية، قال أبو عبيدة: هذا على التقديم والتأخير، كأنه أراد: ولقد همت به، ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها)[2].

وقال الإمام ابن عاشور: (وجملة ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ مستأنفة استئنافاً ابتدائياً. والمقصود: أنها كانت جادة فيما راودته لا مختبرة.

والمقصود من ذكر همِّها به: التمهيد إلى ذكر انتفاء همه بها، لبيان الفرق بين حاليهما في الدين فإنه معصوم).

---

(1) . باختصار من كتاب: مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن: ١٦٦ وما بعدها. والكتاب للإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن سليمان البلخي المقدسي الحنفي الشهير بابن النقيب (المتوفَّى ٦٩٨ هـ). وهو مطبوع خطأً بعنوان: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ونسبوه لابن القيم.

(2) . الجامع لأحكام القرآن ٩: ١٦٦.

ثم قال: (فالتقدير: ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فقدم الجواب على شرطه للاهتمام به. ولم يقرن الجواب باللام التي يكثر اقتران جواب (لَوْلا) بها لأنه ليس لازماً، ولأنه لما قدم على (لَوْلا) كره قرنه باللام قبل ذكر حرف الشرط.

فيحسن الوقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ ليظهر معنى الابتداء بجملة ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ واضحاً. وبذلك يظهر أن يوسف عليه السلام لم يخالطه هم بامرأة العزيز لأن الله عصمه من الهم بالمعصية بما أراه من البرهان) [1].

وقال الشيخ الشعراوي عند تفسيره للآية: (ويكون فَهْمُنا للعبارة: ولولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها؛ لأننا نعلم أن «لولا» حرف امتناع لوجود؛ مثلما نقول: لولا زيد عندك لأتيتك. ولقائل أن يقول: كيف غابت قضية الشرط في الإيجاد والامتناع عن الذين يقولون؛ إن الهم قد وُجِد منه؟ ولماذا لم يَقُل الحق: لقد همَّتْ به ولم يهم بها؛ حتى نخرج من تلك القضية الصعبة؟

ونقول: لو قال الحق ذلك لما أعطانا هذا القولُ اللقطةَ المطلوبة؛ لأن امرأة العزيز هَمَّتْ به لأن عندها نوازع العمل، وإنْ لم يَقُلْ لنا أنه قد هَمَّ بها لظننا أنه عِنِّين أو خَصَاه موقف أنها سيدته فخارتْ قواه.

إذن: لو قال الحق سبحانه: إنه لم يَهمّ بها؛ لكان المانع من الهَمِّ إما أمر طبيعي فيه، أو أمر طاريء لأنها سيدته، فقد يمنعه الحياء عن الهَمِّ بها . ولكن الحق سبحانه يريد أن يوضح لنا أن يوسف كان طبيعياً وهو قد بلغ أَشُدَّه ونُضْجه، ولولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها) [2].

المبحث الثاني: أهميَّةُ التقديمِ والتأخيرِ في اللغة العربية

بما أن القرآن قد أنزله الله تعالى بلسانٍ عربيٍّ مبين، فإن المعرفةَ باللغة العربية مفتاحُ مهم لفهم القرآن، لا يمكن لمن فقد هذا المفتاح أن يفهم القرآن، وكلَّما تعمَّق الإنسان في اللغة العربية ازداد فهمه للقرآن وبلاغته وإعجازه.

ولهذا ذكر العلماء من شروط المجتهد في الشريعة أن يكون على معرفة باللغة العربية، فمَنْ لا يعرف أساليب الخطاب العربي لا يمكنه أن يستنبط الأحكام الشرعية.

وهنا موقف طريف يدل على أهمية المعرفة باللغة العربية ودورها في فهم الأحكام الشرعية:

---

[1]. التحرير والتنوير ١٢: ٢٥٢.

[2]. تفسير الشعراوي ١١: ٦٩١١.

فقد اجتمعَ الكسَائي وَمُحَمَّد بن الحسن الشيباني صَاحب الإِمَام أبي حنيفَة رَضِي الله تَعَالَى عَنْهُمَا فَقَالَ الْكسَائي: (من تبحر فِي علم النَّحْو اهْتَدَى إِلَى سَائِر الْعُلُوم) فَقَالَ لَهُ مُحَمَّد: مَا تَقول فِيمَن سَهَا فِي سُجُود السَّهْو هَل يسجد مرّة أُخْرَى؟

قَالَ: لَا. قَالَ: لِـمَ ذَا؟ قَالَ: لِأَن النُّحَاة يَقُولُونَ المصغر لَا يصغر.

قَالَ مُحَمَّد: فَمَا تَقول فِي تَعْلِيق الْعتْق بِالْملكِ؟ قَالَ: لَا يَصح قَالَ: لِـمَ؟ قَالَ: لِأَن السَّيْل لَا يسْبق الْمَطَر[1].

وقال ابن جنِّي: « إنَّ أكثرَ مَنْ ضلَّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخفَّ حِلْمَه ضعفُهُ في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها» [2].

وقال الإمام الرازي: «لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم؛ كان العلم بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان مقدوراً للمكلف؛ فهو واجب» [3].

ومما يدل على أهمية القرآن واللغة العربية عند المسلمين ما قاله الحاكم الفرنسي في فترة استعمار الجزائر في ذكرى مرور مئة سنة على الاستعمار: (إننا لن ننتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون القرآن، ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن العربي من وجودهم، ونقتلع اللسان العربي من ألسنتهم) [4]!

قال الدكتور صالح الشاعر: (ظاهرة التقديم والتأخير ـ شـأن الظواهر السـياقيَّة الأخرى كالحذف والزيادة وغيرها ـ مظهرٌ من مظاهر شجاعة العربيَّة؛ ففيها إقدام على مخالفة لقرينة من

---

(1) . حياة الحيوان الكبرى ١: ٤٠٧، وسمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ٣: ٤١٨. وتُروَى هذه أيضاً عن الفراء، وليس عن الكسائي، كما في مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٢: ٣١، فقد قال بعد أن ذكرها عن الفراء: (وهذه الحكاية مذكورة في ترجمة الكسائي، وأنه هو صاحب هذا الجواب، والله تعالى أعلم).

(2) . الخصائص ٣: ٢٤٥. انظر مقال: (أهمية اللغة العربية لدارس الكتاب والسنة والمتأمل فيهما)، للأستاذ عبد الله بن حمد الخثران، مجلة البيان، العدد ١٨٢.

(3) . المحصول للرازي ١: ٢٧٥.

(4) . المنار، عدد ١٩٦٢/١١/٩. نقلاً عن: قادة الغرب يقولون: دمروا الإسلام أبيدوا أهله. لجلال العالم، عبد الودود يوسف الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٣هـ). غير مذكور اسم الدار، تاريخ النشر: ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٤ م. ٣١ .

قرائن المعنى من غير خشـية لبس، اعتماداً على قرائن أخرى، ووصولاً بالعبارة إلى دلالاتٍ وفوائد تجعلها عبارةً راقيةً ذات رونقٍ وجمال.

والقيمة البيانيَّة للتقديم والتأخير مرتبطةٌ بالجائز منه، ومرهونةٌ بحسن استعماله على وفق مقتضى الحال، والوعي باستعماله في موضعه، وإلَّا كان عبثاً لا قيمة له ولا فائدة بل ربَّما يؤدِّي إلى إفساد المعنى.

والأغراض الَّتي تتفتَّق عنها ظاهرة التقديم تبيِّن ثراءها وكثرة فوائـدها، وكونها منبعاً ثرّاً لرقيِّ الأساليب وارتفاعها في البيان.

فلا عجب أن يحتفي الإمام عبد القاهر الجرجاني بهذه الظاهرة في قوله عن بابها: «هو بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعُه، ويَلطُف لديك موقعُه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان») [1].

المبحث الثالث: أهمُّ أسبابِ التقديمِ والتأخيرِ في القرآن

سيأتي في الفصل الثاني: (قواعدُ التَّقدِيمِ والتَّأخير عند المفسِّرين)، ولكن هذا المبحث لذكر أهم أسباب التقديم والتأخير في القرآن.

ولا شك أن هذه الأسباب هي اجتهادية من العلماء، وكذلك تنزيل هذه الأسباب على بعض الآيات، فقد يختلف في ذلك العلماء والمفسرون..

وكل هذا يدخل في التدبر والفهم لكتاب الله تعالى، والمجال في هذا واسع ما دام المتحدث في ذلك يتحدث بعلم وفهم، وله معرفة بأصول ذلك وضوابطه.

قال الإمام الزركشي في أسباب التقديم والتأخير: (وهي كثيرة:

أحدها: أن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول والمبتدأ على الخبر وصاحب الحال عليها نحو: «جاء زيد راكباً».

---

(1) . من مقال: (التقديم والتأخير في النحو العربي)، للدكتور صالح الشاعر. وكلام الجرجاني في كتابه: دلائل الإعجاز: ٣١.

والثاني: أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فإنه لو أخر قوله: ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ فلا يفهم أنه منهم.

الثالث: أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة كقوله: ﴿وَاسْجُدُوا لِلهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، بتقديم ﴿إياه﴾ على ﴿تعبدون﴾ لمشاكلة رؤوس الآي وكقوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧] فإنه لو أخر ﴿فِي نَفْسِهِ﴾ عن ﴿مُوسَى﴾ فات تناسب الفواصل لأن قبله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾، وبعده: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى﴾.

الرابع: لعِظَمِه والاهتمام به.

الخامس: أن يكون الخاطر ملتفتاً إليه والهمة معقودة به، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ٣٣]، بتقديم المجرور على المفعول الأول لأن الإنكار متوجه إلى الجعل لله لا إلى مطلق الجعل.

السادس: أن يكون التقديم لإرادة التبكيت والتعجيب من حال المذكور كتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، والأصل «الجن شركاء»، وقدم لأن المقصود التوبيخ وتقديم الشركاء أبلغ في حصوله.

السابع: الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول والخبر والظرف والجار والمجرور ونحوها على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك)[1].

ثم ذكر الإمام الزركشي أنواع التقديم والتأخير فقال: (وهي إما أن يقدم والمعنى عليه، أو يقدم وهو في المعنى مؤخر، أو بالعكس.

النوع الأول: ما قدم والمعنى عليه.

ومقتضياته كثيرة، أحدها: السبق. وهو أقسام: منها السبق بالزمان والإيجاد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ [آل عمران: ٦٨] قال ابن عطية: المراد بالذين اتبعوه في زمن الفترة. وقوله: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤] .

فإن قيل: فما وجه تقديم الموت على الحياة في الحكاية عن منكر البعث: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] ؟

---

(١) . البرهان: ٣: ٢٣٣.

قلت: لأجل مناسبة رؤوس الآي [(١)].

النوع الثاني: ما قدم والنية به التأخير، فمنه ما يدل على ذلك الإعراب كتقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧]، ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ونحوه مما يجب في الصناعة النحوية كذلك ولكن ذلك لقصد الحصر.

كتقديم المفعول، كقوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿قُلِ اللهَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ١٤].

النوع الثالث: ما قدم في آية وأخر في أخرى.

فمن ذلك قوله في فاتحة الفاتحة: ﴿الحَمْدُ لِلهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، وفي خاتمة الجاثية: ﴿فَلِلَّهِ الحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦]، فتقديم ﴿الحَمْدُ﴾ في الأول جاء على الأصل، والثاني على تقدير الجواب، فكأنه قيل عند وقوع الأمر لمن الحمد ومن أهله فجاء الجواب على ذلك نظيره: ﴿لِمَنِ المُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ثم قال: ﴿لِلهِ الْوَاحِدِ القَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]) [(٢)].

وهنا سؤال مهم، وهو أنه إذا كان العرب يقدمون ما هو أهم، وهم ببيانه أعنى، فمتى يكون أحد اللفظين أهم ويكون بيانه أعنى؟ وقد أجاب عن هذا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفَّى: ٥٨١هـ) فقال:

(متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى؟

والجواب: أن هذا أصل يجب الاعتناء به، لعظم منفعته في كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم في القرآن وتأخير ما أخر، كنحو: (السمع والبصر)، و(الظلمات والنور)، و(الليل والنهار) و(الجن والإنس) في أكثر الآي، وفي بعضها: (الإنس والجن).

---

(١) . لا يصح أن يُجعَل سبب التقديم أو التأخير في القرآن لمجرد مناسبة رؤوس الآي أو لمراعاة الفاصلة فقط، فالتقديم أو التأخير في القرآن إنما هو لمراعاة المعنى قبل أن يكون لمراعاة اللفظ؛ لأن مراعاة (المعنى) هو الأساس وليس (اللفظ)، والكلام البليغ لا يخل بـ(المعنى) على حساب (اللفظ)، بل يجمع بين جمال (المعنى) و(اللفظ)، فكيف بأبلغ الكلامِ القرآنِ العظيم!.

كما سيأتي في القاعدة رقم (١٧): (التقديم لا يكون لأجل الفاصلة فقط).

(٢) . باختصار من: البرهان: ٣: ٢٣٨.

وتقديم السماء على الأرض في الذكر، وتقديم الأرض عليها في بعض الآي، ونحو قوله تعالى: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، ولم يجئ: (عليم سميع)، وكذلك: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، و﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وفي آية أخرى: ﴿الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر، وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة، لأنه كلام الحكيم الخبير.

وسنقدم بين يدي الخوض في هذا الغرض أصلاً يقف بك على الأصح، ويرشدك بعون الله إلى الطريق الأوضح، فنقول:

ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان.

والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب وإما بالفضل والكمال.

فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هي الأسباب الخمسة، أو بأكثرها سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك.

نعم، وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى.

كقوله: (ربيعة ومضر) وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثروا الخفة؛ لأنك لو قدمت (مضر) في اللفظ كثرت الحركات وتوالت، فلما أخرت وقف عليها بالسكون.

قلت: ومن هذا النحو (الجن والإنس)، فإن الإنس أخف لفظاً لمكان النون الخفيفة والسين المهموسة، فكان تقديم الأثقل أولى بأول الكلام من الأخف لنشاط المتكلم وجماحه.

وأما في القرآن فلحكمة أخرى سوى هذه قدم الجن على الإنس في الأكثر والأغلب، وسنشير إليها في آخر الفصل، إن شاء الله تعالى.

وأما ما تقدم بتقدم الزمان فكـ (عاد وثمود)، و(الظلمات والنور).

فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدمها في المحسوس معلوم بالخبر المنقول، وتقدم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل.

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ﴾ [النحل: ٧٨].

وانتفاء العلم ظلمة معقولة، وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراكات، ولذلك قال سبحانه وتعالى: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]، فهي ثلاث محسوسات: ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة

المشيمة، وثلاث معقولات وهي: عدم الإدراكات الثلاثة المذكورة في الآية المتقدمة، إذ لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع، قال علي رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنَّ اللهَ خَلَقَ عبادَهُ في ظُلمَةٍ، ثُمَّ ألقَى عَلَيهِم مِنْ نُورِهِ) [1].

ومن المتقدم بالطبع نحو: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]، ونحوه: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية.

وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع كتقدم الحيوان على الإنسان، والجسم على الحيوان.

ومن هذا الباب تقدم العزيز على الحكيم، لأنه عزَّ فلما عزَّ حكم.

وربما كان هذا من تقدم السبب على المسبب، ومثله كثير في القرآن

والكلام، نحو قوله: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، لأن التوبة سبب الطهارة، وكذلك: ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٢]، لأن الإفك سبب الإثم.

وكذلك: ﴿كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [المطففين: ١٢].

وأما تقدم ﴿هَمَّازٍ﴾ على ﴿مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ القلم:١١ فبالرتبة، لأن المشي مترتب على

القعود في المكان، والهَمَّازٍ هو: المغتاب، وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه، بخلاف النميمة.

وأما تقدم ﴿مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ﴾ على ﴿مُعْتَدٍ﴾ [القلم: ١٢] فبالرتبة أيضاً، لأن المناع يمنع خير نفسه، والمعتدي يعتدي على غيره، ونفسه في الرتبة قبل غيره.

ومن المقدم بالرتبة قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧]، لأن الذي يأتي راجلاً يأتي من المكان القريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد، على أنه قد روي عن ابن

---

(1) . رواه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة (٢٦٤٢)، وقال: (هذا حديث حسن)، ورواه أحمد في المسند (٦٦٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨١٦٥)، والحاكم في المستدرك (٨٣)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: (إِنَّ اللهَ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ يَوْمَئِذٍ شَيْءٌ اهْتَدَى وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ فَلِذَلِكَ أَقُولُ جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللهِ)، وقال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدْ تَدَاوَلَهُ الْأَئِمَّةُ، وَقَدِ احْتَجَّا بِجَمِيعِ رُوَاتِهِ، ثُمَّ لَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً). وعلق على ذلك الذهبي: (على شرطهما ولا علة له).

عباس رضي الله عنهما أنه قال: (وددتُ أني حججتُ راجلاً، لأن اللهَ قدَّمَ الرجالةَ على الركبان في القرآن) [1].

فجعله ابن عباس رضي الله عنهما من تقديم الفاضل على المفضول، والمعنيان موجودان.

وربما قدم الشيء لثلاثة معاني وأربعة وخمسة، وربما قدم لمعنى واحد من الخمسة.

ومما قدم للفضل والشرف: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

ومنه تقديم (السمع) على (البصر)، وتقديم (سميع) على (بصير).

ومنه تقديم (الجن) على (الإنس) في أكثر المواضع، لأن الجن يشتمل على الملائكة وغيرهم مما اجتن على الأبصار، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجِنَّةِ نَسَباً﴾ [الصافات: ١٥٨].

وقال الأعشى:

وسَخَّرَ من جِنِّ الملائِكِ تِسعةً ... قِياماً لَدَيْهِ يَعْمَلونَ بلا أَجْرِ [2].

وأما قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿فَيَومَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِباً﴾ [الجن: ٥].

فإن لفظ الجن هاهنا لا يتناول الملائكة بحال، لنزاهتهم عن العيوب، وأنهم لا يتوهم عليهم الكذب ولا سائر الذنوب.

---

[1] . رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٨: ٤١٦، ولفظه: (مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلا أَنِّي لَمْ أَكُنْ حَجَجْتُ رَاجِلاً لأَنِّي سَمِعْتُ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً﴾، وَهَكَذا كَانَ يَقْرَؤُهَا). ورواه الفاكهاني باختلاف يسير في أخبار مكة ١: ٣٩٥، (٨٤٠).

ورواه البيهقي في شعب الإيمان ٥: ٤٤٤، (٣٦٩٤) بلفظ: (مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ فَاتَنِي مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا أَنِّي لَمْ أَحُجَّ مَاشِياً حَتَّى أَدْرَكَنِي الْكِبَرُ، أَسْمَعُ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾).

[2] . لم أجده في ديوان الأعشى، ونسبه للأعشى: ابن الأنباري في كتابه: الأضداد: ٣٣٥، فقال: ويدلُّ أَيْضاً على أَنَّ الملائكة يقال لهم جنّ قول الأَعشى في ذكره سُلَيْمَان بن داود عليهما السَّلام:

لَوْ كانَ شيئاً خالِداً مُعَمَّراً ... لكان سليمانُ البريَء من الدَّهرِ

بَراه إلهي واصْطَفاه عبادَهُ ... وملَّكَه ما بيت تُرْنَي إلى مِصْرِ

وسَخَّرَ من جِنّ الملائكِ تِسْعَةً ... قياماً لديه يَعْمَلُون بِلاَ أَجْرِ

ونسبه كذلك للأعشى: ابن سيده في كتابه المحكم والمحيط الأعظم ٧: ٢١٦.

فلما لم يتناولهم عموم لفظ الجن، لهذه القرينة، بدأ بلفظ الإنس لفضلهم وكمالهم [1].

وأما تقديم (السماء) على (الأرض) فبالرتبة أيضاً وبالفضل والشرف.

وأما تقديم (الأرض) من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ يونس: ٦١ فبالرتبة، لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه، وهم المخاطبون بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ [يونس: ٦١].

فاقتضى حسن النظم تقديمها مرتبة في الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها، بخلاف الآية التي في (سبأ)، فإنها منتظمة بقوله تعالى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ سبأ: ٣.

وأما تقديم المال على الولد في كثير من الآي، فلأن الولد بعد وجود المال نعمة ومسرة، وعند الفقر وسوء الحال هم ومضرة، فهذا من تقديم السبب على المسبب، لأن المال سبب تمام النعمة بالولد.

وأما قوله تعالى: ﴿حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤]، فتقديم النساء على البنين بالسبب، وتقديم البنين على الأموال بالرتبة.

ومما قدم بالرتبة ذكر بالسمع والعلم من قوله تعالى: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، حيث وقع، فإنه خبر يتضمن التخويف والتهديد، فبدأ بالسمع لتعلقه بما قرب كالأصوات وهمس الحركات، فإن من يسمع حسك وخفي صوتك أقرب إليك ـ في العادة ـ ممن يقال لك: إنه يعلم، وإن كان علم الباري سبحانه متعلقاً بما ظهر وبطن، وواقعاً على ما قرب وشطن، ولكن ذي السميع أوقع في باب التخويف من ذلك العليم فهو أولى بالتقديم.

---

(1) . قال الإمام صلاح الدين العلائي الدمشقي (المتوفَّى: ٧٦١هـ) تعقيباً على ذلك: (قلت: وهذا يرد عليه قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي﴾ الأنعام: ١٣٠، فإن الملائكة لا يدخلون في لفظ الجن في هذه الآية قطعاً، وقد قدَّمهم في اللفظ.

فالذي يظهر أن تقديم الجن على الإنس من التقدم بالزمان؛ لأنهم خلقوا قبل بني آدم، وحيث قدم الإنس في تلك الآيات يكون تقديماً بالشرف والكمال.

وهذا كما في تقديم السماء على الأرض غالباً فإنه بالفضل والشرف، وقدمت الأرض عليها في مثل قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ يونس: ٦١، بالرتبة؛ لأنها مسوقة لإحصاء أعمال المخاطبين لما تقدم من قوله: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً﴾ يونس: ٦١، فناسب ذلك هنا تقديم الأرض التي هم أهلها ومستقرون فيها، وهي أقرب إليهم من السماء). الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١١٥.

وأما تقديم ﴿الغَفُور﴾ على ﴿الرَّحِيم﴾ فهو أولى بالطبع؛ لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة، ألا ترى لقوله عليه السلام لعمرو بن العاص رضي الله عنه: (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَكَ وَجْهاً فيُسَلِّمَكَ الله وَيُغْنِمَكَ، وَأَرْغَبُ لَكَ مِنَ المَالِ رَغْبَةً صَالِحَةً) [1].

فهذا من الترتيب البديع، بدأ بالسلامة قبل الغنيمة، وبالغنيمة قبل الكسب، والعطية الأولى من التقدم بالطبع، والثانية من التقدم بالسبب.

وأما قوله: ﴿وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ في سبأ: ٢، فالرحمة هناك متقدمة على المغفرة، إما بالفضل والكمال، وإما بالطبع، لأنها منتظمة بذكر أوصاف الخلق من المكلفين وغيرهم من الحيوان، فالرحمة تشملهم والمغفرة تخصهم، والعموم بالطبع قبل الخصوص كقوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨].

وكقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨].

افتتح بالعموم، الذي هو متقدم بالطبع على الخصوص.

ومما قدم للفضل قوله: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، لأن السجود أفضل، قال عليه السلام: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ) [2].

فإن قيل: فالركوع قبل السجود بالزمان والطبع والعادة لأنه انتقال من علو إلى انخفاض والعلو بالطبع قبل الانخفاض فهلا قدم في الذكر على السجود لهاتين العلتين؟

فالجواب أن يقال لهذا السائل: انتبه لمعنى هذه الآية من قوله: ﴿وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، ولم يقل: اسجدي مع الساجدين، فإنما عبر بالسجود عن الصلاة كلها، وأراد صلاتها في بيتها، لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل لها من صلاتها مع قومها.

ثم قال لها: ﴿وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، أي: صلي مع المصلين في بيت المقدس، ولم يرد أيضاً الركوع وحده دون سائر أجزاء الصلاة، ولكنه عبر بالركوع عن الصلاة كلها، كما تقول: ركعت ركعتين وركعت أربع ركعات، إنما تريد الصلاة لا الركوع بمجرده، فصارت الآية متضمنة لصلاتين: صلاتها وحدها، عبر عنها بالسجود؛ لأن السجود أفضل حالات العبد، وكذلك صلاة

---

(١) . رواه أحمد في المسند (١٧٨٠٢)، وابن حبان في صحيحه (٣٢١١)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٠٦١)، وأبو يعلى مسنده (٧٣٣٦).

(٢) . رواه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (١١١١).

المرأة في بيتها أفضل لها، ثم صلاتها في المسجد عبر عنها بالركوع، لأنه في الفضل دون السجود، وكذلك صلاتها مع المصلين دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها، وهذا نظم بديع وفقه دقيق، وبالله التوفيق.

وهذه نبذ تشير لك إلى ما وراء، أو تنبذن وأنت صحيح بالعراء، إن شاء الله تعالى.

ومما يليق ذكره بهذا الباب ما تضمنه قوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦] من الحكم الباهرة، والفوائد الباطنة والظاهرة، فإنه تعالى بدأ بالطائفين للرتبة والقرب من البيت المأمور بتطهيره من أجل الطوافين، وجمعهم جمع السلامة، لأن جمع السلامة أدلُّ على لفظ الفعل الذي هو علة يتعلق بها حكم التطهير، ولو قال مكان الطائفين: الطواف، لم يكن في هذا اللفظ من بيان قصد الفعل ما في قوله: (الطائفين) .

ألا ترى أنك تقول: يطوفون، كما تقول: طائفون، فاللفظ مضارع للفظ.

فإن قيل: فهلا أتي بلفظ الفعل بعينه فيكون أبين، فيقول: طهر بيتي للذين يطوفون؟

فالجواب: أن الحكم معلل بالفعل لا بذوات الأشخاص.

ولفظ (الذين) ينبئ عن الشخص والذات، ولفظ (الطواف) يخفي معنى الفعل ولا يبينه، فكان لفظ (الطائفين) أولى بهذا الموطن.

ثم يليه في الترتيب (القائمين)، لأنه في معنى العاكفين، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: مثابراً ملازماً، وهو كالطائفين في تعلق حكم التطهير به، ثم يليه بالرتبة لفظ الركع، لأن المستقبلين البيت بالركوع لا يختصون بما قرب منه كالطائفين والعاكفين، ولذلك لم يتعلق حكم النطهير بهذا الفعل الذي هو الركوع، وأنه لا يلزم أن يكون في البيت ولا عنده، فلذلك لم يجئ بلفظ الجمع المسلم، إذ لا يحتاج فيه إلى بيان لفظ الفعل كما احتيج فيما قبله.

ثم وصف الركع بالسجود، ولم يعطف بالواو كما عطف ما قبله، لأن الركع هم السجود، والشيء لا يعطف بالواو على نفسه، ولفائدة أخرى، وهو أن (السجود) في الأغلب عبارة عن المصدر، والمراد به هاهنا الجمع، فلو عطفت بالواو لتوهم أنه يريد السجود الذي هو المصدر دون الاسم الذي هو النعت.

وفائدة ثالثة، وهو أن الراكع إن لم يسجد فليس براكع في حكم الشريعة، فلو عطفت بالواو لتوهم أن الركوع حكم يجري على حياله.

فإن قيل: فلم قال: ﴿السُّجُود﴾ على وزن فعول، ولم يقل السُّجَّد كما قال: الرُّكَّع، وكما قال في آية أخرى: ﴿رُكَّعاً سُجَّداً﴾ [الفتح: ٢٩]؟

وما الحكمة في جمع ساجد على سجود، ولم يجمع راكع على ركوع؟

فالجواب: أن السجود - في أصل موضوعه - عبارة عن الفعل، وهو في معنى الخشوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن، ولو قال: (السُّجَّد) جمع ساجد لم يتناول إلى المعنى الظاهر.

وكذلك الرُّكَّع، ألا تراه يقول: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾: يعني رؤية العين، وهي لا تتعلق إلا بالظاهر، والمقصود هاهنا الركوع الظاهر، لعطفه على ما قبله مما يراد به قصد البيت، والبيت لا يتوجه إليه إلا بالعمل الظاهر، وأما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظ الركوع، دون لفظ الركع فليس مشروطاً بالتوجه إلى البيت.

وأما السجود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن، جعل وصفاً للركع ومتمماً لمعناه، إذ لا يصح الركوع الظاهر إلا بالسجود الباطن، ومن حيث تناول لفظه أيضاً السجود الظاهر الذي يشترط فيه التوجه إلى البيت، حسن انتظامه أيضاً بما قبله، مما هو معطوف على الطائفين الذين ذكرهم بذكر البيت، فمن لحظ هذه المعاني بقلبه، وتدبر هذا النظم البديع بلُبِّه، ترفع في معرفة الإعجاز عن التقليد، وأبصر بعين اليقين أنه تنزيل من حكيم حميد) [(١)].

قال الإمام ابن القيم في بدائع الفوائد بعد أن نقل هذا الكلام للسهيلي:

(قلت: وقد تولج رحمه الله مضائق تضايق عنها أن تولجها الإبر، وأتى بأشياء حسنة، وبأشياء غيرها أحسن منها [(٢)]، فأما تعليله تقديم ربيعة على مضر ففي غاية الحسن، وهذان الاسمان لتلازمهما في الغالب صارا كاسم واحد، فحسن فيهما ما ذكره.

---

(١) . نتائج الفكر في النحو للسهيلي: ٢٠٨.

(٢) . لله دَرُّ الإمام ابن القيم رحمه الله ما ألطفَ أسلوبَه وما أحسنَ أدبَه، إذ قال: (وأتى بأشياء حسنة، وبأشياء غيرها أحسن منها)، فلم يقل و(بأشياء سيئة أو خاطئة)، بل قال: (غيرها أحسن منها).

وكذلك قال في آخر كلامه عن هذا الموضوع: (فهذا تمام الكلام على ما ذكره من الأمثلة، وله رحمه الله مزيد السبق وفضل التقدم).

وأما ما ذكره في تقديم الجن على الإنس من شرف الجن فمستدرك عليه، فإن الإنس أشرف من الجن من وجوه عديدة، وقد ذكرناها في غير هذا الموضع تفضيل الإنس على الملائكة.

وأما قوله: إن الملائكة أفضل أو هم أشرف، فالمقدمتان ممنوعتان، أما الأول فلأن أصل الملائكة ومادتهم التي خلقوا منها هي النور، كما ثبت ذلك مرفوعاً عن النبي في صحيح مسلم، وأما الجان فمادتهم النار بنص القرآن، ولا يصح التفريق بين الجن والجان لغة ولا شرعاً ولا عقلاً.

وأما المقدمة الثانية وهي كون الملائكة خيراً وأشرف من الإنس، فهي المسألة المشهورة وهي تفضيل الملائكة أو البشر، والجمهور على تفضيل البشر، والذين فضلوا الملائكة هم المعتزلة والفلاسفة وطائفة ممن عداهم، بل الذي ينبغي أن يقال في التقديم هنا أنه تقديم بالزمان لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ. وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾ [الحجر ٢٦ـ ٢٧].

تقديم الإنس على الجن:

وأما تقديم الإنس على الجن في قوله: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤] فلحكمة أخرى سوى ما ذكره، وهو أن النفي تابع لما تعقله القلوب من الإثبات، فيرد النفي عليه، وعلم النفوس بطمث الإنس ونفرتها ممن طمثها الرجال هو المعروف، فجاء النفي على مقتضى ذلك، وكان تقديم الإنس في هذا النفي أهم.

وأما قوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِباً﴾ [الجن: ٥]، فهذا يعرف سره من السياق، فإن هذا حكاية كلام مؤمني الجن حين سماع القرآن، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً﴾ [الجن: ١] الآيات.

وكان القرآن أول ما خوطب به الإنس ونزل على نبيهم، وهم أول من بدأ بالتصديق والتكذيب قبل الجن، فجاء قول مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِباً﴾ بتقديم الإنس، لتقدمهم في الخطاب بالقرآن، وتقديمهم في التصديق والتكذيب.

وفائدة أخرى: وهي أن هذا حكاية كلام مؤمني الجن لقومهم بعد أن رجعوا إليهم، فأخبروهم بما سمعوا من القرآن وعظمته وهدايته إلى الرشد، ثم اعتذروا عما كانوا يعتقدونه أولاً بخلاف ما سمعوه من الرشد، بأنهم لم يكونوا يظنون أن الإنس والجن يقولون على الله كذباً، فذكرهم الإنس

هنا في التقديم أحسن في الدعوة وأبلغ في عدم التهمة، فإنهم خالفوا ما كانوا يسمعونه من الإنس والجن لما تبين لهم كذبهم.

فبداءتهم بذكر الإنس أبلغ في نفي الغرض والتهمة، وأن لا يظن بهم قومهم أنهم ظاهروا الإنس عليهم، فإنهم أول ما أقروا بتقولهم الكذب على الله تعالى، وهذا من ألطف المعاني وأدقها، ومن تأمل مواقعه في الخطاب عرف صحته.

وأما تقديم عاد على ثمود حيث وقع في القرآن، فما ذكره من تقدمهم بالزمان فصحيح، وكذلك الظلمات والنور، وكذلك مثنى وبابه.

وأما تقديم العزيز على الحكيم، فإن كان من الحكم وهو الفصل والأمر فما ذكره من المعنى صحيح.

وإن كان من الحكمة وهي كمال العلم والإرادة المتضمنين اتساق صنعه وجريانه على أحسن الوجوه وأكملها ووضعه الأشياء مواضعها، وهو الظاهر من هذا الاسم، فيكون وجه التقديم أن العزة كمال القدرة والحكمة كمال العلم، وهو سبحانه الموصوف من كل صفة كمال بأكملها وأعظمها وغايتها، فتقدم وصف القدرة؛ لأن متعلقه أقرب إلى مشاهدة الخلق وهو مفعولاته تعالى وآياته.

وأما الحكمة فمتعلقها بالنظر والفكر والاعتبار غالباً، وكانت متأخرة عن متعلق القدرة.

وجه ثان: أن النظر في الحكمة بعد النظر في المفعول والعلم به، فينتقل منه إلى النظر فيما أودعه من الحكم والمعاني.

وجه ثالث: أن الحكمة غاية الفعل، فهي متأخرة عنه تأخر الغايات عن وسائلها، فالقدرة تتعلق بإيجاده، والحكمة تتعلق بغايته، فقدم الوسيلة على الغاية؛ لأنها أسبق في الترتيب الخارجي.

وأما قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ففيه معنى آخر سوى ما ذكره، وهو أن الطهر طهران: طهر بالماء من الأحداث والنجاسات، وطهر بالتوبة من الشرك والمعاصي، وهذا الطهور أصل لطهور الماء، وطهور الماء لا ينفع بدونه، بل هو مكمل له معد مهيأ بحصوله، فكان أولى؛بالتقديم لأن العبد أول ما يدخل في الإسلام، فقد تطهر بالتوبة من الشرك ثم يتطهر بالماء من الحدث.

وأما قوله ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٢] فالإفك هو الكذب، وهو في القول، والإثم هو الفجور وهو في الفعل الكذب يدعو إلى الفجور، كما في الحديث الصحيح: (وإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارَ) [١]، فالذي قاله صحيح.

معنى ثان في قوله: ﴿كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [المطففين: ١٢]، وهو أن العدوان مجاوزة الحد الذي حد للعبد، فهو ظلم في القدر والوصف، وأما الإثم فهو محرم الجنس، ومن تعاطى تعدي الحدود تخطى إلى الجنس الآخر وهو الإثم.

معنى ثالث وهو أن المعتدي الظالم لعباد الله تعالى عدواناً عليهم، والأثيم الظالم لنفسه بالفجور، فكان تقديمه هنا على الأثيم أولى؛ لأنه في سياق ذمه والنهي عن طاعته، فمن كان معتدياً على العباد، ظالماً لهم، فهو أحرى بأن لا تطيعه وتوافقه.

معنى رابع: وهو أنه قدمه على الأثيم ليقترن بما قبله، وهو وصف المنع للخير، فوصفه بأنه لا خير فيه للناس، وأنه مع ذلك معتد عليهم، فهو متأخر عن المناع؛ لأنه يمنع خيره أولاً ثم يعتدي عليهم ثانياً، ولهذا يحمد الناس من يوجد لهم الراحة ويكف عنهم الأذى، وهذا هو حقيقة التصوف، وهذا لا راحة يوجدها، ولا أذى يكفه.

تقديم هماز على مشاء بنميم:

وأما تقديم ﴿هَمَّازٍ﴾ على ﴿مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ ففيه آخر غير ما ذكره، وهو أن همزه عيب للمهموز وإزراء به، وإظهار لفساد حاله في نفسه، فإن قال يختص بالمهموز لا يتعداه إلى غيره، والمشي بالنميمة يتعداه إلى من ينم عنده، فهو ضرر متعد، والهمز ضرره لازم للمهموز إذا شعر به ما ينقل من الأذى اللازم إلى الأذى المتعدي المنتشر.

تقديم الرجال على الركبان:

وأما تقديم الرجال على الركبان ففيه فائدة جليلة، وهي أن الله تعالى شرط في الحج: الاستطاعة، ولا بد من السفر إليه لغالب الناس، فذكر نوعي الحجاج لقطع توهم من يظن أنه لا يجب إلا على راكب، وقدم الرجال اهتماماً بهذا المعنى وتأكيداً.

---

[١] . رواه البخاري في كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ومسلم في كتاب البر والصلة والأدب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله (٦٨٠٣).

ومن الناس من يقول: قدمهم جبراً لهم؛ لأن نفوس الركبان تزدريهم وتوبخهم، وتقول إن الله تعالى لم يكتبه عليكم ولم يرده منكم، وربما توهموا أنه غير نافع لهم، فبدأ به جبراً لهم ورحمة.

تقديم غسل الوجه:

وأما تقديم غسل الوجه ثم اليد ثم مسح الرأس ثم الرجلين في الوضوء، فمن يقول إن هذا الترتيب واجب، وهو الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما ومن وافقهما، فالآية عندهم اقتضت التقديم وجوباً لقرائن عديدة:

أحدها: أنه أدخل ممسوحاً بين مغسولين، وقطع النظير عن نظيره، ولو أريد الجمع المطلق لكان المناسب أن يذكر المغسولات متسقة في النظم والممسوح بعدها، فلما عدل إلى ذلك دل على وجوب ترتيبها على الوجه الذي ذكره الله.

الثاني: أن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به وهو الوضوء، فدخلت الواو عاطفة لأجزائه بعضها على بعض، والفعل الواحد يحصل من ارتباط أجزائه بعضها ببعض، فدخلت الواو بين الأجزاء للربط، فأفادت الترتيب إذْ هو الربط المذكور في الآية، ولا يلزمه من كونها لا تفيد الترتيب بين أفعال لا ارتباط بينها، نحو (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) أن لا تفيده بين أجزاء فعل مرتبطة بعضها ببعض، فتأمل هذا الموضع ولطفه.

وهذا أحد الأقوال الثلاثة في إفادة الواو للترتيب، وأكثر الأصوليين لا يعرفونه ولا يحكونه، وهو قول ابن أبي موسى من أصحاب أحمد ولعله أرجح الأقوال.

الثالث: أن لبداءة الرب تعالى بالوجه دون سائر الأعضاء خاصة، فيجب مراعاتها وأن لا تلغى وتهدر، فيهدر ما اعتبره الله تعالى، ويؤخر ما قدمه الله، وقد أشار النبي إلى أن ما قدمه الله فإنه ينبغي تقديمه ولا يؤخر بل يقدم ما قدمه الله ويؤخر ما أخره الله تعالى.

فلما طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا وقال: (أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ) [1]، وفي رواية للنسائي: (ابدؤوا بما بدأ الله به)، على الأمر، فتأمل بداءته بالصفا معللاً ذلك بكون الله تعالى بدأ به، فلا ينبغي تأخيره، وهكذا يقول المرتبون للوضوء سواء، نحن نبدأ بما بدأ الله به ولا يجوز تأخير ما قدمه الله تعالى ويتعين البداءة بما بدأ الله تعالى به، وهذا هو الصواب لمواظبة المبين عن الله تعالى مراده على الوضوء المرتب، فاتفق جميع من نقل عنه وضوءه كلهم على إيقاعه مرتباً، ولم ينقل عنه أحد

---

(1) . رواه مسلم في كتاب الحج، باب حَجَّةِ النَّبِيِّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم (١٢١٨).

قط أنه أخل بالترتيب مرة واحدة، فلو كان الوضوء المنكوس مشروعاً لفعله ولو في عمره مرة واحدة لتبيين جوازه لأمته، وهذا بحمد الله أوضح.

تقديم النبيين على الصديقين:

فأما تقديم النبيين على الصديقين فلما ذكره، ولكون الصديق تابعاً للنبي، فإنما استحق اسم الصديق بكمال تصديقه للنبي، فهو تابع محض، وتأمل تقديم الصديقين على الشهداء لفضل الصديقين عليهم، وتقديم الشهداء على الصالحين لفضلهم عليهم.

تقديم السمع على البصر:

السمع متقدم على البصر حيث وقع في القرآن الكريم مصدراً أو فعلاً أو اسماً، فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤولاً﴾ الإسراء: ٣٦.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ طه: ٤٦.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ الحج ٦١، ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الإسراء: ١، ﴿وَكَانَ اللّهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ النساء: ١٣٤، فاحتج بهذا من يقول: إن السمع أشرف من البصر، وهذا قول الأكثرين، وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي، وحكوا هم وغيرهم عن أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا: البصر أفضل، ونصبوا معهم الخلاف، وذكروا الحجاج من الطرفين، ولا أدري ما يترتب على هذه المسألة من الأحكام حتى تذكر في كتب الفقه، وكذلك القولان للمتكلمين والمفسرين وحكى أبو المعالي عن ابن قتيبة تفضيل البصر ورد عليه.

واحتج مفضلو السمع بأن الله تعالى يقدمه في القرآن حيث وقع، وبالسمع تنال سعادة الدنيا والآخرة، فإن السعادة بأجمعها في طاعة الرسل والإيمان بما جاءوا به، وهذا إنما يدرك بالسمع، ولهذا في الحديث الذي رواه أحمد وغيره من حديث الأسود بن سريع: (أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فذكر منهم رجلاً أصم يقول: (يَا رَبِّ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ، وَمَا أَسْمَعُ شَيْئاً) [1].

واحتجوا بأن العلوم الحاصلة من السمع أضعاف أضعاف العلوم الحاصلة من البصر، فإن البصر لا يدرك إلا بعض الموجودات المشاهدة بالبصر القريبة، والسمع يدرك الموجودات

---

(١) . رواه أحمد في المسند (١٦٣٠١)، وابن حبان في صحيحه (٧٣٥٧)، والبزار في مسنده (٩٥٩٧)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٤١).

والمعدومات، والحاضر والغائب، والقريب والبعيد، والواجب والممكن والممتنع، فلا نسبة لإدراك البصر إلى إدراكه.

واحتجوا بأن فقد السمع يوجب ثلم القلب واللسان، ولهذا كان الأطرش خلقة لا ينطق في الغالب، وأما فقد البصر فربما كان معيناً على قوة إدراك البصيرة وشدة ذكائها، فإن نور البصر ينعكس إلى البصيرة باطناً، فيقوي إدراكها ويعظم، ولهذا تجد كثيراً من العميان أو أكثرهم عندهم من الذكاء الوقاد والفطنة وضياء الحس الباطن ما لا تكاد تجده عند البصير.

ولا ريب أن سفر البصر في الجهات والأقطار ومباشرته للمبصرات على اختلافها يوجب تفرق القلب وتشتيته، ولهذا كان الليل أجمع للقلب، والخلوة أعون على إصابة الفكرة، قالوا فليس نقص فاقد السمع كنقص فاقد البصر، ولهذا كثير في العلماء والفضلاء وأئمة الإسلام من هو أعمى ولم يعرف فيهم واحد أطرش، بل لا يعرف في الصحابة أطرش فهذا ونحوه من احتجاجهم على تفضيل البصر.

قال منازعوهم يفصل بيننا وبينكم أمران: أحدهما: أن مدرك البصر النظر إلى وجه الله تعالى في الدار الآخرة، وهو أفضل نعيم أهل الجنة وأحبه إليهم، ولا شيء أكمل من المنظور إليه سبحانه، فلا حاسة في العبد أكمل من حاسة تراه بها.

الثاني: أن هذا النعيم وهذا العطاء إنما نالوه بواسطة السمع، فكان السمع كالوسيلة لهذا المطلوب الأعظم، فتفضيله عليه كفضيلة الغايات على وسائلها.

وأما ما ذكرتم من سعة إدراكاته وعمومها فيعارضه كثرة الخيانة فيها ووقوع الغلط، فإن الصواب فيما يدركه السمع بالإضافة إلى كثرة المسموعات قليل في كثير، ويقابل كثير مدركاته صحة مدركات البصر وعدم الخيانة، وأن ما يراه ويشاهده لا يعرض فيه من الكذب ما يعرض فيه فيما يسمعه، وإذا تقابلت المرتبتان بقي الترجيح بما ذكرناه.

قال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه: (وفصل الخطاب أن إدراك السمع أعم وأشمل، وإدراك البصر أتم وأكمل، فهذا له التمام والكمال، وذاك له العموم والشمول، فقد ترجح كل منهما على الآخر بما اختص به). تم كلامه.

وقد ورد في الحديث المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر وعمر: (هَذَانِ السَّمْعُ وَالبَصَرُ) [1]، وهذا يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون المراد أنهما مني بمنزلة السمع والبصر.

والثاني: يريد أنهما من دين الإسلام بمنزلة السمع والبصر من الإنسان، فيكون الرسول بمنزلة القلب والروح، وهما بمنزلة السمع والبصر من الدين، وعلى هذا فيحتمل وجهين:

أحدهما: التوزيع فيكون أحدهما بمنزلة السمع والآخر بمنزلة البصر.

والثاني: الشركة فيكون هذا التنزيل والتشبيه بالحاستين ثابتاً لكل واحد منهما، فكل منهما بمنزلة السمع والبصر، فعلى احتمال التوزيع والتقسيم تكلم الناس أيهما هو السمع وأيهما هو البصر؟ وبنوا ذلك على أي الصفتين أفضل، فهي صفة الصديق.

والتحقيق أن صفة البصر للصديق، وصفة السمع للفاروق، ويظهر لك هذا من كون عمر محدثاً، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ) [2].

والتحديث المذكور هو ما يلقى في القلب من الصواب والحق، وهذا طريقه السمع الباطن، وهو بمنزلة التحديث والإخبار في الأذن.

وأما الصديق فهو الذي كمل مقام الصديقية لكمال بصيرته، حتى كأنه قد باشر بصره مما أخبر به الرسول ما باشر قلبه، فلم يبق بينه وبين إدراك البصر إلا حجاب الغيب، فهو كأنه ينظر إلى ما أخبر به من الغيب من وراء ستوره، وهذا لكمال البصيرة، وهذا أفضل مواهب العبد وأعظم كراماته التي يكرم بها، وليس بعد درجة النبوة إلا هي، ولهذا جعلها سبحانه بعدها فقال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ النساء: ٦٩ وهذا هو الذي سبق به الصديق، لا بكثرة صوم ولا بكثرة صلاة، وصاحب هذا يمشي رويداً ويجيء في الأول، ولقد تعناه من لم يكن سيره على هذا الطريق وتشميره إلى هذا العلم وقد

---

[1]. رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (٣٦٧١)، والحاكم في المستدرك (٤٤٣٢).

[2]. رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر (٣٤٨٦)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر (٦٣٥٧).

سبق من شمر إليه وإن كان يزحف زحفاً ويحبو حبواً، ولا تستطل هذا الفصل فإنه أهم مما قصد بالكلام فليعد إليه، فقيل: تقديم السمع على البصر له سببان:

أحدهما: أن يكون السياق يقتضيه، بحيث يكون ذكرها بين الصفتين متضمناً للتهديد والوعيد، كما جرت عادة القرآن بتهديد المخاطبين وتحذيرهم بما يذكره من صفاته التي تقتضي الحذر والاستقامة كقوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة: ٢٠٩، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ النساء: ١٣٤ والقرآن الكريم مملوء من هذا، وعلى هذا فيكون في ضمن ذلك أني أسمع ما يردون به عليك وما يقابلون به رسالاتي، وأبصر ما يفعلون، ولا ريب أن المخاطبين بالرسالة بالنسبة إلى الإجابة والطاعة نوعان:

أحدهما: قابلوها بقولهم: صدقت، ثم عملوا بموجبها.

والثاني: قابلوها بالتكذيب، ثم عملوا بخلافها، فكانت مرتبة المسموع منهم قبل مرتبة البصر، فقدم ما يتعلق به على ما يتعلق بالمبصر.

وتأمل هذا المعنى في قوله تعالى لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ طه: ٤٦ هو يسمع ما يجيبهم به، ويرى ما يصنعه، وهذا لا يعم سائر المواضع بل يختص منها بما هذا شأنه.

والسبب الثاني: أن إنكار الأوهام الفاسدة لسمع الكلام مع غاية البعد بين السامع والمسموع أشد من إنكارها لرؤيته مع بعده.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: (اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، أَوْ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ، قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ، كَثِيرٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتُرَوْنَ اللهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ وَقَالَ الْآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ، إِذَا جَهَرْنَا، فَهُوَ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا) [1]، ولم يقولوا: أترون الله يرانا، فكان تقديم السمع أهم والحاجة إلى العلم به أمس.

وسبب ثالث: وهو أن حركة اللسان بالكلام أعظم حركات الجوارح، وأشدها تأثيراً في الخير والشر والصلاح والفساد، بل عامة ما يترتب في الوجود من الأفعال إنما ينشأ بعد حركة اللسان، فكأن تقديم الصفة المتعلقة به أهم وأولى، وبهذا يعلم تقديمه على العليم حيث وقع.

---

(1) . رواه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وذَلِكُم ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أردَاكُمْ﴾ (٤٥٣٩)، ومسلم في كتاب صفات المنافقين (٢٧٧٥).

تقديم السماء على الأرض:

وأما تقديم السماء على الأرض ففيه معنى، وهو أن السموات والأرض تذكر غالباً في سياق آيات الرب الدالة على وحدانيته وربوبيته، ومعلوم أن الآيات في السموات أعظم منها في الأرض، لسعتها وعظمها وما فيها من كواكبها وشمسها وقمرها وبروجها وعلوها واستغنائها عن عمد تقلها أو علاقة ترفعها، إلى غير ذلك من عجائبها، وما فيها كقطرة في سعتها، ولهذا أمر سبحانه بأن يرجع الناظر فيها البصر كرة بعد كرة، ويتأمل استواءها واتساقها وبراءتها من الخلل والفطور، فالآية فيها أعظم من الأرض وفي كل شيء له آية سبحانه وبحمده.

وأما تقديم الأرض عليها في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ يونس: ٦١ وتأخيرها عنها في سبأ، فتأمل كيف وقع هذا الترتيب في سبأ في ضمن قول الكفار: ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ سبأ: ٣ كيف قدم السموات هنا؛ لأن الساعة إنما تأتي من قبلها وهي غيب فيها ومن جهتها تبتديء وتنشأ، ولهذا قدم صعق أهل السموات على أهل الأرض عندها فقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ الزمر: ٦٨.

وأما تقديم الأرض على السماء في سورة يونس، فإنه لما كان السياق سياق تحذير وتهديد للبشر، وإعلامهم أنه سبحانه عالم بأعمالهم دقيقها وجليلها، وأنه لا يغيب عنه منها شيء، اقتضى ذلك ذكر محلهم وهو الأرض قبل ذكر السماء، فتبارك من أودع كلامه من الحكم والأسرار والعلوم ما يشهد أنه كلام الله تعالى، وأن مخلوقاً لا يمكن أن يصدر منه مثل هذا الحكم أبداً.

تقديم المال على الولد:

وأما تقديم المال على الولد فلم يطرد هذا التقديم في القرآن الكريم، بل قد جاء مقدماً كذلك في قوله: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبأ: ٣٧] وقوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨] وقوله: ﴿لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ﴾ [المنافقون: ٩].

وجاء ذكر البنين مقدماً كما في قوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا﴾ [التوبة: ٢٤]، وقوله: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالبَنِينَ وَالقَنَاطِيرِ المُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ﴾ [آل عمران ١٤].

فأما تقديم الأموال في تلك المواضع الثلاثة فلأنه ينتظمها معنى واحد، وهو التحذير من الاشتغال بها والحرص على تحصيلها حتى يفوته حظه من الله والدار الآخرة، فهي في موضع عن الالتهاء بها، وأخبر في موضع أنها فتنة، وأخبر في موضع آخر أن الذي يقرب عباده إليه إيمانهم وعملهم الصالح لا أموالهم ولا أولادهم، ففي ضمن هذا النهي عن الاشتغال بها عما يقرب إليه، ومعلوم أن اشتغال الناس بأموالهم والتلاهي بها أعظم من اشتغالهم بأولادهم، وهذا هو الواقع حتى إن الرجل ليستغرقه اشتغاله بماله عن مصلحة ولده وعن معاشرته وقربه.

وأما تقديمهم على الأموال في تينك الآيتين فلحكمة باهرة، وهي أن براءة متضمنة لوعيد من كانت تلك الأشياء المذكورة فيها أحب إليه من الجهاد في سبيل الله، ومعلوم أن تصور المجاهد فراق أهله وأولاده وآبائه وإخوانه وعشيرته تمنعه من الخروج عنهم أكثر مما يمنعه مفارقته ماله، فإن تصور مع هذا أن يقتل فيفارقهم فراق الدهر نفرت نفسه عن هذه أكثر وأكثر، ولا يكاد عند هذا التصور يخطر له مفارقة ماله، بل يغيب بمفارقة الأحباب عن مفارقة المال، فكان تقديم هذا الجنس أولى من تقديم المال).

ثم قال: (ويتعلق بهذا نوع آخر من التقديم لم يذكره وهو تقديم الأموال على الأنفس في الجهاد حيث ما وقع في القرآن الكريم، إلا في موضع واحد وهو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١].

وأما سائر المواضع فقدم فيها المال، نحو قوله: ﴿وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١١]، وقوله: ﴿وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [التوبة: ٢٠]، وهو كثير.

فما الحكمة في تقديم المال على النفس؟ وما الحكمة في تأخيره في هذا الموضع وحده؟

وهذا لم يتعرض له السهيلي رحمه الله، فيقال: أولاً: هذا دليل على وجوب الجهاد بالمال كما يجب بالنفس، فإذا دهم العدو وجب على القادر الخروج بنفسه، فإن كان عاجزاً وجب عليه أن يكتري بماله، وهذا إحدى الروايتين عن الإمام أحمد، والأدلة عليها أكثر من أن تذكر هنا.

ومن تأمل أحوال النبي وسيرته في أصحابه وأمرهم بإخراج أموالهم في الجهاد قطع بصحة هذا القول، والمقصود تقديم المال في الذكر وأن ذلك مشعر بإنكار وهم من يتوهم أن العاجز بنفسه إذا كان قادراً على أن يغزو بماله لا يجب عليه شيء، فحيث ذكر الجهاد قدم ذكر المال فكيف يقال: لا يجب به.

ولو قيل: إن وجوبه بالمال أعظم وأقوى من وجوبه بالنفس لكان هذا القول أصح من قول من قال لا يجب بالمال، وهذا بين، وعلى هذا فتظهر الفائدة في تقديمه في الذكر.

وفائدة ثانية على تقدير عدم الوجوب: وهي أن المال محبوب النفس ومعشوقها التي تبذل ذاتها في تحصيله، وترتكب الأخطار وتتعرض للموت في طلبه، وهذا يدل على أنه هو محبوبها ومعشوقها، فندب الله تعالى محبيه المجاهدين في سبيله إلى بذل معشوقهم ومحبوبهم في مرضاته، فإن المقصود أن يكون الله هو أحب شيء إليهم، ولا يكون في الوجود شيء أحب إليهم منه، فإذا بذلوا محبوبهم في حبه نقلهم إلى مرتبة أخرى أكمل منها، وهي بذل نفوسهم له، فهذا غاية الحب، فإن الإنسان لا شيء أحب إليه من نفسه.

فإذا أحب شيئاً بذل له محبوبه من نفسه وماله، فإذا آل الأمر إلى بذل نفسه ضن بنفسه وآثرها على محبوبه، هذا هو الغالب وهو مقتضى الطبيعة الحيوانية والإنسانية، ولهذا يدافع الرجل عن ماله وأهله وولده، فإذا أحس بالمغلوبية والوصول إلى مهجته ونفسه فرَّ وتركهم.

فلم يرضَ الله من محبيه بهذا، بل أمرهم أن يبذلوا له نفوسهم بعد أن بذلوا له محبوباتهم، وأيضاً فبذل النفس آخر المراتب، فإن العبد يبذل ماله أولاً يقي به نفسه، فإذا لم يبقَ له ماله بذل نفسه، فكان تقديم المال على النفس في الجهاد مطابقاً للواقع.

وأما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]. فكان تقديم الأنفس هو الأولى؛ لأنها هي المشتراة في الحقيقة، وهي مورد العقد، وهي السلعة التي استلمها ربها، وطلب شراءها لنفسه، وجعل ثمن هذا العقد رضاه وجنته، فكانت هي المقصود بعقد الشراء، والأموال تبع لها.

فإذا ملكها مشتريها ملك مالها، فإن العبد وما يملكه لسيده ليس له فيه شيء، فالمالك الحق إذا ملك النفس ملك أموالها ومتعلقاتها، فحسن تقديم النفس على المال في هذه الآية حسناً لا مزيد عليه.

لنرجع إلى كلام السهيلي، فما ذكره من تقديم الغفور على الرحيم فحسن جداً، وأما تقديم الرحيم على الغفور في موضع واحد وهو أول سبأ، ففيه معنى غير ما ذكره يظهر لمن تأمل سياق أوصافه العلى وأسمائه الحسنى في أول السورة إلى قوله: ﴿وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ في [سبأ: ٢].

فإنه ابتدأ سبحانه السورة بحمده الذي هو أعم المعارف وأوسع العلوم، وهو متضمن لجميع صفات كماله ونعوت جلاله مستلزم لها، كما هو متضمن لحكمته في جميع أفعاله وأوامره، فهو المحمود على كل حال وعلى كل ما خلقه وشرعه.

ثم عقب هذا الحمد بملكه الواسع المديد فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١]، ثم عقبه بأن هذا الحمد ثابت له في الآخرة غير منقطع أبداً، فإنه حمد يستحقه لذاته وكمال أوصافه وما يستحقه لذاته دائم بدوامه لا يزول أبداً.

وقرن بين الملك والحمد على عاداته تعالى في كلامه، فإن اقتران أحدهما بالآخر له كمال زائد على الكمال بكل واحد منهما، فله كمال من ملكه، وكمال من حمده، وكمال من اقتران أحدهما بالأخر، فإن الملك بلا حمد يستلزم نقصاً، والحمد بلا ملك يستلزم عجزاً، والحمد مع الملك غاية الكمال.

ونظير هذا العزة والرحمة والعفو والقدرة والغنى والكرم، فوسط الملك بين الجملتين، فجعله محفوفاً بحمد قبله وحمد بعده، ثم عقب هذا الحمد والملك باسم الحكيم الخبير الدالين على كمال الإرادة، وأنها لا تتعلق بمراد إلا لحكمة بالغة، وعلى كمال العلم، وأنه كما يتعلق بظواهر المعلومات فهو متعلق ببواطنها التي لا تدرك إلا بخبرة، فنسبة الحكمة إلى الإرادة كنسبة الخبرة إلى العلم، فالمراد ظاهر والحكمة باطنة، والعلم ظاهر والخبرة باطنة.

فكمال الإرادة أن تكون واقعة على وجه الحكمة، وكمال العلم أن يكون كاشفاً عن الخبرة، فالخبرة باطن العلم وكماله، والحكمة باطن الإرادة وكمالها، فتضمنت الآية إثبات حمده وملكه وحكمته وعلمه على أكمل الوجوه، ثم ذكر تفاصيل علمه بما ظهر وما بطن في العالم العلوي والسفلي فقال: ﴿يَعلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبأ: ٢]، ثم ختم الآية بصفتين تقتضيان غاية الإحسان إلى خلقه، وهما: الرحمة والمغفرة، فيجلب لهم الإحسان والنفع على أتم الوجوه برحمته، ويعفو عن زلتهم، ويهب لهم ذنوبهم ولا يؤاخذهم بها بمغفرته، فقال: ﴿وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ [سبأ: ٢]، فتضمنت هذه الآية سعة علمه ورحمته وحكمه ومغفرته، وهو سبحانه يقرن بين سعة العلم والرحمة كما يقرن بين العلم والحلم، فمن الأول قوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً﴾ [غافر: ٧]، ومن الثاني: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢]، فما قرن شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم ومن رحمة إلى علم.

وحملة العرش أربعة، اثنان يقولان: سبحانك اللّٰهُمَّ ربنا وبحمدك لك الحمد على حلمك بعد علمك. واثنان يقولان: سبحانك اللّٰهُمَّ ربنا وبحمدك لك الحمد على عفوك بعد قدرتك.

فاقتران العفو بالقدرة كاقتران الحلم والرحمة بالعلم؛ لأن العفو إنما يحسن عند القدرة، وكذلك الحلم والرحمة إنما يحسنان مع العلم، وقدم الرحيم في هذا الموضع لتقدم صفة العلم، فحسن ذكر الرحيم بعده ليقترن به، فيطابق قوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً﴾ [غافر: ٧].

ثم ختم الآية بذكر صفة المغفرة لتضمنها دفع الشر وتضمن ما قبلها جلب الخير، ولما كان دفع الشر مقدماً على جلب الخير قدم اسم الغفور على الرحيم حيث وقع، ولما كان في هذا الموضع تعارض يقتضي تقديم اسمه الرحيم لأجل ما قبله قدم على الغفور.

وأما قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران ٤٣]، فقد أبعد النجعة فيما تعسفه من فائدة التقديم وأتى بما ينبو اللفظ عنه.

وقال غيره: السجود كان في دينهم قبل الركوع، وهذا قائل ما لا علم له به.

والذي يظهر في الآية والله أعلم بمراده من كلامه: أنها اشتملت على مطلق العبادة وتفصيلها، فذكر الأعم ثم ما هو أخص منه، ثم ما هو أخص من الأخص.

فذكر القنوت أولاً وهو الطاعة الدائمة، فيدخل فيه القيام والذكر والدعاء وأنواع الطاعة، ثم ذكر ما هو أخص منه وهو السجود الذي يشرع وحده، كسجود الشكر والتلاوة، ويشرع في الصلاة، فهو أخص من مطلق القنوت، ثم ذكر الركوع الذي لا يشرع إلا في الصلاة، فلا يسن الإتيان به منفرداً، فهو أخص مما قبله.

ففائدة الترتيب: النزول من الأعم إلى الأخص، إلى أخص منه، وهما طريقتان معروفتان في الكلام، النزول من الأعم إلى الأخص، وعكسها وهو الترقي من الأخص إلى ما هو أعم منه، إلى ما هو أعم.

ونظيرها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، فذكر أربعة أشياء، أخصها الركوع، ثم السجود أعم منه، ثم العبادة أعم من السجود، ثم فعل الخير العام المتضمن لذلك كله، والذي يزيد هذا وضوحاً الكلام على ما ذكره بعد هذه الآية من قوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦] فإنه ذكر أخص هذه الثلاثة، وهو الطواف الذي لا يشرع إلا بالبيت خاصة، ثم انتقل منه إلى الاعتكاف وهو القيام المذكور في الحج،

وهو أعم من الطواف؛ لأنه يكون في كل مسجد، ويختص بالمساجد لا يتعداها، ثم ذكر الصلاة التي تعم سائر بقاع الأرض سوى ما منع منه مانع أو استثني شرعاً.

وإن شئت قلت: ذكر الطواف الذي هو أقرب العبادات بالبيت، ثم الاعتكاف الذي يكون في سائر المساجد، ثم الصلاة التي تكون في البلد كله، بل في كل بقعة، فهذا تمام الكلام على ما ذكره من الأمثلة، وله رحمه الله مزيد السبق وفضل التقدم) [1].

وقال الإمام الزركشي: (القول في التقديم والتأخير، هو أحد أساليب البلاغة فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق.

وقد اختلف في عدة من المجاز، فمنهم من عده منه؛ لأنه تقديم ما رتبته التأخير، كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديم، كالفاعل، نقل كل واحد منهما عن رتبته وحقه.

والصحيح أنه ليس منه، فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع) [2].

وقال الأستاذ محي الدين الدرويش عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً. لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَاماً وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً﴾ [الفرقان: ٤٨ـ ٤٩]: (فن التقديم والتأخير وهو فن عجيب دقيق المسلك خفي الدلالة، وهو قسمان: قسم يختص بدلالة الألفاظ على المعاني وقسم يختص بدرجة التقدم في الذكر ومنه الآية التي نحن بصددها، فقد قدم حياة الأرض وإسقاء الأنعام على إسقاء الناس وإن كانوا أشرف محلاً لأن حياة الأرض هي سبب لحياة الأنعام والناس، فلما كانت بهذه المثابة جعلت مقدمة في الذكر ولما كانت الأنعام من أسباب التعيش والحياة للناس قدمها في الذكر على الناس لأن حياة الناس بحياة أرضهم وأنعامهم فقدم سقي ما هو سبب نمائهم ومعاشهم على سقيهم) [3].

وقال الدكتور سامي عطا حسن: (التقديم والتأخير من أهم مباحث علم المعاني الذي يبحث في بناء الجمل، وصياغة العبارات، ويتأمل التراكيب لكي يبرز ما يكمن وراءها من أسرار ومزايا بلاغية.

---

[1]. بدائع الفوائد ١: ٦٤.

[2]. البرهان: ٣: ٢٣٣.

[3]. في كتابه: إعراب القرآن وبيانه ٧: ٢٥.

ومن المسلم به أن معنى الجملة ليس هو مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين، حسب قواعد لغوية محددة، كما أن الساعة مثلاً ليست مجموع القطع المعدنية التي تتألف منها، وإنما هي آلة تتكون من هذه القطع حسب قواعد معينة، لتؤدي وظيفة لا تؤديها أي من القطع وحدها، ولا تؤديها كل القطع مجتمعة إلا إذا ركبت بطريقة محددة.

فنسق الجملة وكيفية ترتيب الأجزاء فيها مما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، ذلك لأن المعنى إنما يتولد فقط من ترتيب الألفاظ والعبارات، ومعنى هذا أن لكل تركيب نظمه وترتيبه، ومواقع ألفاظه.

والترابط في الكلام ووضع كل كلمة في مكانها المناسب من الجملة من أهم مقومات البلاغة والبيان، وكثير من الكلمات لو قدمتها أو أخرتها عن محلها لتغير عليك المعنى الذي تريد، أو ضاع جماله ورونقه؛ لأن تقديم اللفظ وتحويله من مكان إلى آخر يغير المعنى، وتغيير المعنى بتقديم اللفظ وتحويله عن مكانه لا يكون جزافاً وعبثاً، وإنما يتم وفق أسس وضوابط وأغراض يقصد إليها المتكلم، فيقدم ما يريد التنبيه عليه والالتفات إليه، ويؤخر ما لم يرد فيه ذلك [1].

فالقرآن العظيم هو أفصح الكلام وأبلغه، فما قُدِّمت فيه كلمة أو جملة ولا أُخِّرت أخرى إلا لِحِكَم كثيرة، عرفها مَنْ عرفها وجهلها مَنْ جهلها.

وكلهم يغرفون من بحر القرآن فلا يَصِلُون إلا إلى ما تحتمله عقولهم وقلوبهم، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وربما فَتَح الله على اللاحق والمتأخر ما لم يفتح على السابق والمتقدم.





(١) . في بحثه: التقديم والتأخير في النظم القرآني الكريم بلاغته ودلالاته.

الفصل الثاني:

قواعدُ التَّقدِيمِ والتَّأخير عند المفسِّرين (دراسة نظريَّة تطبيقيَّة)

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: قواعد في التقديم والتفضيل

١ـ (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة).

٢ـ (لَيسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّقدِيمِ: التَّفضِيلُ).

٣ـ (العَرَبُ لا يُقَدِّمونَ إلا ما يَعتَنُونَ بِهِ غَالِباً).

٤ـ (التَّقدِيمُ يُفِيدُ الاهتِمَام).

٥ـ (التَّقدِيمُ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ المُقَدَّم هو الغَرَض المُعتَمَد بالذِّكْرِ وبِسَوْقِ الكَلام لأجلِه).

المبحث الثاني: قواعد في أن التقديم والتأخير لا يكون إلا بحجة

٦ـ (لا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ عَنْ مَكَانِهِ إِلا بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ).

٧ـ (لا ضَيْرَ في التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ إذا دَلَّ على التَّرتِيبِ دَلِيلٌ)

٨ـ (إلحاقُ الكلامِ بالذي يليه أَوْلَى مِنْ إلْحَاقِهِ بِمَا قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ مُعْتَرِضِ الكَلاَمِ).

٩ـ (القَولُ بِالتَّرتِيبِ مُقَدَّمٌ عَلَى القَولِ بِالتَّقدِيمِ والتَّأخِير).

المبحث الثالث: قواعد في بعض الحروف وتقديم المعمول والمجرور

١٠ـ (الوَاوُ لا تَقتَضِي تَرتِيباً ولا تَعقِيباً وإنَّمَا هِيَ لمطلَقِ الجَمْع).

١١ـ (التَّقدِيمُ إذَا اقتَرَنَ بِالفَاءِ كَانَ فِيهِ مُبَالَغَةٌ).

١٢ـ (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقيِيد)

١٣ـ (تَقْدِيمَ المَجْرُورِ كَثِيراً مَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الشَّرْطِ).

١٤ـ (الفِعلانِ إذَا كانَا مُتَقَارِبَيْ المَعنَى فَلَكَ أَنْ تُقَدِّمَ وتُؤَخِّرَ).

المبحث الرابع: قواعد في أغراض التقديم والتأخير

١٥ـ (تَأخِيرُ مَا حَقُّهُ التَّقدِيمُ يُورِثُ النَّفْسَ تَرَقُّباً لِوُرُودِه، وتَشَوُّقاً إلَيه).

١٦ـ (مِنْ مُوجِبَاتِ التَّقدِيم: كَوْنُ المُقَدَّم يَتَضَمَّنُ جَوَاباً لِرَدِّ طَلَبٍ طَلَبَهُ المُخَاطَب).

١٧ـ (التَّقدِيمُ لا يَكُونُ لأجلِ الفَاصِلَةِ فَقَطْ).

١٨ـ (تَقدِيمُ الجُمَلِ عن مَوَاضِع تَأخِيرِها لِتَوفِيرِ المعَانِي).

١٩ـ (قَدْ يَختَلِفُ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ لاختِلافِ المقَام).

٢٠ـ (في مَقَامِ الاستِدلالِ يُقَدَّمُ الجَلِيّ ويُؤَخَّرُ الأجلى).

المبحث الخامس: قواعد في تقديم المسند إليه

٢١ـ (تَقْدِيمُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المُسْنَدِ المُشْتَقِّ لَا يُفِيدُ بِذَاتِهِ التَّخْصِيصَ، وَقَد يُستَفَادُ مِنْ بَعْضِ مَوَاقِعِهِ مَعْنَى التَّخْصِيصِ بِالقَرَائِنِ).

٢٢ـ (الأكثَرُ في تَقدِيمِ المُسنَدِ إليه عَلَى الخَبَرِ الفِعليِّ المَنفِيِّ، إذا لم يَقع المُسنَدُ إليه عقب حَرف النَّفي، أنْ لا يُفِيدَ تَقدِيمه إلا التَّقوِّي، دُونَ التَّخصِيص).

٢٣ـ (تَقدِيمُ المُسنَدِ إِلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيّ كَثِيراً ما يُفِيدُ التَّقوِّي).

٢٤ـ (تَقدِيمُ المُسنَدِ إِلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ قَدْ يُفِيدُ الاختِصَاص).

٢٥ـ (قَدْ يَجتَمِعُ في تَقدِيم المُسنَدِ إِلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ الجَمعُ بَينَ قَصدِ «التَّقوِّي» وَ«التَّخصِيص»).

٢٦ـ (كَثِيراً مَا يَتَقَدَّمُ المُسنَدُ إِلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ في الوَعدِ والضمان).

المبحث السادس: قواعد في تقديم المسند وتقديم اللفظ على عامله

٢٧ـ (تَقدِيمُ المُسنَدِ إذَا احتَفَّتْ به قَرَائن قَد يُفِيدُ الحَصر).

٢٨ـ (تَقدِيمُ اللفظِ عَلَى عَامِلِه يُفِيدُ الاختِصَاصَ غالباً).

٢٩ـ (تَقدِيمُ الظَّرْفِ أو المَجرُورِ كَثِيراً ما يُفِيدُ الاختِصَاص).

٣٠ـ (حِينَ يَجتَمِعُ التَّخصِيصُ مَعَ التَّقدِيمِ يَكُونُ الاهتمامُ أقوى).

المبحث السابع: قواعد في تقديم الضمير وتقديم المفعول

٣١ـ (تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ كثيراً ما يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ)

٣٢ـ (لَيسَ كُلُّ تَقدِيمٍ لِـمَا مكانه التأخير يُرَادُ به الاختصَاص).

٣٣ـ (تَقدِيمُ المَفعُولِ مَع اشتِغَال فِعلِهِ بِضَمِيرِه آكدُ في إفادةِ التَّقدِيم الحَصرَ مِنْ تَقدِيم المَفعُولِ على الفِعل غَيرِ المُشتغِلِ بِضَمِيرِه).

الفصل الثاني: قواعدُ التَّقدِيمِ والتَّأخير عند المفسِّرين (دراسة نظريَّة تطبيقيَّة)

سأتحدث في هذا الفصل عن القواعد التي تتعلق بالتقديم والتأخير عند المفسرين، وعندما بحثتُ في كتب علوم القرآن وأصول التفسير عن قواعد تتعلق بالتَّقدِيم والتَّأخير في القرآن، أو قواعد تتعلق بالتقديم والتأخير عند المفسرين، لم أجد إلا ثلاث قواعد:

١ـ (العَربُ لا يُقَدِّمُونَ إلَّا مَا يَعتَنُونَ بِهِ غَالِباً).

٢ـ (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة)

هاتان القاعدتان ذكرهما الدكتور خالد السبت في كتابه: (قواعد التفسير)، وعبَّر عن القاعدة الثانية بقوله: (التقدم في الذكر لا يعني التقدم في الوقوع والحكم).

٣ـ (القَولُ بِالتَّرتِيبِ مُقَدَّمٌ عَلَى القَولِ بِالتَّقدِيمِ والتَّأخِير).

ذكر هذه القاعدة الدكتور حسين الحربي في كتابه: (قواعد الترجيح عند المفسرين).

ثم قمت بالبحث في ثنايا كتب التفسير القديمة والحديثة، لاستخراج القواعد التي تتعلق بالتقديم والتأخير، والتي ذكروها في كلامهم وإن لم ينصُّوا على أنها قاعدة، فأضفتُ على هذه القواعد: ثلاثين قاعدةً، فأصبحتْ القواعدُ كلُّها ثلاثاً وثلاثين قاعدةً.

وتظهر أهمية هذه القواعد من كونها تتعلق بالقرآن العظيم وتفسيره، فالقرآن هو أفضلُ الكلام وأنفعُه وأبلغُه.

وهذه القواعد تُظهِر قيمة العلماء وأن لهم قواعد يعتمدون عليها في علمهم، وأن لهم أصولاً ومنهجاً دقيقاً يسيرون عليه.

ويَظهر في هذه القواعد الترابطُ الوثيقُ بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، وأنه لا بد للمفسر أن يكون على معرفة في اللغة العربية.

وسأجعل الكلام في هذه القواعد على سبعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في التقديم والتفضيل

سأذكر في هذا المبحث خمس قواعد من قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، وهي قواعد متقاربة في المعنى، وفي بعضها إضافة على القواعد الأخرى.

فأول قاعدة هي: (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة)، سأذكر فيه أن التقدم في الذكر لا يدل بالضرورة على أن المتقدم في الذكر أفضل من المتأخر.

ثم سأذكر قاعدة: (لَيسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّقدِيمِ: التَّفضِيلُ).

وكذلك قاعدة: (العَرَبُ لا يُقَدِّمُونَ إلا ما يَعتَنُونَ بِهِ غَالِباً). و(التَّقدِيمُ يُفِيدُ الاهتِمَام).

و(التَّقدِيمُ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ المُقَدَّمَ هو الغَرَض المُعتَمَد بالذِّكْرِ وبِسَوْقِ الكَلامِ لأجلِه).

وسأذكر أمثلة وتطبيقات على هذه القواعد من كلام العلماء والمفسرين.

وأبدأ مستعيناً بالله تعالى في القاعدة الأولى:

١ـ قاعدة: (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة)

هذه القاعدة ذكرها الدكتور خالد السبت في كتابه: (قواعد التفسير: ٣٧٩)، وعبر عنها بقوله: (التقدم في الذكر لا يعني التقدم في الوقوع والحكم).

وأقترح أن تكون: (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة).

لأن التقدم في الذكر قد يكون بسبب التقدم في الزمان والوقوع أو التقدم في المرتبة.

وهذه القاعدة تبيّن أنَّ تقديمَ ذِكْر الله لأمر لا يدل بالضرورة أنه أفضل مما أخَّره في الذِّكر، ولا يدل بالضرورة كذلك على أنه قدّمه لأنه متقدمٌ في الزمان، فقد يكون التقديم لأغراض أخرى.

وهذا يجعل المفسر والمتدبر للقرآن لا يتكلف أوجهاً بعيدة مبنية على أن التقدُّم في الذكر هو إما للتفضيل أو للتقدم في الوقوع فقط، وحتى يبتعد عن تحميل النص ما لا يحتمل.

١ـ ومن الأمثلة على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] معلوم أنَّ الخلاف والتدارؤ في القاتل وقع قبل أن يقول لهم موسى عليه السلام ذلك القول، يعني: تم القتل بالفعل، وتم الخلاف في القاتل، والقرآن الكريم يريد أن يشدَّ الأنظار، ويلفت الانتباه قال: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، ثم عرض للأمور كلها، وجدال موسى، أو جدال قوم موسى مع موسى عليه السلام: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩] ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] بعد ذلك يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] إذن التقدم في الذكر لا يعني التقدم في الوقوع والحكم.

قال الإمام الرازي في تفسيره: (أما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيها﴾ فاعلم أن وقوع ذلك القتل لا بد وأن يكون متقدماً لأمره تعالى بالذبح.

أما الإخبار عن وقوع ذلك القتل، وعن أنه لا بد وأن يضرب القتيل ببعض تلك البقرة، فلا يجب أن يكون متقدماً على الإخبار عن قصة البقرة، فقول من يقول: هذه القصة يجب أن تكون متقدمة في التلاوة على الأولى خطأ، لأن هذه القصة في نفسها يجب أن تكون متقدمة على الأول في الوجود.

فأما التقدُّمُ في الذِّكر فغيرُ واجبٍ؛ لأنه تارة يتقدم ذكر السبب على ذكر الحكم، وأخرى على العكس من ذلك، فكأنه لما وقعت لهم تلك الواقعة، أمرهم تعالى بذبح البقرة، فلما ذبحوها قال: وإذ قتلتم نفساً من قبل واختلفتم وتنازعتم، فإني مظهر لكم القاتل الذي سترتموه بأن يضرب القتيل ببعض هذه البقرة المذبوحة، وذلك مستقيم.

فإن قيل: هب أنه لا خلل في هذا النظم، ولكن النظم الآخر كان مستحسناً فما الفائدة في ترجيح هذا النظم؟ قلنا: إنما قدمت قصة الأمر بذبح البقرة على ذكر القتيل لأنه لو عمل على عكسه لكانت قصة واحدة ولو كانت قصة واحدة لذهب الغرض من بينية التفريع) [1].

٢ـ ومن الأمثلة على هذه القاعدة أيضاً قول الله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] على القول بأن المقصود بالوفاة هنا هو الموت الحقيقي، فمعلوم أنَّ الرفع واقع قبله رافعك، ثم متوفيك إذن التقدم في الذكر لا يعني التقدم في الوقوع والحكم.

٣ـ وفي سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً﴾ [الأعراف: ١٦١] يعني في سورة البقرة دخول الباب قبل: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾، ثم ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً﴾ هنا تقديم وتأخير، هذا المثال يبين حقيقة مهمة تقول: لا ينبغي أن نتكلف في استنباط علل التقديم والتأخير، وإنما علينا أن ننتبه فما وجدناه يُمكن أن يعلل له بعلل واضحة لا تكلف فيها فشيء مقبول، أما أن نتكلف فهذا تمحُّل وتعسف مرذول.

٤ـ ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، بدأ هنا بالنبي صلى الله عليه وسلم مع أن الأنبياء زمنيّاً أسبق منه في الوجود يعني: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام قبل النبي صلى الله عليه

---

(١) . مفاتيح الغيب ٣: ٥٥١.

وسلم في الوجود، لكن بدأ به صلى الله عليه وسلم كما يقول علماء التقديم هنا للتشريف والاهتمام.

٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢] قال الإمام القرطبي: (وتكلم الناس في تقديم الظالم على المقتصد والسابق فقيل: التقديم في الذكر لا يقتضي تشريفاً، كقوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي أَصْحابُ النَّارِ وَأَصْحابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠].

وقيل: قدم الظالم لكثرة الفاسقين منهم وغلبتهم وأن المقتصدين قليل بالإضافة إليهم، والسابقين أقل من القليل، ذكره الزمخشري ولم يذكره غيره.

وقيل: قدم الظالم لتأكيد الرجاء في حقه، إذ ليس له شي يتكل عليه إلا رحمة ربه. واتكل المقتصد على حسن ظنه، والسابق على طاعته.

وقيل: قدم الظالم لئلا ييئس من رحمة الله، وأخر السابق لئلا يعجب بعمله.

وقال جعفر بن محمد بن علي الصادق رضي الله عنه: قدم الظالم ليخبر أنه لا يتقرب إليه إلا بصرف رحمته وكرمه، وأن الظلم لا يؤثر في الاصطفائية إذا كانت ثم عناية، ثم ثنى بالمقتصدين، لأنهم بين الخوف والرجاء، ثم ختم بالسابقين لئلا يأمن أحد مكر الله، وكلهم في الجنة بحرمة كلمة الإخلاص: (لا إله إلا الله محمد رسول الله).

وقال محمد بن علي الترمذي: جمعهم في الاصطفاء إزالة للعلل عن العطاء، لأن الاصطفاء يوجب الإرث، لا الإرث يوجب الاصطفاء، ولذلك قيل في الحكمة: صحح النسبة ثم ادع في الميراث.

وقيل: أخر السابق ليكون أقرب إلى الجنات والثواب، كما قدم الصوامع والبيع في سورة الحج على المساجد، لتكون الصوامع أقرب إلى الهدم والخراب، وتكون المساجد أقرب إلى ذكر الله.

وقيل: إن الملوك إذا أرادوا الجمع بين الأشياء بالذكر قدموا الأدنى) [1].

---

(١) . الجامع لأحكام القرآن ١٤: ٣٤٩.

٢ـ قاعدة: (ليس من لوازم التقديمِ: التفضيلُ)

أو (ليس كلُّ تقديمٍ سببُهُ التَّفضيل)

هذه القاعدة معناها قريب من القاعدة السابقة: (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة). إلا أن القاعدة السابقة أضافت معنى أن التقدم في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدم في الزمان.

ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقاً غَلِيظاً﴾ [الأحزاب: ٧] قال الزمخشري: (فإن قلت: لِـمَ قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على نوح فمن بعده؟

قلت: هذا العطف لبيان فضيلة الأنبياء الذين هم مشاهيرهم وذراريهم، فلما كان محمد صلى الله عليه وسلم أفضل هؤلاء المفضلين: قدم عليهم لبيان أنه أفضلهم، ولولا ذلك لقدم من قدمه زمانه) [1].

وعقَّب على ذلك الإمام ابن المنير (المتوفَّى ٦٨٣هـ) فقال: (وليس التقديم في الذكر بمقتض لذلك، ألا ترى إلى قوله:

بَهاليلُ منهم جعفرٌ وابنُ أُمِّه ... عَلِيٌّ ومُنهُم أحمدُ المُتَخَيَّرُ [2].

فأخّر ذكر النبي صلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم ليختم به تشريفاً له. وإذا ثبت أن التفضيل ليس من لوازمه التقديم، فيظهر، والله أعلم في سر تقديمه عليه الصلاة والسلام، على نوح ومن بعده في الذكر، أنه هو المخاطَب من بينهم، والمنزل عليه هذا المتلوّ، فكان تقديمه لذلك.

ثم لما قدم ذكره عليه الصلاة والسلام، جرى ذكر الأنبياء، صلوات الله عليهم بعده على ترتيب أزمنة وجودهم. والله أعلم) [3].

٣ـ قاعدة: (العَربُ لا يُقَدِّمُونَ إلَّا مَا يَعتَنُونَ بِهِ غَالِباً).

من عادة العرب وهم أهل الفصاحة والبلاغة إذا أخبروا عن أمرٍ ما، وأناطوا به حكماً، وقد يشاركه غيره في ذلك الحكم، أو في ما أخبروا به عنه، وعطفوا أحدهما على الآخر بالواو المقتضية

---

(١) . الكشاف ٣: ٥٢٥.

(٢) . ديوان حسان بن ثابت: ٨٧.

(٣) . «الانتصاف من الكشاف» مطبوع في حاشية على «الكشاف». بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ ٣: ٥٢٥.

عدم الترتيب؛ فإنهم مع ذلك يبدؤون بالأهمِّ والأولى في أغلب الأحوال، ولذلك نجد أنَّ العلل التي تأتي تقول بسبب التشريف، والتعظيم، والأهمية، وقصد الحث عليه إلى غير ذلك من الأمور يعني: يقول المفسرون ويقول العلماء في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] يقول: يبدأ بالصلاة؛ لأنَّها الأهم، ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢] يقولون: بدأ بما هو أعظم ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨] يقولون: بدأ بما هو أشرف، وما هو أهم، وما هو أفيد ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] يقولون: قدَّم الوصية مع أن الدين مقدم عليها شرعاً حثاً عليها، وحذرًا من التهاون بها؛ لأنَّ الناس يعني ممكن أن يفرطوا في الوصية ولا يفرطون في الدين، الدين له من يطالب به ومن يبحث عنه [1].

قال سيبويه: (كأنّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم) [2].

١ـ ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿قالَ أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً﴾ [مريم: ٤٦] قال الإمام الزمخشري: (لما أطلعه على سماجة صورة أمره، وهدم مذهبه بالحجج القاطعة، وناصحه المناصحة العجيبة مع تلك الملاطفات، أقبل عليه الشيخ بفظاظة الكفر وغلظة العناد، فناداه باسمه، ولم يقابل يا أَبَتِ بيا بنيّ.

وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله: ﴿أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ﴾؛ لأنه كان أهمّ عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأن آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد.

وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه) [3].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ. أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ﴾ الصافات: [٨٥ـ٨٦] قال: (أَإِفْكاً مفعول له، تقديره: أتريدون آلهة من دون الله إفكاً.

---

[1]. هذه القاعدة ذكرها الدكتور خالد السبت في كتابه: (قواعد التفسير). انظر: قواعد التفسير للدكتور خالد السبت: ٣٨٠. وفيه: انظر البرهان للزركشي ٣: ٢٣٥، الإكسير: ١٥٤، الإتقان ٣: ٣٥، فتح الباري ٧: ١٠٢، تفسير القاسمي ١: ٢٦١، الحروف العاملة في القرآن الكريم: ٣٤، بدائع التفسير ١: ٣٩٤.

[2]. الكتاب لسيبويه ١: ٣٤.

[3]. الكشاف. ٣: ٢٠.

وإنما قدّم المفعول على الفعل للعناية، وقدّم المفعول له على المفعول به، لأنه كان الأهمّ عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم.

ويجوز أن يكون إفكاً مفعولاً، يعني: أتريدون به إفكاً.

ثم فسر الإفك بقوله ﴿آلِهَةً دُونَ اللهِ﴾ على أنها إفك في أنفسها. ويجوز أن يكون حالاً، بمعنى: أتريدون آلهة من دون الله آفكين فَما ظَنُّكُمْ بمن هو الحقيق بالعبادة، لأنَّ مَنْ كان رباً للعالمين استحق عليهم أن يعبدوه، حتى تركتم عبادته إلى عبادة الأصنام: والمعنى: أنه لا يقدّر في وهم ولا ظنّ ما يصدّ عن عبادته. أو فما ظنكم به أى شيء هو من الأشياء، حتى جعلتم الأصنام له أندادا. أو فما ظنكم به ماذا يفعل بكم وكيف يعاقبكم وقد عبدتم غيره)؟ [1].

٣ـ وقال الإمام الرازي: (لم قال هاهنا: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وفي موضع آخر: ﴿لا فِيها غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؟ الجواب: لأنهم يقدمون الأهم فالأهم، وهاهنا الأهم نفي الريب بالكلية عن الكتاب، ولو قلت: لا فيه ريب لأوهم أن هناك كتاباً آخر حصل الريب فيه لا ها هنا، كما قصد في قوله: ﴿لا فِيها غَوْلٌ﴾ تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا، فإنها لا تغتال العقول كما تغتالها خمرة الدنيا السؤال الثالث: من أين يدل قوله: لا رَيْبَ فِيهِ على نفي الريب بالكلية؟ الجواب: قرأ أبو الشعثاء لا رَيْبَ فِيهِ بالرفع. واعلم أن القراءة المشهورة توجب ارتفاع الريب بالكلية، والدليل عليه أن قوله: ﴿لا رَيْبَ﴾ نفي لماهية الريب ونفي الماهية يقتضي نفي كل فرد من أفراد الماهية، لأنه لو ثبت فرد من أفراد الماهية لثبتت الماهية، وذلك يناقض نفي الماهية، ولهذا السر كان قولنا: «لا إله إلا الله» نفياً لجميع الآلهة سوى الله تعالى. وأما قولنا: «لا ريب فيه» بالرفع فهو نقيض لقولنا: «ريب فيه» وهو يفيد ثبوت فرد واحد، فذلك النفي يوجب انتفاء جميع الأفراد ليتحقق التناقض) [2].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ﴾ [التوبة: ٦]. قال: (أحد مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، وتقديره: وإن استجارك أحد، ولا يجوز أن يرتفع بالابتداء لأن إن من عوامل الفعل لا يدخل على غيره.

فإن قيل: لما كان التقدير ما ذكرتم فما الحكمة في ترك هذا الترتيب الحقيقي؟

([1]) . الكشاف. ٤: ٤٩.

([2]) . مفاتيح الغيب ٢: ٢٦٦.

قلنا: الحكمة فيه ما ذكره سيبويه، وهو أنهم يقدمون الأهم والذي هم بشأنه، أعني وقد بينا هاهنا أن ظاهر الدليل يقتضي إباحة دم المشركين، فقدم ذكره ليدل ذلك على مزيد العناية بصون دمه عن الإهدار، قال الزجاج: المعنى إن طلب منك أحد منهم أن تجيره من القتل إلى أن يسمع كلام الله فأجِرْه) [1].

٥ـ وقال أيضاً: (قوله: «سلام» لفظة منكرة، فكان المراد منه سلام كامل تام، وعلى هذا التقدير: فقد صارت هذه النكرة موصوفة، فصح جعلها مبتدأ، وإذا كان كذلك فحينئذ يحصل الخبر وهو قوله: «عليكم» والتقدير: سلام كامل تام عليكم. والثاني: أن يجعل قوله: «عليكم» صفة لقوله: «سلام» فيكون مجموع قوله: «سلام عليكم» مبتدأ ويضمر له خبر، والتقدير: سلام عليكم واقع كائن حاصل، وربما كان حذف الخبر أدل على التهويل والتفخيم.

إذا عرفت هذا فنقول: إنه عند الجواب يقلب هذا الترتيب فيقال وعليكم السلام، والسبب فيه ما قاله سيبويه أنهم يقدمون الأهم والذي هم بشأنه أعنى، فلما قال وعليكم السلام دل على أن اهتمام هذا المجيب بشأن ذلك القائل شديد كامل، وأيضاً فقوله: «وعليكم السلام» يفيد الحصر، فكأنه يقول إن كنت قد أوصلت السلام إلي فأنا أزيد عليه وأجعل السلام مختصاً بك ومحصوراً فيك امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْها أَوْ رُدُّوها﴾ [النساء: ٨٦] ومن لطائف قوله: «سلام عليكم» أنها أكمل من قوله: «السلام عليك» وذلك لأن قوله: «سلام عليك» معناه: سلام كامل تام شريف رفيع عليك.

وأما قوله: السلام عليك، فالسلام لفظ مفرد محلى بالألف واللام، وأنه لا يفيد إلا أصل الماهية، واللفظ الدال على أصل الماهية لا إشعار فيه بالأحوال العارضة للماهية وبكمالات الماهية، فكان قوله: «سلام عليك» أكمل من قوله: «السلام عليك» ومما يؤكد هذا المعنى أنه أينما جاء لفظ «السلام» من الله تعالى ورد على سبيل التنكير، كقوله: ﴿وَإِذا جاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآياتِنا فَقُلْ سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤] وقوله: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلهِ وَسَلامٌ عَلى عِبادِهِ الَّذِينَ اصْطَفى﴾ [النمل: ٥٩] وفي القرآن من هذا الجنس كثير) [2].

---

(1) . مفاتيح الغيب ١٥: ٥٣٠.

(2) . مفاتيح الغيب ١٦: ١٣٧.

وقال حازم القرطاجني (المتوفَّى ٦٨٤هـ): (يبدأ في الحسن بما ظهور الحسن فيه أوضح، وما النفس بتقديمه أعنى. ويبدأ في الذم بما ظهور القبح فيه أوضح، والنفس بالالتفات إليه أعنى، ويتنقل في الشيء إلى ما يليه من المزية في ذلك، ويكون بمنزلة المصور الذين يصور أولاً ما حل من رسوم تخطيط الشيء، ثم ينتقل إلى الأدق فالأدق) [1].

٤ـ قاعدة: (التَّقدِيمُ يُفِيدُ الاهتِمَام)

هذه القاعدة ذكرها الإمام ابن عاشور في تفسيره فقال: (وهو مصدق بقاعدة: إفادة التقديم الاهتمام مطلقاً، وإن أهملوا التنبيه على جريان تلك القاعدة عندما ذكروا الفروق بين الجملة الفعلية والاسمية في كتب المعاني.

وأشار إليه صاحب الكشاف هنا بكلام دقيق الدلالة) [2].

١ـ ومن الأمثلة على ذلك: تقديم السمع على البصر، قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ وَلَهُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]. قال الشيخ ابن عاشور: (وفي تقديم السمع على البصر في مواقعه من القرآن دليل على أنه أفضل فائدة لصاحبه من البصر فإن التقديم مؤذن بأهمية المقدم وذلك لأن السمع آلة لتلقي المعارف التي بها كمال العقل، وهو وسيلة بلوغ دعوة الأنبياء إلى أفهام الأمم على وجه أكمل من بلوغها بواسطة البصر لو فقد السمع، ولأن السمع ترد إليه الأصوات المسموعة من الجهات الست بدون توجه، بخلاف البصر فإنه يحتاج إلى التوجه بالالتفات إلى الجهات غير المقابلة) [3].

٢ـ وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿وَلِلهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]: (وتقديم المجرور المسند على المسند إليه لمجرد الاهتمام المفيد تأكيد استحقاقه إياها، المستفاد من اللام، والمعنى أن اتسامه بها أمر ثابت، وذلك تمهيد لقوله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقد التزم مثل هذا التقديم في جميع الآي التي في هذا الغرض مثل قوله في سورة الإسراء [١١٠] ﴿فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ وسورة طه [٨] ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾ وفي سورة الحشر [٢٤] ﴿لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، وكل ذلك تأكيد للرد على المشركين أن يكون بعض الأسماء الواردة في

---

(١) . منهاج البلغاء وسراج الأدباء للقرطاجني: ٨٩.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٢٦٥.

(٣) . التحرير والتنوير. ١: ٢٥٨.

القرآن أو كلام النبي صلى الله عليه وسلم أسماء لله تعالى بتخييلهم أن تعدد الاسم تعدد للمسمى تمويهاً على الدهماء) [1].

٣ـ وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]: (وتقديم الجار والمجرور على عامله لا أراه إلا لمجرد الاهتمام بتشريف أمر هذه الأمة حتى أنها تشهد على الأمم والرسل وهي لا يشهد عليها إلا رسولها، وقد يكون تقديمه لتكون الكلمة التي تختم بها الآية في محل الوقف كلمة ذات حرف مد قبل الحرف الأخير لأن المد أمكن للوقوف وهذا من بدائع فصاحة القرآن، وقيل تقديم المجرور مفيد لقصر الفاعل على المفعول وهو تكلف ومثله غير معهود في كلامهم) [2].

٤ـ وقال عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: (وتقديم المجرور على المفعول في قوله: ﴿لِلهِ شُرَكَاءَ﴾ للاهتمام والتعجيب من خطل عقولهم إذ يجعلون لله شركاء من مخلوقاته لأن المشركين يعترفون بأن الله هو خالق الجن، فهذا التقديم جرى على خلاف مقتضى الظاهر لأجل ما اقتضى خلافه.

وكلام «الكشاف» يجعل تقديم المجرور في الآية للاهتمام باعتقادهم الشريك لله اهتماماً في مقامه وهو الاستفظاع والإنكار التوبيخي [3]. وتبعه في «المفتاح» إذ قال في تقديم بعض المعمولات على بعض: «للعناية بتقديمه لكونه نصب عينك كما تجدك إذا قال لك أحد: عرفت شركاء لله، يقف شعرك وتقول: لله شركاء.وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلهِ شُرَكَاءَ﴾» اهـ [4] فيكون تقديم المجرور جارياً على مقتضى الظاهر) [5].

٥ـ وقال عند قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]: (وتقديم المجرور بقوله: ﴿لَهُ﴾ على متعلقه وهو ﴿كُفُواً﴾ للاهتمام باستحقاق الله نفي كفاءة أحد له، فكان هذا الاهتمام مرجحا

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ١٨٦.

(٢) . التحرير والتنوير ٢: ٢٢.

(٣) . قال الزمخشري في الكشاف ٢: ٥٢: (فإن قلت: فما فائدة التقديم؟ قلت: فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك مَن كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك. ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء).

(٤) . انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ٢٣٧.

(٥) . التحرير والتنوير ٧: ٤٠٦.

تقديم المجرور على متعلقه وإن كان الأصل تأخير المتعلق إذ كان ظرفاً لغوياً. وتأخيره عند سيبويه أحسن ما لم يقتضِ التقديمَ مقتضٍ كما أشار إليه في «الكشاف» [1].

وهذه القاعدة معناها قريب من القاعدة السابقة: (العَربُ لا يُقَدِّمُونَ إلَّا مَا يَعتَنُونَ بِهِ غَالِباً).

٥ـ قاعدة: (التَّقدِيمُ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ المُقَدَّم هو الغَرَض المُعتَمَد بالذِّكْرِ وبِسَوْقِ الكَلامِ لأجلِه)

١ـ هذه القاعدة ذكرها الإمام الزمخشري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنا هذا نَحْنُ وَآباؤُنا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَساطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ [النمل:٦٨]: (فإن قلت: قدّم في هذه الآية: ﴿هَذَا﴾ على ﴿نَحْنُ وَآباؤُنا﴾ وفي آية أخرى قدّم: ﴿نَحْنُ وَآباؤُنا﴾ على ﴿هَذَا﴾؟

قلت: التقديم دليل على أن المقدَّم هو الغرض المتعمد بالذكر، وأن الكلام إنما سيق لأجله، ففي إحدى الآيتين دلَّ على أن اتخاذ البعث هو الذي تعمد بالكلام، وفي الأخرى على أن اتخاذ المبعوث بذلك الصدد) [2].

وقال الإمام ابن عاشور في تفسيره: (وقد تقدم في سورة المؤمنين حكاية مثل هذه المقالة عن الذين كفروا إلا أن اسم الإشارة الأول وقع مؤخراً عن ﴿نَحْنُ﴾ في سورة المؤمنين ووقع مقدماً عليه هنا.

وتقديمه وتأخيره سواء في أصل المعنى لأنه مفعول ثان لـ ﴿وُعِدْنَا﴾ وقع بعد نائب الفاعل في الآيتين. وإنما يتجه أن يسأل عن تقديمه على توكيد الضمير الواقع نائبا على الفاعل.

وقد ناطها في «الكشاف» بأن التقديم دليل على أن المقدم هو الغرض المعتمد بالذكر وبسوق الكلام لأجله.

وبيَّنه السكاكي في «المفتاح» بأن ما وقع في سورة المؤمنين كان بوضع المنصوب بعد المرفوع وذلك موضعه. وأما ما في سورة النمل فقدم المنصوب على المرفوع لكونه فيها أهم، يدلك على ذلك أن الذي قبله: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا﴾ [النمل: ٦٧]، والذي قبل آية سورة المؤمنين: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً﴾، فالجهة المنظور فيها هناك «في سورة المؤمنين» هي كون أنفسهم تراباً وعظاماً، والجهة

---

[1] . التحرير والتنوير ٣٠: ٦٢٠. قال الزمخشري في الكشاف ٤: ٨١٨: (فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدَّما في أفصح كلام وأعربه؟
قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه، وأحقه بالتقدم وأحراه).

[2] . الكشاف ٣: ٣٨٠.

المنظور فيها هنا في سورة النمل هي كون أنفسهم وكون آبائهم تراباً لا جزء هناك من بناهم «جمع بنية» على ـ أي باقياً ـ صورة نفسه «أي على صورته التي كان عليها وهو حي». ولا شبهة أنها أدخل عندهم في تبعيد البعث فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره فصيره هذا العارض أهم اها) [1].

٢ـ وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف: ١٦]: (وتقديم «البنات» في الذكر على «البنين» لأن ذكرهن أهم هنا إذ هو الغرض المسوق له الكلام بخلاف مقام قوله: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ المَلائِكَةِ إِنَاثاً﴾ في سورة الإسراء[٤٠] ولما في التقديم من الرد على المشركين في تحقيرهم البنات وتطيرهم منهن مثل ما تقدم في سورة الشورى) [2].

٣ـ وقال أيضاً: (وتقديم «كُلَّمَا» على العامل استعمال شائع لا يكاد يتخلف، لأنهم يريدون بتقديمه الاهتمام به، ليظهر أنه هو محل الغرض المسوقة له جملته، فإن استمرار صنيعهم ذلك مع جميع الرسل في جميع الأوقات دليل على أن التكذيب والقتل صارا سجيتين لهم لا تتخلفان، إذ لم ينظروا إلى حال رسول دون آخر ولا إلى زمان دون آخر، وذلك أظهر في فظاعة حالهم، وهي المقصود هنا.

وبهذا التقديم يشرب ظرف «كُلَّمَا» معنى الشرطية فيصير العامل فيه بمنزلة الجواب له، كما تصير أسماء الشرط متقدمة على أفعالها وأجوبتها في نحو ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾ [النساء:٧٨] إلا أن «كُلَّمَا» لم يسمع الجزم بعدها ولذلك لم تعد في أسماء الشرط لأن«كل» بعيد عن معنى الشرطية.

والحق أن إطلاق الشرط عليها في كلام بعض النحاة تسامح. وقد أطلقه صاحب الكشاف في هذه الآية، لأنه لم يجد لها سبباً لفظياً يوجب تقديمها بخلاف ما في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ في سورة البقرة[٨٧]، وفي قوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [١٠٠]في تلك السورة؛ فإن التقديم فيهما تبع لوقوعهما متصلتين بهمزة الاستفهام كما ذكرناه هنالك، وإن كان قد سكت عليهما في الكشاف لظهور أمرهما في تينك الآيتين) [3].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٠: ٢٥.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٥: ١٧٩.

(٣) . التحرير والتنوير ٦: ٢٧٣.

٤ـ وقال أيضاً: (وتقديم المسند في قوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى﴾ [الرعد: ١٨]، لأنه الأهم لأن الغرض التنويه بشان الذين استجابوا مع جعل الحسنى في مرتبة المسند إليه، وفي ذلك تنويه بها أيضاً.

وأما الخبر عن وعيد الذين لم يستجيبوا فقد أجري على أصل نظم الكلام في التقديم والتأخير لقلة الاكتراث بهم. وتقدم نظير قوله: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ في سورة العقود[٣٦]) [١].

٥ـ وفي تفسير المنار عند قوله تعالى: ﴿لَـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ١٦٢]: (وقد يرد ههنا سؤال، وهو أن من سنة القرآن أن يذكر الإيمان بالله قبل العمل الصالح، سواء ذكر الإيمان غفلاً مطلقاً، أو ذكرت أركانه كلها أو بعضها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾ [الكهف: ١٠٧] ومثلها كثير، وكقوله: ﴿إِنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢].

والجواب: أن القاعدة الأساسية في التقديم والتأخير هي أن يقدم الأهم، الذي يقتضيه السياق لا الأهم في ذاته؛ ولذلك قال تعالى في سياق تخطئة المفاخرين بدينهم بالأماني: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾ [النساء: ١٢٤] بعدما قال في الآية التي قبلها: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾.

فالسياق لبيان أن العبرة بالعمل بالدين، لا بالانتماء إليه وإلى الرسول الذي جاء به والفخر بذلك، فقدم ذكر العمل على الإيمان، والسياق الذي نحن فيه هو بيان أحوال أهل الكتاب في عصر نبينا صلى الله عليه وسلم.

فكان المهم أولاً بيان إيمان خيارهم بما أنزل إليه كإيمانهم بما أنزل إلى أنبيائهم من قبله، ثم كون هذا الإيمان إذعانياً يترتب عليه العمل، واكتفى منه بأعلى أنواع العبادات البدنية والمالية، ثم ختم الكلام بوصفهم بأول صفات الكمال، أي بالإيمان بالله واليوم الآخر.

(١) . التحرير والتنوير ١٣: ١٢٢.

ويجوز أن يراد بالمؤمنين هنا: المهاجرون والأنصار، وبالمؤمنين في أول الآية: المؤمنون من أهل الكتاب) [1].

٦ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] قال الآلوسي: (وتقديم خطابه صلى الله عليه وسلم في الموضعين قيل: للتشريف له عليه أشرف الصلاة وأفضل السلام وإلا كان الظاهر: «وما عليهم من حسابك من شيء»، بتقديم على ومجرورها كما في الأول.

وقيل: إن تقديم عليك في الجملة الأولى للقصد إلى إيراد النفي على اختصاص حسابهم به صلى الله عليه وسلم إذ هو الداعي إلى تصديه عليه الصلاة والسلام لحسابهم) [2].

وتعقب عليه في تفسير المنار فقال بعد أن ذكر كلام الآلوسي: (والصواب أن التقديم في الموضوعين جاء على الأصل العام في اللغة، وهو تقديم الأهم بحسب سياق الكلام، والأهم في الأول النفي، وفي الثاني المنفي، أعني الأهم في كل موضع ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم.

لأنه تعليل لانتفاء عمل له (وهو الطرد) مترتب على ذلك النفي، ولو كان الثاني تعليلاً لعمل لهم لقال: «وما عليهم من حسابك من شيء فيطردوك») [3].

وأنتقل إلى ذكر القواعد في المبحث الثاني.





(١) . تفسير المنار ٦: ٥٤.

(٢) . روح المعاني ٤: ١٥٢.

(٣) . تفسير المنار ٧: ٣٦٩.

المبحث الثاني: قواعد في أن التقديم والتأخير لا يكون إلا بحجة

في هذا المبحث سأكمل القواعد المتعلقة بالتقديم والتأخير عند المفسرين، وسأذكر في هذا المبحث خمس قواعد، أولها: (لا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ).

ثم سأذكر قاعدة: (لا ضَيْرَ في التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ إذا دَلَّ على التَّرتِيبِ دَلِيلٌ)

ثم قاعدة: (إلحاقُ الكلامِ بالذي يليه أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِهِ بِمَا قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ مُعْتَرِضِ الكَلاَمِ). فحين يكون هناك تفسير للآية ليس فيه دعوى أن هذه الجملة معترضة، وتفسير آخر يرى أن هذه الجملة معترضة، وكان للتفسير الذي يرى عدم الاعتراض تأويلٌ صحيحٌ، فالحَمْل عليه أَوْلى.

ثم قاعدة: (القَولُ بِالتَّرتِيبِ مُقَدَّمٌ عَلَى القَولِ بِالتَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ). فإذا اختلف العلماء في تفسيرهم لآية من كتاب الله تعالى، وكان خلافهم دائراً بين مُدَّعٍ للتقديم والتأخير في الآية وبين مُبْقٍ لها على ترتيبها، ففي هذه الحالة يكون أولى القولين بالصواب هو قول من قال ببقاء الآية على ترتيبها؛ لأنه الأصل في الكلام، ولا ينتقل عن هذا الأصل إلا إذا وُجد دليل أو قرينة تدل على ذلك.

أما إذا استقام المعنى دون تقديم وتأخير، وكان في القول بالتقديم والتأخير تكلُّفٌ، فلا شك أن الأَوْلى هو بقاء الكلام على ترتيبه.

وأبدأ مستعيناً بالله تعالى بذكر القاعدة الأولى في هذا المبحث وهي القاعدة السادسة من قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين:

٦ـ قاعدة: (لا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ).

١ـ هذه القاعدة ذكرها الإمام الطبري في تفسيره فقال عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]: (يقول جل ثناؤه: فلما دخل يعقوب وولده وأهلوهم على يوسف ﴿آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾، يقول: ضم إليه أبويه فقال لهم: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾.

فإن قال قائل: وكيف قال لهم يوسف: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾، بعد ما دخلوها، وقد أخبر الله عز وجل عنهم أنهم لما دخلوها على يوسف وضَمّ إليه أبويه، قال لهم هذا القول؟

قيل: قد اختلف أهل التأويل في ذلك.

فقال بعضهم: إن يعقوب إنما دخل على يوسف هو وولده، وآوى يوسف أبويه إليه قبل دخول مصر. قالوا: وذلك أن يوسف تلقَّى أباه تكرمةً له قبل أن يدخل مصر، فآواه إليه، ثم قال له ولمن معه: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾، بها قبل الدخول.

عن السدي: فحملوا إليه أهلهم وعيالهم، فلما بلغوا مصر، كلَّم يوسف الملك الذي فوقه، فخرج هو والملوك يتلقَّونهم، فلما بلغوا مصر قال: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾.

وقال آخرون: بل قوله: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، استثناءٌ من قول يعقوب لبنيه: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾. قال: وهو من المؤخر الذي معناه التقديم. قالوا: وإنما معنى الكلام: قال: أستغفر لكم ربي إن شاء الله إنه هو الغفور الرحيم. فلما دخلوا على يوسف آوى إليه أبويه، وقال ادخلوا مصر، ورفع أبويه.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندنا ما قاله السدي، وهو أن يوسف قال ذلك لأبويه ومن معهما من أولادهما وأهاليهم قبل دخولهم مصر حين تلقَّاهم، لأن ذلك في ظاهر التنزيل كذلك، فلا دلالة تدل على صحة ما قال ابن جريج، ولا وجه لتقديم شيء من كتاب الله عن موضعه أو تأخيره عن مكانه إلا بحجّة واضحةٍ) [1].

فالأصل في الكلام تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بحجة يجب التسليم لها.

قال أبو جعفر النحاس: «التقديم والتأخير إنما يكون إذا لم يجز غيرهما» [2].

وقال أبو عمرو الداني: « التقديم والتأخير مجاز، فلا يستعمل إلا بتوقيف أو بدليل قاطع» [3].

وقال الإمام ابن تيمية: «والتقديم والتأخير على خلاف الأصل، فالأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه لا تغيير ترتيبه، ثم إنما يجوز فيه التقديم والتأخير مع القرينة، أما مع اللبس فلا يجوز؛ لأنه يلتبس على المخاطب» [4].

٢ـ ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى. فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤ـ٥].

الأحوى: شديد السواد، أو الأخضر الضارب إلى السواد من شدة الخضرة.

والغثاء: الهشيم اليابس.

---

(١) . باختصار من: جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٦: ٢٦٤.

(٢) . القطع والائتناف: ١٥٧.

(٣) . المكتفى في الوقف والابتدا: ٦٤.

(٤) . مجموع الفتاوى ١٦: ٢١٨. وانظر: فصول في أصول التفسير للدكتور مساعد الطيار: ١٤٣.

وفي معنى الآية قولان:

الأول: أن الله أخرج المرعى أخضر، ثم جعله من بعد الخضرة هشيماً متكسراً، مائلاً إلى السواد من القدم.

الثاني: أن الله أخرج المرعى أحوى؛ أي: أخضر شديد الخضرة، مائلاً بشدة خضرته إلى السواد، ثم جعله هشيماً متكسراً، ويكون على هذا القول (أحوى) مؤخراً حقه التقديم [1].

قال الإمام الطبري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ٤]: (وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾. يقول: (والذي أخرج من الأرض مرعى الأنعام من صنوف النبات وأنواع الحشيش.

وقوله: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ يقول تعالى ذكره: فجعل ذلك المرعى غُثاء، وهو ما جفّ من النبات ويبس، فطارت به الريح؛ وإنما عُني به هاهنا أنه جعله هشيماً يابساً متغيراً إلى الحُوَّة، وهي السواد من بعد البياض أو الخضْرة، من شدّة اليبس.

عن ابن عباس في قوله: ﴿غُثَاءً أَحْوَى﴾ يقول: هشيماً متغيراً.

وقال مجاهد: غثاء السيل أحوى، قال: أسود. وقال قتادة: يعود يبساً بعد خُضرة.

قال ابن زيد، في قوله: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ قال: كان بقلاً ونباتاً أخضر، ثم هاج فيبُس، فصار غُثاء أحوى تذهب به الرياح والسيول. وكان بعض أهل العلم بكلام العرب يرى أن ذلك من المؤخَّر الذي معناه التقديم، وأن معنى الكلام: والذي أخرج المرعى أحوى: أي أخضر إلى السواد، فجعله غثاء بعد ذلك، ويعتلُّ لقوله ذلك بقول ذي الرُّمة:

حَوَّاءُ قَرْحاءُ أَشْراطِيَّةٌ وَكَفَتْ ... فِيهَا الذِّهَابُ وَحَفَّتْهَا الْبَرَاعِيمُ

وهذا القول وإن كان غير مدفوع أن يكون ما اشتدّت خضرته من النبات، قد تسميه العرب أسود، غير صواب عندي بخلافه تأويل أهل التأويل في أن الحرف إنما يحتال لمعناه المخرج بالتقديم والتأخير إذا لم يكن له وجه مفهوم إلا بتقديمه عن موضعه، أو تأخيره، فأما وله في موضعه وجه صحيح فلا وجه لطلب الاحتيال لمعناه بالتقديم والتأخير) [2].

([1]) . انظر: فصول في أصول التفسير للدكتور مساعد الطيار: ١٠٩.

([2]) . باختصار من: جامع البيان ٢٤: ٣١٢.

٣ـ وقال الإمام القرطبي في تفسيره: (قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْها وابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، تأكيد منه تعالى لمدح هذه الربوة بأنها إن لم يصبها وابل فإن الطل يكفيها ومنوب مناب الوابل في إخراج الثمرة ضعفين، وذلك لكرم الأرض وطيبها. قال المبرد وغيره: تقديره فطل يكفيها. وقال الزجاج: فالذي يصيبها طل.

والطل: المطر الضعيف المستدق من القطر الخفيف، قاله ابن عباس وغيره، وهو مشهور اللغة. وقال قوم منهم مجاهد: الطل: الندى. قال ابن عطية: وهو تجوز وتشبيه.

قال النحاس: وحكى أهل اللغة وبلت وأوبلت، وطلت وأطلت. وفي الصحاح: الطل أضعف المطر والجمع الطلال، تقول منه: طلت الأرض وأطلها الندى فهي مطلولة. قال الماوردي: وزرع الطل أضعف من زرعِ المطر وأقل ريعاً، وفيه ـ وإن قل ـ تماسك ونفع.

قال بعضهم: في الآية تقديم وتأخير، ومعناه كمثل جنة بربوة أصابها وابل فإن لم يصبها وابل فطل فآتت أكلها ضعفين. يعنى اخضرت أوراق البستان وخرجت ثمرتها ضعفين.

قلت: التأويل الأول أصوب ولا حاجة إلى التقديم والتأخير. فشبه تعالى نمو نفقات هؤلاء المخلصين الذين يربي الله صدقاتهم كتربية الفلو والفصيل بنمو نبات الجنة بالربوة الموصوفة، بخلاف الصفوان الذي انكشف عنه ترابه فبقى صلداً. وخرج مسلم وغيره عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، إِلَّا أَخَذَهَا اللهُ بِيَمِينِهِ، فَيُرَبِّيهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ ـ أَوْ فَصِيلَهُ ـ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَعْظَمَ) [١] خرجه في الموطأ أيضاً) [٢].

٤ـ ومن الأمثلة كذلك قول الإمام الرازي في تفسيره: (أما قوله: ﴿كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الآياتِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، فمعناه أني بينت لكم الأمر فيما سألتم عنه من وجوه الإنفاق ومصارفه فهكذا أبين لكم في مستأنف أيامكم جميع ما تحتاجون.

وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيا وَالآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٩ـ٢٢٠]، فيه وجوه، الأول: قال الحسن: فيه تقديم وتأخير، والتقدير: كذلك يبين الله لكم الآيات في الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون.

---

(١) . رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (٢٣٩٠)، واللفظ له، ورواه مالك في الموطأ، في كتاب الجامع، باب الترغيب في الصدقة (٢١٠٠).

(٢) . الجامع لأحكام القرآن ٣: ٣١٧.

والثاني: كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآياتِ فيعرفكم أن الخمر والميسر فيهما منافع في الدنيا ومضار في الآخرة، فإذا تفكرتم في أحوال الدنيا والآخرة علمتم أنه لا بد من ترجيح الآخرة على الدنيا.

الثالث: يعرفكم أن إنفاق المال في وجوه الخير لأجل الآخرة وإمساكه لأجل الدنيا، فتتفكرون في أمر الدنيا والآخرة، وتعلمون أنه لا بد من ترجيح الآخرة على الدنيا.

واعلم أنه لما أمكن إجراء الكلام على ظاهره، كما قررناه في هذين الوجهين، ففرض التقديم والتأخير على ما قاله الحسن يكون عدولاً عن الظاهر لا لدليل وأنه لا يجوز) [1].

٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠] قال أيضاً: أجمع أهل التفسير على أن المراد بالآية: قطعهن، وأن إبراهيم قطع أعضاءها ولحومها وريشها ودماءها، وخلط بعضها على بعض، غير أبي مسلم فإنه أنكر ذلك، وقال: إن إبراهيم عليه السلام لما طلب إحياء الميت من الله تعالى أراه الله تعالى مثالاً قرب به الأمر عليه.

والمراد بصرهن إليك الإمالة والتمرين على الإجابة، أي فعود الطيور الأربعة أن تصير بحيث إذا دعوتها أجابتك وأتتك، فإذا صارت كذلك، فاجعل على كل جبل واحداً حال حياته، ثم ادعهن يأتينك سعياً، والغرض منه ذكر مثال محسوس في عود الأرواح إلى الأجساد على سبيل السهولة وأنكر القول بأن المراد منه: فقطعهن.

واحتج عليه بوجوه، الأول: أن المشهور في اللغة في قوله: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ أمِلْهُن، وأما التقطيع والذبح فليس في الآية ما يدل عليه، فكان إدراجه في الآية إلحاقاً لزيادة بالآية لم يدل الدليل عليها وأنه لا يجوز.

والثاني: أنه لو كان المراد بصرهن قطعهن لم يقل إليك، فإن ذلك لا يتعدى بإلى وإنما يتعدى بهذا الحرف إذا كان بمعنى الإمالة.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: فخذ إليك أربعة من الطير فصرهن.

قلنا: التزام التقديم والتأخير من غير دليل ملجئ إلى التزامه خلاف الظاهر.

---

[1]. مفاتيح الغيب ٦: ٤٠٣.

والثالث: أن الضمير في قوله: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ﴾ عائد إليها لا إلى أجزائها، وإذا كانت الأجزاء متفرقة متفاصلة وكان الموضوع على كل جبل بعض تلك الأجزاء يلزم أن يكون الضمير عائداً إلى تلك الأجزاء لا إليها، وهو خلاف الظاهر.

وأيضاً الضمير في قوله: ﴿يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ عائداً إلى أجزائها لا إلى إجزائها، وعلى قولكم إذا سعى بعض الأجزاء إلى بعض كان الضمير في يَأْتِينَكَ عائدا إلى أجزائها لا إليها [1].

٧ـ قاعدة: (لا ضَيْرَ في التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ إذا دَلَّ على التَّرتِيبِ دَلِيلٌ)

هذه القاعدة معناها قريب من القاعدة السابقة: (لا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ).

وذكرها الآلوسي في تفسيره فقال عند قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَداوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا اليَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة: ٨٢] . (جملة مستأنفة مسوقة لتقرير ما قبلها من قبائح اليهود، وأكدت بالقسم اعتناء ببيان تحقق مضمونها، والخطاب إما لسيد المخاطبين صلّى الله عليه وسلّم وإما لكل أحد يصلح له إيذانا بأن حالهم مما لا تخفى على أحد من الناس. والوجدان متعد لاثنين أولهما أَشَدَّ وثانيهما اليهود وما عطف عليه كما قال أبو البقاء، واختار السمين العكس لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر ومحط الفائدة هو الخبر ولا ضير في التقديم والتأخير إذا دل على الترتيب دليل وهو هنا واضح إذ المقصود بيان كون الطائفتين أشد الناس عداوة للمؤمنين لا كون أشدهم عداوة لهم الطائفتين المذكورتين فليفهم [2].

٨ـ قاعدة: (إلحَاقُ الكَلامِ بِالذي يَلِيه أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِهِ بِمَا قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ مُعْتَرِضِ الْكَلاَمِ).

١ـ هذه القاعدة ذكرها الإمام الطبري في تفسيره في تأويل قوله تعالى ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىَ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فقال: (وقوله جل ثناؤه: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [البقرة: ١٠٢]، خبر مبتدأ عن المتعلمين من الملكين ما أنزل عليهما، وليس بجواب لقوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، بل هو خبر مستأنف، ولذلك رفع فقيل: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾. فمعنى الكلام إذاً: وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة، فيأبون قبول ذلك منهما، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه.

---

(١) . مفاتيح الغيب ٧: ٣٧.

(٢) . روح المعاني ٤: ٤.

وقد قيل: إن قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾، خبر عن اليهود معطوف على قوله: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾، ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وجعلوا ذلك من المؤخر الذي معناه التقديم.

والذي قلنا أشبه بتأويل الآية. لأن إلحاق ذلك بالذي يليه من الكلام، ما كان للتأويل وجه صحيح، أولى من إلحاقه بما قد حيل بينه وبينه من معترض الكلام) [1].

٢ـ وقال أيضاً فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]: (اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك: فقال بعضهم: تأويله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ من أخلاق الناس، وهو الفضل وما لا يجهدهم. عن مجاهد، في قوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ قال: من أخلاق الناس وأعمالهم بغير تحسُّس.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: خذ العفو من أموال الناس، وهو الفضل. قالوا: وأمر بذلك قبل نزول الزكاة، فلما نزلت الزكاة نُسِخ.

عن ابن عباس، قوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾، يعني: خذ ما عفا لك من أموالهم، وما أتوك به من شيء فخذه. فكان هذا قبل أن تنزل براءة بفرائض الصدقات وتفصيلها وما انتهت الصدقات إليه.

وقال آخرون: بل ذلك أمرٌ من الله نبيَّه صلى الله عليه وسلم بالعفو عن المشركين، وترك الغلظة عليهم قبل أن يفرض قتالهم عليه.

قال أبو جعفر: وأولى هذه الأقوال بالصواب قول من قال: معناه: خذ العفو من أخلاق الناس، واترك الغلظة عليهم. وقال: أُمر بذلك نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم في المشركين.

وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب، لأن الله جل ثناؤه أتبع ذلك تعليمَه نبيَّه صلى الله عليه وسلم محاجَّته المشركين في الكلام، وذلك قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنْظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، وعقَّبه بقوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلا اجْتَبَيْتَهَا﴾، فما بين ذلك بأن يكون من تأديبه نبيَّه صلى الله عليه وسلم في عشرتهم به، أشبهُ وأولى من الاعتراض بأمره بأخذ الصدقة من المسلمين) [2].

---

(١) . جامع البيان في تأويل آي القرآن ٢: ٣٥٧.

(٢) . باختصار من: جامع البيان ١٠: ٦٣٩.

فحين يكون هناك تفسير للآية ليس فيه دعوى أن هذه الجملة معترضة، وتفسير آخر يرى أن هذه الجملة معترضة، وكان للتفسير الذي يرى عدم الاعتراض تأويلٌ صحيحٌ، فالحَمْل عليه أَوْلى.

٩ـ قاعدة: (القَولُ بِالتَّرتِيبِ مُقَدَّمٌ عَلَى القَولِ بِالتَّقدِيمِ والتَّأخِير).

ذكر هذه القاعدة الدكتور حسين الحربي في كتابه: (قواعد الترجيح عند المفسرين) فقال: (القاعدة الثامنة: (القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير) إذا اختلف المفسرون في تفسير آية من كتاب الله وكان خلافهم دائراً بين مُدَّعٍ للتقديم والتأخير في الآية ومُبْقٍ لها على ترتيبها، فأولى القولين بالصواب قول من قال بالترتيب لأنه الأصل في الكلام، ولا ينتقل عن الأصل إلا بدليل واضح وقرينة بينة لا سيما إذا استقام المعنى بدونه، فإذا احتمل الأمر وعُدم الدليل والقرينة فالقول الحق أن يبقى الكلام على ترتيبه.

فالأصل في ترتيب الكلام أن يوضع كل لفظ في موضعه تقديماً وتأخيراً، وكل تقديم وتأخير في الكلام هو خلاف الأصل.

غير أن العرب كانت تتفنن في كلامها، ولها أساليب في عرضه حسب ما تملي به مقتضيات الأحوال ومقاصد المتكلم، ومن هذه الأساليب التي تستخدمها أحياناً حسب الأغراض: أسلوب التقديم والتأخير. ونزل القرآن على هذا اللسان العربي فجاء هذا الأسلوب فيه، فنجد بعض الألفاظ قدمت في موضع وأخرت في موضع آخر.

ولم يختلف أهل التفسير في بعض الآيات على أنها من باب المقدم والمؤخر، وهذا التقديم الذي جاء في القرآن لا يخل بأصل المعنى، ولا يقدح في البيان، ولا يلتبس على السامع، وذلك لوجود قرينة ودليل في الكلام عليه، وجواز التقديم والتأخير مشروط بوجود قرينة، أما مع اللبس فلا يجوز، سواء أكان من المقدم بنية التأخير أم غير ذلك، وهذا هو الذي يتكلم عليه علماء المعاني والبيان، ويقع في باب الاستفهام والنفي والمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول.

وهذا النوع من التقديم والتأخير غير مقصود في قاعدتنا هذه، وهو مما لا يقع فيه الخلاف بين المفسرين، مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧]، ونحوها من الآيات.

أما التقديم والتأخير الذي يعنينا في هذه القاعدة، فهو دعوى التقديم والتأخير في كلام لم ينصب عليه دليل في الكلام، ولا أرشدت إليه قرينة، ويخل بفهم أصل المعنى، فإرادة التقديم والتأخير بمثل هذا الخطاب خلاف البيان، وأمر المخاطب بفهمه تكليف لما لا يطاق.

فمثل هذه الدعوى في التقديم والتأخير هي التي نعني وهي التي تُضَعَّف وتُؤخر، والذي يُصحَّح ويرجح إبقاء الكلام على ترتيبه ونظمه.

وهذا النوع من التقديم والتأخير خفيٌّ تنازع فيه العلماء بين مجيز لوقوعه في القرآن كالقائلين به، ومانع لوقوعه في القرآن مطلقاً كأبي حيان، وسالك سبيل التوسط بين ذلك كما هو حال كثير من المفسرين، وهذه هو الحق وهو ما توحي به هذه القاعدة من أن تضعيف القول به من باب الترجيح وتقديم الراجح وهو القول بالترتيب، وذلك لأن التقديم والتأخير له أصل في اللغة والقرآن، وقد أثر عن بعض الصحابة، وعلى رأسهم حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس، وعن بعض التابعين وعلى رأسهم من إذا جاءك التفسير عنه كفاك، مجاهد بن جبروقتادة وغيرهم.

وهؤلاء كانوا أعلم بلغة العرب وبلغة القرآن وتفسيره، فالقول بردِّه مطلقاً جملة وتفصيلاً وأنه لا يقع في القرآن فيه اطراحٌ لأقوال هؤلاء وأمثالهم، وفي النفس هنات من ذلك، ولكن الأَوْلى هو الترجيح الذي هو من باب تقديم الأرجح والأَوْلى دون اطراح للأقوال المرجوحة، قد يكون لبعضها وجه ولو بعيد، ومما يزيد الأمر جلاءً ووضوحاً أن أبا حيان وهو القائل بمنع التقديم والتأخير الذي هو من هذا النوع مضطرب في ذلك فتارة يرد ويطرح القول بالتقديم والتأخير بناءً على ما قرر، وتارة تجده يرجح الأصل وهو الترتيب، وإن أجاب على القول القائل بالتقديم والتأخير فبعبارة لطيفة توحي بثبوته كقول في الآية، ولا توجب اطراحه وإن كان ضعيفاً، وربما ذكر القول بالتقديم والتأخير ولم يعقب عليه بشيء.

وأياً كان الأمر، فإذا لم توجد قرينة تدل على التقديم والتأخير وتنازع العلماء في الآية، فالصحيح هو حمل الآية على الترتيب، ومن قال أو اختار التقديم والتأخير ولو كان ممن يقرر هذه القاعدة كالطبري وابن عطية والرازي وأبي حيان وغيرهم، فهو محجوج بهذه القاعدة، وقوله واختياره هو المؤخَّر والمضعَّف، والقول بالترتيب هو المقدَّم والمصحح والله أعلم) [1].

وقد نص على هذه القاعدة الطبري والرازي وابن تيمية وغيرهم.

---

(1) . قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي: ٤٥١.

١ـ قال الإمام الطبري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥]: (اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك.

فقال بعضهم: معناه: فلا تعجبك، يا محمد، أموال هؤلاء المنافقين ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة. وقال: معنى ذلك التقديمُ، وهو مؤخر.

عن قتادة قوله: ﴿فَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ﴾، قال: هذه من تقاديم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة.

وعن ابن عباس قوله: إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا، بما ألزمهم فيها من فرائضه.

عن الحسن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، قال: بأخذ الزكاة والنفقة في سبيل الله.

وقال ابن زيد في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، بالمصائب فيها، هي لهم عذابٌ، وهي للمؤمنين أجرٌ.

قال أبو جعفر: وأولى التأويلين بالصواب في ذلك عندنا، التأويلُ الذي ذكرنا عن الحسن. لأن ذلك هو الظاهر من التنزيل، فصرْفُ تأويله إلى ما دلَّ عليه ظاهره، أولى من صرفه إلى باطنٍ لا دلالةَ على صحته.

وإنما وجَّه من وجَّه ذلك إلى التقديم وهو مؤخر، لأنه لم يعرف لتعذيب الله المنافقين بأموالهم وأولادهم في الحياة الدنيا، وجهاً يوجِّهه إليه، وقال: كيف يعذِّبهم بذلك في الدنيا، وهي لهم فيها سرور؟ وذهبَ عنه توجيهه إلى أنه من عظيم العذاب عليه إلزامُه ما أوجب الله عليه فيها من حقوقه وفرائضه، إذ كان يلزمه ويؤخذ منه وهو غير طيِّب النفس، ولا راجٍ من الله جزاءً، ولا من الآخذ منه حمداً ولا شكراً، على ضجرٍ منه وكُرْهٍ) [١].

٢ـ ومن الأمثلة على هذه القاعدة ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِـمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٣]، ذهب بعض العلماء إلى أن في

(١) . باختصار من: جامع البيان ١٤: ٢٩٥.

الآية تقديماً وتأخيراً تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ثم يعودون لما قالوا إنا لا نفعله فيفعلونه، فعلى هذا القول لا يكون العَوْد شرطاً في وجوب الكفارة.

وذهب جمهور المفسرين والمعربين إلى أن الآية على ترتيبها وليس فيها تقديم ولا تأخير على خلاف بينهم في تفسير العَوْد، والذي يهمنا في هذه القاعدة هو الخلاف الأول، فالذي تقرره هذه القاعدة صحة قول الجمهور القائلين بالترتيب وضعف قول من قال بالتقديم والتأخير، وذلك لأن الأصل وظاهر النظم هو الترتيب، ولا يوجد في الكلام دليل صريح أو قرينة واضحة تدل على صحة دعوى التقديم والتأخير، وهذا الذي رجحه واختاره أئمة التفسير اعتماداً لمضمون هذه القاعدة، ومنهم من نص عليها حال ترجيحه بها، كابن قتيبة، والطبري والجصاص والبغوي والزمخشري وابن العربي وابن عطية وغيرهم [1].

٣ـ وقال الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللهُ عَنْهَا وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة: ١٠١]: (﴿عَفَا اللهُ عَنْها﴾ وفيه وجوه:

الأول: عفا الله عما سلف من مسائلكم وإغضابكم للرسول بسببها، فلا تعودوا إلى مثلها.

الثاني: أنه تعالى ذكر أن تلك الأشياء التي سألوا عنها إن أبديت لهم ساءتهم، فقال عَفَا اللهُ عَنْها، يعني عما ظهر عند تلك السؤالات مما يسؤكم ويثقل ويشق في التكليف عليكم.

الثالث: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: لا تسألوا عن أشياء عفا الله عنها في الآية: ﴿إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، وهذا ضعيف؛ لأن الكلام إذا استقام من غير تغيير النظم لم يجز المصير إلى التقديم والتأخير.

وعلى هذا الوجه فقوله ﴿عَفَا اللهُ عَنْها﴾ [المائدة: ١٠١]، أي أمسك عنها وكف عن ذكرها، ولم يكلف فيها بشيء، وهذا كقوله عليه الصلاة والسلام: (قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الخَيْلِ وَالرَّقِيقِ) [2]، أي خففت عنكم بإسقاطها.

---

(١) . انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي: ٤٥٨.

(٢) . رواه الترمذي في كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الذهب والوَرِق (٦٢٠)، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (١٥٧٦)، وابن ماجه في كتاب الزكاة، باب زكاة الوَرِق والذهب (١٧٩٠).

ثم قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ وهذه الآية تدل على أن المراد من قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْها﴾ ما ذكرناه في الوجه الأول) [1].

٤ـ وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّماواتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها﴾ [الرعد: ٢]: (أما قوله: ﴿تَرَوْنَها﴾ ففيه أقوال:

الأول: أنه كلام مستأنف والمعنى: رفع السموات بغير عمد. ثم قال: ﴿تَرَوْنَها﴾ أي وأنتم ترونها أي مرفوعة بلا عماد.

الثاني: قال الحسن في تقرير الآية تقديم وتأخير تقديره: رفع السموات ترونها بغير عمد.

واعلم أنه إذا أمكن حمل الكلام على ظاهره كان المصير إلى التقديم والتأخير غير جائز.

والثالث: أن قوله: ﴿تَرَوْنَها﴾ صفة للعمد، والمعنى: بغير عمد مرئية، أي للسموات عمد. ولكنا لا نراها قالوا: ولها عمد على جبل قاف وهو جبل من زبرجد محيط بالدنيا ولكنكم لا ترونها.

وهذا التأويل في غاية السقوط، لأنه تعالى إنما ذكر هذا الكلام ليكون حجة على وجود الإله القادر ولو كان المراد ما ذكروه لما ثبتت الحجة لأنه يقال إن السموات لما كانت مستقرة على جبل قاف فأي دلالة لثبوتها على وجود الإله.

وعندي فيه وجه آخر أحسن من الكل، وهو أن العماد ما يعتمد عليه وقد دللنا على أن هذه الأجسام إنما بقيت واقفة في الجو العالي بقدرة الله تعالى، وحينئذ يكون عمدها هو قدرة الله تعالى، فنتج أن يقال: إنه رفع السماء بغير عمد ترونها أي لها عمد في الحقيقة إلا أن تلك العمد هي قدرة الله تعالى وحفظه وتدبيره، وإبقاؤه إياها في الجو العالي، وأنهم لا يرون ذلك التدبير، ولا يعرفون كيفية ذلك الإمساك) [2].

٥ـ وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا. قَيِّماً لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ١ـ ٢] (الشيء يجب أن يكون كاملاً في ذاته، ثم يكون مكملاً لغيره ويجب أن يكون تاماً في ذاته ثم يكون فوق التمام بأن يفيض عليه كمال الغير.

إذا عرفت هذا فنقول في قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا﴾ إشارة إلى كونه كاملاً في ذاته، وقوله: ﴿قَيِّماً﴾ إشارة إلى كونه مكملاً لغيره؛ لأن القيم عبارة عن القائم بمصالح الغير.

---

(١) . مفاتيح الغيب ١٢: ٤٤٥.

(٢) . مفاتيح الغيب ١٨: ٥٢٥.

ونظيره قوله في أول سورة البقرة في صفة الكتاب: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ فقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ إشارة إلى كونه في نفسه بالغاً في الصحة وعدم الإخلال إلى حيث يجب على العاقل أن لا يرتاب فيه.

وقوله: ﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ إشارة إلى كونه سبباً لهداية الخلق وإكمال حالهم، فقوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجا﴾ قائم مقام قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وقوله: ﴿قَيِّماً﴾ قائم مقام قوله: ﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ وهذه أسرار لطيفة) [1].

ثم قال: (قال الواحدي: جميع أهل اللغة والتفسير قالوا هذا من التقديم والتأخير، والتقدير: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجا.

وأقول: قد بينا ما يدل على فساد هذا الكلام؛ لأنا بينا أن قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجا﴾ يدل على كونه كاملاً في ذاته، وقوله: قَيِّماً يدل على كونه مكملاً لغيره وكونه كاملا في ذاته متقدم بالطبع على كونه مكملاً لغيره.

فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح هو الذي ذكره الله تعالى، وهو قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجا. قَيِّماً﴾.

فظهر أن ما ذكروه من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب إليه) [2].

وأنتقل إلى المبحث الثالث من الفصل الثاني: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين.





---

(1) . مفاتيح الغيب ٢١: ٤٢٢.

(2) . مفاتيح الغيب ٢١: ٤٢٣.

المبحث الثالث: قواعد في بعض الحروف وتقديم المعمول والمجرور

في هذا المبحث سأكمل القواعد المتعلقة بالتقديم والتأخير عند المفسرين، وسأذكر في هذا المبحث خمس قواعد، أولها قاعدة: (الوَاوُ لا تَقتَضِي تَرتِيباً ولا تَعقِيباً وإنَّمَا هِيَ لمطلَقِ الجَمْع)، حيث يظهر في هذه القاعدة أن الواو هي لمطلق الجمع، ولا تدل على الترتيب الزماني ولا الترتيب الرُّتبي، فقد يُؤخَّر ما هو متقدم في الزمان، أو يؤخر ما هو متقدم في الرُّتبة.

ثم سأذكر قاعدة: (التَّقدِيمُ إذَا اقتَرَنَ بِالفَاءِ كَانَ فِيهِ مُبَالَغَةٌ) فالتقديم حين يقترن بالفاء يُشعِر بشرط مقدر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]، فتعين تقدير الشرط هنا: (مهما يكن شيء)، وكما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر:٣]، أي كأنه قيل: (مهما كان فلا تدع تكبيره).

ثم سأذكر قاعدة: (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقييد)، كما في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر:٦٦]، وقال: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر:٣-٥].

ثم سأذكر قاعدة: (تَقْدِيمَ المَجْرُورِ كَثِيراً مَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الشَّرْطِ). أو بعبارة أخرى: (المجرور إذا قُدِّم قد يفيد معنى قريباً من الشرطية). ثم سأذكر قاعدة: (تَقْدِيمَ المَجْرُورِ كَثِيراً مَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الشَّرْطِ). أو بعبارة أخرى: (المجرور إذا قُدِّم قد يفيد معنى قريباً من الشرطية). كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، فقد قدم المجرور على عامله لإفادة معنى التعليل، وهو قريب من الشرط. فإن المجرور إذا قدم قد يفيد معنى قريباً من الشرطية.

ثم قاعدة: (الفِعلانِ إذَا كانَا مُتَقَارِبَيْ المَعنَى فَلَكَ أنْ تُقَدِّمَ وتُؤَخِّرَ)، كما في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، وقوله: ﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى﴾[النجم: ٨].

والآن إلى القاعدة الأولى في هذا المبحث:

١٠ـ قاعدة: (الوَاوُ لا تَقتَضِي تَرتِيباً ولا تَعقِيباً وإنَّمَا هِيَ لمطلَقِ الجَمْع).

الواو ـ كما تقرر لدى النحاة ـ هي أصل حروف العطف، أو هي أمّ الباب كما يقولون؛ وذلك لكثرة استعمالها من جهة، واختصاصها بأمور ليست لغيرها من جهة أخرى. وهي تدل على إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول مطلقاً، أو على الاجتماع في الفعل من دون تقييدٍ لحصولهِ بترتيب أو معية؛ إذ قد تعطف الشيء على مصاحبه، أو على سابقه، أو على لاحقه، فهي على الجملة - عند

جمهور النحاة - لمطلق الجمع، قال سيبويه: (يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرو، والمبدوءُ به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني) [١].

غير أنها - إذا لم تُصرف إلى أي من هذه المعاني، وانتفت معها القرائن المحددة لهذا المعنى أو ذاك - تصير المعية فيها راجحة، والترتيب كثيراً، وعكسه قليلًا، كما يرى ابن مالك.

وإذا كان هذا هو حال الواو في الأصل، فإن من النحاة من ذهب إلى أنها قد تخرج عن هذا الأصل الدلالي إلى استعمال آخر تنوب فيه عن غيرها من حروف العطف، خاصة حرفي العطف (أو)، والفاء. وهذا هو موضوع حديثنا في هذا المبحث؛ حيث نتعرض لدراسة هذا النوع من التحول في دلالة الواو، ومدى صحة مجيئها نائبة في المعنى عن هذين الحرفين، ومدى ثبوته في النص القرآني [٢].

واختلف العلماء في الواو العاطفة على ماذا تدل؟ ولهم في ذلك أقوال:

الأول: أنها تدل على مطلق الجمع من غير أن تدل على المعية أو الترتيب، فهي تدل على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا تدل على أنهما معاً بالزمان أو أن أحدهما قبل الآخر، ولكن هذا لا ينافي احتمال أن يكون ذلك وقع منهما معاً أو مرتباً على حسب ما ذكرا به، فلا يفهم شيء من ذلك من مجرد الواو العاطفة.

وهذا قول الجمهور من أئمة العربية والأصول والفقه ونص عليه سيبويه في مواطن من كتابه، ونقل أبو علي الفارسي اتفاق أئمة العربية عليه، وفيه نظر.

والقول الثاني: أن الواو تفيد الترتيب مطلقاً، سواء كانت عاطفة في المفردات أو في الجمل، وهو قول بعض الكوفيين منهم ثعلب وابن درستويه حكاه عنهم جماعة من النحاة.

والقول الثالث: أن الواو للجمع بقيد المعية، فإذا استعملت في غير ذلك يكون مجازاً [٣].

---

(١) . الكتاب ١: ٤٣٨.

(٢) . انظر مقال: (نيابة الواو عن حرفي العطف: أو والفاء)، للدكتور حجاج أنور عبد الكريم. في موقع الألوكة.

(٣) . انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي: ٦٧.

وقد نص عدد من أئمة اللغة العربية على أن الواو لمطلق الجمع وليست للترتيب، وممن نصَّ على ذلك: أبو سعيد السيرافي، حيث قال: (أجمع النحويون واللغويون من الكوفيين والبصريين إلا قليلاً منهم وجمهور الفقهاء على أن الواو للجمع من غير ترتيب) [1].

وقال الإمام القرافي: (الواو لمطلق الجمع في الحكم دون الترتيب في الزمان: قال جماعة من الكوفيين إنها للترتيب، لنا قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ﴾ [الأعراف: ١٦١]، والقصة واحدة فلو كانت للترتيب لزم التناقض وهو محال، وقوله تعالى حكاية عن كفار العرب: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فلو كانت للترتيب لكانوا معترفين بالحياة بعد الموت والبعث، وليس كذلك، وقيل في هذه الآية إن المراد تموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا، فلا يلزم الاعتراف بالبعث على القول بالترتيب. والظاهر من اللفظ هو القول الأول، وأن مرادهم نحيا ونموت، والواو لا تفيد الترتيب، ولأن الواو قد تدخل فيما لا يمكن الترتيب فيه كقولنا: تضارب زيد وعمرو، ولا ترتيب في ذلك؛ فدل على أنها ليست للترتيب) [2].

١ـ وهذه القاعدة: (الوَاوُ لا تقتَضِي تَرتِيباً ولا تَعقِيباً وإنَّمَا هِيَ لمطلَقِ الجَمْعِ)، ذكرها عدد من العلماء، منهم أبو حيان في تفسيره، فقال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨]: (وهنا تقدمت أوامر أربعة: ادْخُلُوا، فَكُلُوا، وَادْخُلُوا الْبابَ، وَقُولُوا حِطَّةٌ، والظاهر أنه لا يكون جواباً إلا للآخرين، وعليه المعنى، لأن ترتب الغفران لا يكون على دخول القرية ولا على الأكل منها، وإنما يترتب على دخول الباب لتقييده بالحال التي هي عبادة وهي السجود، وبقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ لأن فيه السؤال بحط الذنوب، وذلك لقوة المناسبة وللمجاورة. ويدل على ترتب ذلك عليها ما في الأعراف من قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً نَغْفِرْ﴾، والقصة واحدة. فرتب الغفران هناك على قولهم حطة، وعلى دخول الباب سجدا، لما تضمنه الدخول من

---

(١) . الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٧٣.

(٢) . شرح تنقيح الفصول: ٩٩.

السجود. وفي تخالف هاتين الجملتين في التقديم والتأخير دليل على أن الواو لا ترتب وإنها لمطلق الجمع. وقرأ من الجمهور: بإظهار الراء من نغفر عند اللام، وأدغمها قوم قالوا وهو ضعيف) [1].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨] قال الخازن: (فإن قلت: ظاهر الآية يدل على أن جعل الحواس الثلاث بعد الإخراج من البطون، وإنما خلقت هذه الحواس للإنسان من جملة خلقه، وهو في بطن أمه.

قلت: ذكر العلماء أن تقديم الإخراج، وتأخير ذكر هذه الحواس لا يدل على أن خلقها كان بعد الإخراج لأن الواو لا توجب الترتيب ولأن العرب تقدم وتؤخر في بعض كلامها.

وأقول لما كان الانتفاع بهذه الحواس بعد الخروج من البطن، فكأنما خلقت في ذلك الوقت الذي ينتفع بها فيه وإن كانت قد خلقت قبل ذلك.

وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ يعني إنما أنعم عليكم بهذه الحواس لتستعملوها في شكر من أنعم بها عليكم أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّراتٍ يعني مذللات فِي جَوِّ السَّماءِ الجو الفضاء الواسع بين السماء والأرض وهو الهواء) [2].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿إِذْ قالَ اللَّهُ يا عِيسى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]. قال الإمام القرطبي: (العامل في ﴿إِذْ﴾ مكروا، أو فعل مضمر.

وقال جماعة من أهل المعاني منهم الضحاك والفراء في قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، على التقديم والتأخير؛ لأن الواو لا توجب الرتبة. والمعنى: إني رافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد أن تنزل من السماء، كقوله: ﴿وَلَوْ لا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكانَ لِزاماً وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩]، والتقدير ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاماً.

قال الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق... عليك ورحمة الله السلام

أي عليك السلام ورحمة الله.

---

(1) . البحر المحيط ١: ١٨٨.

(2) . لباب التأويل في معاني التنزيل ٣: ٩١.

وقال الحسن وابن جريج: معنى متوفيك قابضك ورافعك إلى السماء من غير موت، مثل توفيت مالي من فلان أي قبضته) [1].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾ [الأحزاب: ٧]. قال الشيخ الشعراوي: (أما تقديم ذكر محمد صلى الله عليه وسلم أولاً؛ لأن الواو هنا عادة لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً، إنما هي لمطلق الجمع، ثم قدم رسول الله لأنه المخاطب بهذا الكلام، ومن إكرامه الله لرسوله أنْ يبدأ به في مثل هذا المقام، ثم لهذا التقديم ملحظ آخر نفهمه من قوله صلى الله عليه وسلم عن نفسه: (كنت نبياً وآدم بين الماء والطين) [2].

ثم يخصُّ بالذكر هنا نوحاً؛ لأنه الأب الثاني للبشر، ثم إبراهيم وموسى وعيسى، فإبراهيم، لأن العرب كانت تؤمن به، وتعلم أنه أبو الأنبياء، وتُقدِّر علاقته بالكعبة ورَفْع قواعدها، وأنه قدوة في مسألة الذَّبْح والسَّعي وغيرها.

وموسى وعيسى؛ لأن اليهودية والمسيحية ديانتان معاصرتان لدعوة رسول الله، حيث كان اليهود في المدينة، والنصارى في نجران، وهما أهل الكتاب الذين كان بينهم وبين رسول الله مواقف شتى، وكانت لهم في الجزيرة العربية السيادة العلمية والسيادة الاقتصادية والسيادة العمرانية والسيادة الحربية، وكأنهم هم أصحاب هذه البلاد) [3].

---

(١) . الجامع لأحكام القرآن ٤: ٩٩.

(٢) . ليس له أصل بهذا اللفظ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ فَضْلاً عَنْ زِيَادَة: (وَكُنْتُ نَبِيّاً وَلَا آدَمَ وَلَا مَاءَ وَلَا طِينَ)، وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: (لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ).

وإنما هو مروي بلفظ: عَنْ مَيْسَرَةَ الْفَجْرِ قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَتَى كُنْتَ نَبِيّاً؟ قَالَ: (وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ)، فهذا اللفظ رواه أحمد في المسند (٢٠٥٩٦)، والطبراني في الكبير (١٧٢٢٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٩: ٥٣، والحاكم في المستدرك (٤٢٠٩) وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ)، ورواه الترمذي في أبواب المناقب، بَابٌ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣٦٠٩) بلفظ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قَالَ: (وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالجَسَدِ). وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ).

(٣) . تفسير الشعراوي ١٩: ١١٩٤٤.

٥ـ وفي تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني ـ والله أعلم أتصح نسبته إليه أم لا ـ [١] عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]: (فإن قيلَ: كيفَ قدَّمَ اللهُ ذكر عِيْسَى على ذِكْرِ أيُّوبَ ويونُسَ وهارونَ وسليمان وداوُدَ، وهو مِنْ بعدِهم؟ قِيْلَ: لأنَّ الواوَ للجمعِ دون الترتيب، فتقديمُ ذِكْرِهِ في الآيةِ لا يوجبُ تقديْمَهُ في الْخَلْقِ والإرسال، والفائدةُ في تقديْمِهِ في الذكرِ: الردُّ على اليهودِ، وَلِغُلُوِّهِمْ في الطَّعْنِ وفي نَسَبِهِ، فقدَّمهُ اللهُ في الذكرِ؛ لأن ذلك أبلغ في كُتُب اليهودِ وفي تَنْزِيْهِهِ مِمَّا رُمِي به ونُسِبَ إليهِ) [٢].

٦ـ وفي تفسيرِ الإمامِ أبي المظفر السمعاني (المتوفى ٤٨٩هـ) عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾ [الأحزاب: ٧]: (وقوله: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ اختلف القول في تقديم النبي، فأحد القولين: ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أنا أول النبيين خلقاً وآخرهم بعثاً) [٣].

وعن قتادة قال: بدأ به في الخلق، وختم به في البعث، والقول الثاني: أن الواو توجب الجمع، ولا توجب تقديماً ولا تأخيراً، فكأنه قال: أخذنا من هؤلاء النبيين ميثاقهم، وخص هؤلاء لأنهم كانوا أصحاب الشرائع وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ابن مريم، ومحمد. وأما معنى الميثاق: قال أهل التفسير: أخذ عليهم أن يعبدوا الله ويدعوا إلى عبادة الله، ويصدق بعضهم بعضا، وينصحوا الناس، ويقال: أخذ على نوح أن يبشر بإبراهيم، وعلى إبراهيم أن يبشر بموسى، وعلى موسى أن يبشر بعيسى، وهكذا إلى محمد) [٤].

---

(١) . عدد من الباحثين يشككون في صحة نسبة الكتاب للطبراني. وأسلوب الكتاب يختلف عن أسلوب الطبراني وعن الطريقة الشائعة في التأليف في ذلك العصر. وفي هذا الرابط كلام عن ذلك:

http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=83331 .

(٢) . تفسير القرآن العظيم عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].

(٣) . رواه البزار في مسنده (٩٥١٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٧٦٨) في حديث طويل وفيه أن الله تعالى قال له صلى الله عليه وسلم: (وَجَعَلْتُكَ أَوَّلَ النَّبِيِّينَ خَلْقاً، وَآخِرَهُمْ بَعْثاً).

ورواه الطبراني في مسند الشاميين (٢٦٦٢)، وتمام في فوائده (١٠٠٣) بلفظ: (كُنْتُ أَوَّلَ النَّبِيِّينَ فِي الْخَلْقِ وَآخِرَهُمْ فِي الْبَعْثِ).

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره بعد أن ذكر هذا الحديث: (سعيد بن بشير فيه ضعف. وقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة مرسلاً وهو أشبه. ورواه بعضهم عن قتادة موقوفاً، والله أعلم). تفسير القرآن العظيم ٦: ٣٨٣.

(٤) . تفسير السمعاني ٤: ٢٦١.

٧ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً﴾ [البقرة: ٧٢] قال الإمام الشوكاني: (قيل: إن قصة ذبح البقرة المذكورة هنا مقدَّم في التلاوة، ومؤخَّر في المعنى، على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً﴾ [البقرة: ٧٢] ويجوز أن يكون قوله: ﴿قَتَلْتُمْ﴾ مقدَّماً في النزول، ويكون الأمر بالذبح مؤخراً، ويجوز أن يكون ترتيب نزولها على حسب تلاوتها، فكأن الله أمر بذبح البقرة حتى ذبحوها، ثم وقع ما وقع من أمر القتل، فأمروا أن يضربوه ببعضها هذا على فرض أن الواو تقتضي الترتيب، وقد تقرر في علم العربية أنها لمجرد الجمع، من دون ترتيب، ولا معية) [1].

٨ـ وعند قوله تعالى: ﴿يَامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] قال أيضاً: (وقدم السجود على الركوع لكونه أفضل، أو لكون صلاتهم لا ترتيب فيها، مع كون الواو لمجرد الجمع بلا ترتيب) [2].

٩ـ وعند قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٩٥] قال أيضاً: (وقرأ ابن كثير وابن عامر: وقُتِّلُوا على التكثير، وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي: وقُتِلُوا وقَاتَلوا وهو مثل قول الشاعر:

تصابى وأمسى علاه الكبر أي: قد علاه الكبر، وأصل الواو: لمطلق الجمع بلا ترتيب، كما قال به الجمهور. والمراد هنا: أنهم قاتلوا وقتل بعضهم، كما قال امرؤ القيس:

فإنْ تَقْتُلُونا نُقَتِّلْكُمُ [3]

وقرأ عمر بن عبد العزيز: وقَتَلُوا وقُتِلُوا [4].

١٠ـ وفي تفسير الإمام الرازي: (قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً﴾ [٣٥] بالواو وقال هاهنا: ﴿فَكُلَا﴾ بالفاء فما السبب فيه؟ وجوابه من وجهين: الأول: أن الواو تفيد الجمع المطلق

([1]) . فتح القدير ١: ١١٤.

([2]) . فتح القدير ١: ٣٨٨.

([3]) . ديوان امرئ القيس: ٨٨.

([4]) . فتح القدير ١: ٤٧٣ . في الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم اليشكري (المتوفى: ٤٦٥هـ) ص٥٢٣: ((قَاتَلُوا وَقُتِّلُوا) مشدد، وهكذا في الأنعام: (قَتَّلُوا أَوْلَادَهُمْ)، زاد دمشقي في الحج وهشام " قومًا قتلوا " (قُلْ فَادْرَؤوا)، وابْن مِقْسَمٍ، والحسن على أصلهما في جميع القرآن بالتشديد ولا نعيده، وقرأ الزَّعْفَرَانِيّ: (قَتَلُوا وَقُتِلُوا) بغير ألف فيهما من غير تشديد، الباقون يبدؤون بالفاعلين: (قاتلوا وقتلوا) خفيف).

والفاء تفيد الجمع على سبيل التعقيب، فالمفهوم من الفاء نوع داخل تحت المفهوم من الواو، ولا منافاة بين النوع والجنس، ففي سورة البقرة ذكر الجنس وفي سورة الأعراف ذكر النوع) [1].

١١ـ وعند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧] قال الإمام السيوطي: (في هذه الآية وجوب الاستئذان عند دخول بيت الغير، ووجوب الرجوع إذا لم يؤذن له، وتحريم الدخول إذا لم يكن فيها أحد. ويستفاد من هذا تحريم دخول ملك الغير، والكَوْن فيه، وشغله بغير إذن صاحبه فيدخل تحته من المسائل والفروع ما لا يحصى... واستدل بالآية الأكثر على الجمع بين الاستئذان والسلام. والأقلُّ على تقديم الاستئذان على السلام بتقديمه في الآية.

وأجاب الأكثرون، بأن الواو لا تفيد ترتيباً، واستدل بها من قال: له الزيادة في الاستئذان على ثلاث، حتى يؤذن له أو يصرح بالمنع، وفهم من الآية أن الرجل لا يستأذن عند دخول بيته على امرأته) [2].

١٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨] قال الإمام أبو السعود: (﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ عطف على ﴿أَخْرَجَكُمْ﴾، وليس فيه دلالةٌ على تأخر الجعل المذكورِ عن الإخراج، لما أن مدلولَ الواو هو الجمعُ مطلقاً لا الترتيبُ، على أن أثر ذلك الجعلِ لا يظهر قبل الإخراج أي جعل لكم هذه الأشياءَ آلاتٍ تحصّلون بها العلمَ والمعرفة بأن تُحِسوا بمشاعركم جزئياتِ الأشياء، وتُدركوها بأفئدتكم، وتتنبهوا لما بينها من المشاركات والمباينات بتكرر الإحساسِ، فيحصل لكم علومٌ بديهيةٌ تتمكنون بالنظر فيها من تحصيل العلومِ الكسبية) [3].

١٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة:٢٩] قال الإمام ابن عاشور: (ولا تحسبنَّ أن عطف جمل على جملة الصلة يقتضي لزوم اجتماع تلك الصلات لكل ما صدق عليه اسم الموصول، فإن الواو لا تفيد إلا مطلق الجمع في الحكم،

---

(١) . مفاتيح الغيب ١٤: ٢١٧.

(٢) . الإكليل في استنباط التنزيل. للسيوطي: ١٩٠.

(٣) . إرشاد العقل السليم ٥: ١٣١.

فإن اسم الموصول قد يكون مراداً به واحد، فيكون كالمعهود باللام، وقد يكون المراد به جنساً أو أجناساً مما يثبت له معنى الصلة أو الصلات، على أن حرف العطف نائب عن العامل فهو بمنزلة إعادة اسم الموصول سواء وقع الاقتصار على حرف العطف كما في هذه الآية، أم جمع بين حرف العطف وإعادة اسم الموصول بعد حرف العطف كما في قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْناً. وَإِذَا خَاطَبَهُمْ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاَماً. وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَاماً. إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَاماً. وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً. وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَهاً آخَرَ﴾ [الفرقان:٦٣-٦٨]. فقد عطفت فيها ثمانية أسماء موصولة على اسم الموصول ولم يقتض ذلك أنّ كلّ موصول مختص الماصدق على طائفة خاصّة بل العبرة بالاتصاف بمضمون إحدى تلك الصلات جميعها بالأولى، والتعويل في مثل هذا على القرائن)[1].

١٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠] قال أيضاً: (وتقديم هارون على موسى هنا وتقديم موسى على هارون في قوله تعالى في سورة الأعراف [١٢١، ١٢٢]: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ. رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ لا دلالة فيه على تفضيل ولا غيره، لأن الواو العاطفة لا تفيد أكثر من مطلق الجمع في الحكم المعطوف فيه، فهم عرفوا الله بأنه رب هذين الرجلين؛ فحكي كلامهم بما يدل على ذلك؛ إلا ترى أنه حكي في سورة الأعراف [١٢١] قول السحرة: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ولم يحك ذلك هنا، لأن حكاية الأخبار لا تقتضي الإحاطة بجميع المحكي وإنما المقصود موضع العبرة في ذلك المقام بحسب الحاجة)[2].

١٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] ذكر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (المتوفَّى ١٣٩٣هـ) وجه عدم دلالة الآية على موت عيسى فعلاً، فقال: (والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه: الأول: أن قوله تعالى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥] لا يدل على تعيين الوقت، ولا يدل على كونه قد مضى، وهو متوفيه قطعاً يوماً ما، ولكن لا على أن ذلك اليوم قد مضى .

وأما عطفه ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ على قوله: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ فلا دليل فيه لإطباق جمهور أهل اللسان العربي على أن الواو لا تقتضي الترتيب ولا الجمع، وإنما تقتضي مطلق التشريك.

---

(١) . التحرير والتنوير ١٠: ١٦٤.

(٢) . التحرير والتنوير ١٦: ٢٦٢.

وقد ادعى السيرافي والسهيلي إجماع النحاة على ذلك، وعزاه الأكثر للمحققين، وهو الحق خلافاً، لما قاله قطرب والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي من أنها تفيد الترتيب لكثرة استعمالها فيه. وقوله صلى الله عليه وسلم: (أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ) [1] ـ يعني الصفا ـ لا دليل فيه على اقتضائها الترتيب. وبيان ذلك هو ما قاله الفهري كما ذكره عنه صاحب الضياء اللامع. وهو أنها كما أنها لا تقتضي الترتيب ولا المعية، فكذلك لا تقتضي المنع منهما.

فقد يكون العطف بها مع قصد الاهتمام بالأول، كقوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية، بدليل الحديث المتقدم. وقد يكون المعطوف بها مرتباً، كقول حسان: (هجوت محمداً وأجبت عنه) على رواية الواو. وقد يراد بها المعية، كقوله: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وقوله: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] . ولكن لا تحمل على الترتيب ولا على المعية إلا بدليل منفصل .

الوجه الثاني: أن معنى ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ أي منيمك، ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ أي في تلك النومة .

وقد جاء في القرآن إطلاق الوفاة على النوم في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقوله: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وعزى ابن كثير هذا القول للأكثرين، واستدل بالآيتين المذكورتين .

الوجه الثالث: أن ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، اسم فاعل توفاه إذا قبضه وحازه إليه، ومنه قولهم: توفى فلان دينه إذا قبضه إليه، فيكون معنى متوفيك على هذا: قابضك منهم إلي حيا، وهذا القول هو اختيار ابن جرير.

وأما الجمع بأنه توفاه ساعات أو أياماً ثم أحياه، فلا معول عليه، إذ لا دليل عليه) [2].

وكذلك ذكر الشيخ الشعراوي فقال: (إن علينا أن ننتبه إلى «واو العطف» بين «متوفيك» و «رافعك».

ومن قال إن «واو العطف» تقتضي الترتيب؟ إن «واو العطف» تقتضي الجمع فقط كقولنا: «جاءني زيد وعمرو»، هذا يعني أن زيداً جاء مع عمرو . أو ان زيداً جاء أولاً، أو أن عمراً جاء أولاً وتبعه زيد، فـ «الواو» لا تقتضي الترتيب، وإنما مقتضاها الجمع فقط.

---

(1) . رواه مسلم في كتاب الحج، باب حَجَّةِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم (١٢١٨).

(2) . أضواء البيان ٧: ١٣٣، ودفع إيهام الاضطراب: ٤٠.

لكن إن قلنا: «جاءني زيد فعمرو» فزيد هو الذي جاء أولاً وتبعه عمرو؛ لأن «الفاء» تقتضي الترتيب، أما «الواو» فتأتي لمطلق الجمع ولا تتعلق بكيفية الجمع، وسبحانه قال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ هذا الضرب من الجمع لايدل على أن التوفي قد تم قبل الرفع، ودليلنا أن الحق سبحانه أنزل في القرآن آيات تدل على مثل هذا، كقوله الحق: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النبيين مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

فسبحانه أخذ الميثاق من محمد صلى الله عليه وسلم وجمع معه سيدنا نوحاً وإبراهيم، فهل هذا الجمع كان قائماً على الترتيب؟ لا؛ لأن نوحاً متقدم جداً في الموكب الرسالي وسبق سيدنا رسول الله بسنوات طويلة ويفصل بينهما رسل كثيرون . إذن فـ«الواو» لا تقتضي الترتيب في الجمع . ولماذا جاء الحق بأمر الوفاة مع أمر الرفع؟ جاء الحق بذلك ليشعر عيسى أن الوفاة أمر مقطوع به، لكن الرفع مجرد عملية مرحلية.

أو جاء قوله الحق: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾؛ لأن الإنسان المخلوق لله مكون ومركب من مادة وفي داخلها الروح، وعندما يريد الحق أن ينهي حياة إنسان ما، فهو يقبضه بدون سبب وبدون نقض في البِنْيَة، ويموت حتف أنفه، أما إذا ما ضرب إنسان إنساناً ضربة عنيفة على رأسه فالمضروب أيضاً يموت، لأن الروح لا تحل في جسم به عطب شديد [1].

١١ـ قاعدة (التَّقدِيمُ إذَا اقتَرَنَ بِالفَاءِ كَانَ فِيهِ مُبَالَغَةٌ).

١ـ هذه القاعدة ذكرها ابن عاشور في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]: فقال: (والتقديم إذا اقترن بالفاء كان فيه مبالغة؛ لأن الفاء كما في هذه الآية مؤذنة بشرط مقدر، ولما كان هذا الشرط لا دليل عليه إلا الفاء تعين تقديره عاماً نحو: «إن يكن شيء» أو «مهما يكن شيء» كما أشار له صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر:٣] حيث قال: «ودخلت الفاء لمعنى الشرط كأنه قيل مهما كان فلا تدع تكبيره» [2].

فالمعنى هنا: وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم، ومهما يكن شيء فإياي ارهبوني، فلما حذفت جملة الشرط بعد واو العطف، بقيت فاء الجواب موالية لواو العطف، فزحلقت إلى أثناء الجواب، كراهية توالي حرفين، فقيل: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، بدلاً عن أن يقال فارهبون.

---

(١) . تفسير الشعراوي ٥: ٢٧٩٨.

(٢) . الكشاف ٤: ٦٤٥.

والتعليق على الشرط العام يستلزم تحقق وقوع الجواب لأن التعليق الشرطي بمنزلة ربط المسبب بالسبب.

فإذا كان المعلق عليه أمراً محقق الوقوع لعدم خلو الحدثان عنه تعين تحقق وقوع المعلق، وهذا مبني على مذهب سيبويه في باب الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل، وذلك مثل قولك: «زيداً اضربه»، ومثل ذلك: «أما زيداً فاقتله» فإذا قلت: «زيد فاضربه»، لم يستقم أن تحمله على الابتداء ألا ترى أنك لو قلت: «زيد فمنطلق» لم يستقم.

ثم أشار إلى أن الفاء هنا في معنى فاء الجزاء فمن ثم جزم الزمخشري بأن هاته الفاء مهما وجدت في الاشتغال دلت على شرط عام محذوف، وأن الفاء كانت داخلة على الاسم فزحلقت على حكم فاء جواب أما الشرطية، وأحسب أن مثل هذا التركيب من مبتكر أساليب القرآن ولم أذكر أني عثرت على مثله في كلام العرب.

ومما يؤيد ما ذهب إليه صاحب الكشاف المبني على كلام سيبويه من اعتبار الفاء مشعرة بشرط مقدر: أن غالب مواقع هاته الفاء المتقدم معها المفعول على مدخلها أن تقع بعد نهي أو أمر يناقض الأمر والنهي الذي دخلت عليه تلك الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ إلى قوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] وقول الأعشى: «ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا» فكان ما يتقدم هاته الفاء يتولد منه شرط في المعنى، وكانت الفاء مؤذنة بذلك الشرط وعلامة عليه، فلأجل كونه مدلولاً عليه بدليلين أصله وفرعه كان كالمذكور كأنه قيل: «لئن أشركت ليحبطن عملك، وفإن كنت عابداً شيئاً فالله فاعبد»، وكذا في البيت وهذه فائدة لم يفصح عنها السلف فخذها ولا تخف.

قال التفتازاني «ونقل عن صاحب الكشاف أنه قال إن في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ وجوهاً من التأكيد: تقديم الضمير المنفصل، وتأخير المتصل، والفاء الموجبة معطوفاً عليه ومعطوفاً تقديره: (إياي ارهبوا فارهبون) أحدهما مقدر والثاني مظهر، وما في ذلك من تكرار الرهبة، وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كأنه قيل إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون» اهـ.

يريد أن في تقديم الضمير إفادة الاختصاص والاختصاص تأكيد، قال صاحب المفتاح: ليس الحصر والتخصيص إلا تأكيداً على تأكيد، وأما تأخير الضمير المتصل فلما في إعادة الإسناد من

التقوى، ومراد الزمخشري بقوله معطوفاً عليه ومعطوفاً العطف اللغوي أي معقباً ومعقباً به لا العطف النحوي، إذ لا يستقيم هنا.

فتحصل أن في التعبير عن مثل هذا الاختصاص في كلام البلغاء مراتب أربع: مجرد التقديم للمفعول نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وتقديمه على فعله العامل في ضميره نحو زيداً رهبته.

وتقديمه على فعله مع اقتران الفعل بالفاء نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣].

وتقديمه على فعله العامل في ضميره مع اقتران الفعل بالفاء نحو ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾. فالثانية والثالثة والرابعة أوكد منهما) [1].

٢ـ وذكر الإمام ابن عاشور أن الفاء مشعرة ومؤذنة بشرط مقدر، في مواضع أخرى من تفسيره، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]: (وقوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ يجوز أن تكون ﴿مَنْ﴾ شرطاً في موضع المبتدأ ويكون ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ جواب الشرط، والشرط مع الجواب خبر {إن}، فيكون المعنى إن الذين آمنوا من يؤمن بالله منهم فله أجره.... ودخلت الفاء في ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٦٢]، إما على أنها تدخل في الخبر... نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] عند غير سيبويه.

وإما على أن الموصول عومل معاملة الشرط للإيذان بالتعليل فأدخلت الفاء قرينة على ذلك. ويكون المفاد من الآية حينئذ استثناء صالحي بني إسرائيل من الحكم، بضرب الذلة والمسكنة والغضب من الله ويكون ذكر بقية صالحي الأمم معهم على هذا إشارة إلى أن هذه سنة الله في معاملته خلقه ومجازاته كلا على فعله) [2].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤] قال أيضاً: (وأدخل الفاء في خبر الموصول للتنبيه على تسبب استحقاق الأجر على الإنفاق؛ لأن المبتدأ لما كان مشتملاً على صلة مقصود منها التعميم، والتعليل، والإيماء إلى علة بناء الخبر على المبتدأ ـ وهي ينفقون ـ صح إدخال الفاء في

---

[1] . التحرير والتنوير ١: ٤٥٥.

[2] . التحرير والتنوير ١: ٥٣٨.

خبره كما تدخل في جواب الشرط؛ لأن أصل الفاء الدلالة على التسبب وما أدخلت في جواب الشرط إلا لذلك) [1].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ [النساء:١٥] قال أيضاً: (وقرن بالفاء خبر الموصولين من قوله: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا﴾ وقوله: ﴿فَآذُوهُمَا﴾ لأن الموصول أشرب معنى الشرط تنبيهاً على أن صلة الموصول سبب في الحكم الدال عليه خبره، فصار خبر الموصول مثل جواب الشرط.

ويظهر لي أن ذلك عندما يكون الخبر جملة، وغير صالحة لمباشرة أدوات الشرط، بحيث لو كانت جزاء للزم اقترانها بالفاء. هكذا وجدنا من استقراء كلامهم، وهذا الأسلوب إنما يقع في الصلات التي تومئ إلى وجه بناء الخير، لأنها التي تعطي رائحة التسبب في الخبر الوارد بعدها. ولك أن تجعل دخول الفاء علامة على كون الفاء نائبة عن أما.

ومن البين أن إتيان النساء بالفاحشة هو الذي سبب إمساكهن في البيوت، وإن كان قد بنى نظم الكلام على جعل ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ﴾ هو الخبر، لكنه خبر صوري وإلا فإن الخبر هو ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾، لكنه جيء به جواباً لشرط هو متفرع على ﴿فَإِنْ شَهِدُوا﴾ ففاء ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ هي الفاء المشبهة لفاء الجواب، وفاء ﴿فَإِنْ شَهِدُوا﴾ تفريعية، وفاء ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ جزائية، ولولا قصد الاهتمام بإعداد الشهادة قبل الحكم بالحبس في البيوت لقيل: واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فأمسكوهن في البيوت إن شهد عليهن أربعة منكم) [2].

٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] قال: (انتصب (ربَّكَ) على المفعولية لفعل (كَبِّرْ)، قدم على عامله لإفادة الاختصاص، أي لا تكبر غيره، وهو قصر إفراد، أي دون الأصنام.

والواو عطفت جملة ﴿ورَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ على جملة ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر:٢].

ودخلت الفاء على (كَبِّرْ) إيذاناً بشرط محذوف يكون (كَبِّرْ) جوابه، وهو شرط عام إذ لا دليل على شرط مخصوص.

---

(١) . التحرير والتنوير ٣: ٧٧.

(٢) . التحرير والتنوير ٤: ٢٧٦.

وهُيِّئَ لتقدير الشرط بتقدم المفعول؛ لأن تقديم المعمول قد ينزل منزلة الشرط كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ففيهما فجاهد) [1]يعني الأبوين.

فالتقدير: مهما يكن شيء فكبر ربك. والمعنى: أن لا يفتر عن الإعلان بتعظيم الله وتوحيده في كل زمان وكل حال، وهذا من الإيجاز. وجوز ابن جني أن تكون الفاء زائدة قال: هو كقولك: زيداً فاضرب، تريد: زيداً اضرب) [2].

٦ـ وعند قوله تعالى: ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ. إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ. فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ١ـ٤] قال: (افتتاح مبدع إذ كان بمجرور بلام التعليل وليس بإثره بالقرب ما يصلح للتعليق به ففيه تشويق إلى متعلق هذا المجرور. وزاده الطول تشويقاً إذ فصل بينه وبين متعلقه بالفتح بخمس كلمات، فيتعلق ﴿لِإِيلافِ﴾ بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾.

وتقديم هذا المجرور للاهتمام به إذ هو من أسباب أمرهم بعبادة الله التي أعرضوا عنها بعبادة الأصنام والمجرور متعلق بفعل ﴿فَلْيَعبُدُوا﴾.

وأصل نظم الكلام: لتعبد قريش رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف.

فلما اقتضى قصد الاهتمام بالمعمول تقديمه على عامله، تولد من تقديمه معنى جعله شرطاً لعامله فاقترن عامله بالفاء التي هي من شأن جواب الشرط، فالفاء الداخلة في قوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ مؤذنة بأن ما قبلها من قوة الشرط، أي مؤذنة بأن تقديم المعمول مقصود به اهتمام خاص وعناية قوية هي عناية المشترط بشرطه، وتعليق بقية كلامه عليه لما ينتظره من جوابه، وهذا أسلوب من الإيجاز بديع.

---

[1]. رواه البخاري في كتاب الأدب، باب لا يجاهد إلا بإذنِ الأَبَوَيْن (٥٩٧٢)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآدب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به (٦٦٦٨).

[2]. التحرير والتنوير ٢٩: ٢٩٥.

قال في «الكشاف» دخلت الفاء «لما في الكلام من معنى الشرط؛ لأن المعنى إما لا فليعبدوه لإيلافهم» [1]، أي أن نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة اهـ) [2].

٧ـ وكذلك هنا آيتان في الأولى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً﴾، وفي الثانية: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً﴾، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾. [البقرة: ١٥٨].

وقال: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قال الدكتور فاضل السامرائي:

(لماذا قال في الأولى: ﴿ومَن تَطَوَّعَ﴾ وفي الثانية: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ﴾؟

الأولى في الحج والعمرة: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً﴾ أي من جاء بعبادة أخرى بطواف، بحج، بعمرة، بعبادة أخرى وليس نفس العبادة. في الآية الثانية في الصيام قال: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ﴾ كيف يتطوع؟ يزيد في الفدية في نفس المسألة وفي نفس الطاعة ليست طاعة مستحدثة لأن هذه فدية. كيف يتطوع أكثر؟ مكان مسكين مسكينان. تلك عبادة أخرى مستحدثة أما هذه فنفس العبادة لذا جاءت واحدة بالواو والثانية بالفاء.

الآية الأخرى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواُ مَنّاً وَلاَ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة: ٢٦٢]، ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

لماذا جاء بالفاء في الثانية دون الأولى؟ الفاء واقعة في جواب اسم الموصول وهنا الاسم الموصول مشبّه بالشرط.

واسم الموصول أحياناً يشبَّه بالشرط بضوابط، فتقترن الفاء في جوابه كما تقترن بجواب الشرط وكل واحدة لها معنى.

---

(1) . الكشاف ٤: ٨٠٠ .

(2) . التحرير والتنوير ٣٠: ٥٥٤.

مثال: الذي يدخل الدار له مكافأة والذي يدخل الدار فله مكافأة. الأولى فيها احتمالان: إما أنه له مكافأة بسبب دخوله الدار كأن الدار مقفلة وهو يفتحها، أي أن المكافأة مترتبة على دخول الدار، وإما أن يكون للشخص الذي يدخل الدار له مكافأة بسبب آخر.

إذن فيها احتمالان عندما لا تذكر الفاء.

إذا ذكرت الفاء فلا بد أن المكافأة مترتبة على الدخول قطعاً وليس لأي سبب آخر وهذا تشبيه بالشرط أي أن المكافأة شرط الدخول في الدار.

أيضاً هناك ملاحظة أنه في تشبيه الموصول بالشرط أحياناً يكون الغرض من ذكر الفاء هو التوكيد أي أن ما يُذكر فيه الفاء آكد مما لم يذكر كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواُ مَنّاً وَلا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢] بدون فاء، والثانية ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، زاد بالليل والنهار وسراً وعلانية أيها آكد؟

التي فيها الفاء، الآية الأولى قال فقط: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ أما الثانية فقال: ﴿بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً﴾ حدد أكثر.

في جواب اسم الموصول احتمالان، تشبيه جواب الموصول بالشرط إما أن يكون السبب بمعنى أداة الشرط، وإما لزيادة التوكيد) [1].

١٢ـ قاعدة: (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقيِيد)

هذه القاعدة ذكرها الإمام ابن عاشور فقال: (واعلم أن الفاء في قوله: ﴿فَانصَبْ﴾ [الشرح:٧] وقوله: ﴿فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٨] رابطة للفعل لأن تقديم المعمول يتضمن معنى الاشتراط والتقييد فإن تقديم المعمول لما أفاد الاختصاص نشأ منه معنى الاشتراط، وهو كثير في الكلام قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر:٦٦] وقال: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر:٣-٥]، وفي تقديم المجرور قال تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين:٢٦] وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأل منه أن يخرج للجهاد: (ألك أبوان)؟ قال نعم: قال: (ففيهما فجاهد) [2].

---

(1) . لمسات بيانية لسور القرآن الكريم: ٣٨٩.

(2) . سبق تخريجه في القاعدة السابقة، ص ١٠١.

بل قد يعامل معاملة الشرط في الإعراب كما روي قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كما تَكُونُوا يُوَلَّ عَلَيكُمْ) [1] بجزم الفعلين، وقد تقدم ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ في سورة يونس [٥٨].

وذكر الطيبي عن أمالي السيد يعني ابن الشجري أن اجتماع الفاء والواو هنا من أعجب كلامهم؛ لأن الفاء تعطف أو تدخل في الجواب وما أشبه الجواب بالاسم الناقص، أو في صلة الوصول الفعلية لشبهها بالجواب، وهي هنا خارجة عما وضعت له اهـ. ولا يبقى تعجب بعد ما قررناه) [2].

وهذه القاعدة قريبة من القاعدة السابقة: (التقديم إذا اقترن بالفاء كان فيه مبالغة)؛ لأن التقديم حين يقترن بالفاء، تُشعِر الفاء بشرط مقدَّر ـ كما سبق في تلك القاعدة ـ ، فتكون قريبة من هذا المعنى في هذه القاعدة: (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقييد).

١٣ـ قاعدة: (تَقْدِيمَ المَجْرُورِ كَثِيراً مَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الشَّرْطِ).

أو بعبارة أخرى: (المجرور إذا قُدِّم قد يفيد معنى قريباً من الشرطية).

أو (المجرور إذا قُدِّم على عامله قد يفيد التعليل).

١ـ هذه القاعدة ذكرها الإمام ابن عاشور في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ المُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، فقال: (﴿لأَقْعُدَنَّ﴾ [الأعراف: ١٦]، لام القسم: قصد تأكيد حصول ذلك وتحقيق العزم عليه.

وقدم المجرور على عامله لإفادة معنى التعليل، وهو قريب من الشرط فلذلك استحق التقديم فإن المجرور إذا قدم قد يفيد معنى قريباً من الشرطية، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كما تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيكُمْ) [3] في رواية جزم تكونوا مع عدم معاملة عامله معاملة جواب الشرط بعلامة الجزم فلم يرو (يولى) إلا بالألف في آخره على عدم اعتبار الجزم. وذلك يحصل من الاهتمام بالمتعلق، إذ كان هو السبب في حصول المتعلق به، فالتقديم للاهتمام، ولذلك لم يكن

---

(١) . هذا الحديث لا يصح مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ذكره الفتني في (تذكرة الموضوعات): ١٨٢، وقال: فِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ وَوَاضِع هُوَ يحيا بن هَاشم، وَله طَرِيق فِيهِ مَجَاهِيل. وقال الشوكاني في (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة): ٢١٠: فِي إِسْنَادِهِ: وَضَّاعٌ. وَفِيهِ: انْقِطَاعٌ.

(٢) . التحرير والتنوير ٣٠: ٤١٨.

(٣) . سبق تخريجه في القاعدة السابقة: (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقييد).

هذا التقديم منافساً لتصدير لام القسم في جملتها، على أنا لا نلتزم ذلك فقد خولف في كثير من كلام العرب) [1].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ٦١] قال أيضاً: (والفاء في قوله: ﴿فادع﴾ [البقرة: ٦١]، يجوز أن تكون مؤكدة لفاء التفريع التي قبلها، ويجوز أن تكون مضمنة معنى الجزاء لما في تقديم المجرور من مشابهة معنى الشرط كما في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]) [2].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩] قال: (فقوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾ ظرف، والأظهر أنه معمول لعامل محذوف يقدر بنحو:اذكر يوم يجمع الله الرسل، أو يقدر له عامل يكون بمنزلة الجواب للظرف؛ لأن الظرف إذا تقدم يعامل معاملة الشرط في إعطائه جواباً.

وقد حذف هذا العامل لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من التهويل، تقديره يوم يجمع الله الرسل يكون هول عظيم لا يبلغه طول التعبير فينبغي طيه. ويجوز أن يكون متعلقاً بفعل، ﴿قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا..﴾ إلخ، أي أن ذلك الفعل هو المقصود من الجملة المستأنفة. وأصل نظم الكلام:يجمع الله الرسل يوم القيامة فيقول الخ.فغير نظم الكلام إلى الأسلوب الذي وقع في الآية للاهتمام بالخبر، فيفتتح بهذا الظرف المهول وليورد الاستشهاد في صورة المقاولة بين الله والرسل. والمقصود من الكلام هو ما يأتي بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة:١١٦] وما بينهما اعتراض. ومن البعيد أن يكون الظرف متعلقا بقوله: ﴿لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة:١٠٨] لأنه لا جدوى في نفي الهداية في يوم القيامة، ولأن جزالة الكلام تناسب استئنافه، ولأن تعلقه به غير واسع المعنى.

ومثله قول الزجاج:إنه متعلق بقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ﴾ [المائدة:١٠٨] على أن ﴿يوم﴾ مفعول لأجله، وقيل: بدل اشتمال من اسم الجلالة في قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ﴾ [المائدة:١٠٨] لأن جمع الرسل مما يشتمل

([1]). التحرير والتنوير ٨: ٤٦.

([2]). التحرير والتنوير ٢٥: ٦١.

عليه شأن الله، فالاستفهام في قوله: ﴿مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩]، مستعمل في الاستشهاد. ينتقل منه إلى لازمه، وهو توبيخ الذين كذبوا الرسل في حياتهم أو بدلوا وارتدوا بعد مماتهم) [١].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦] قال: (ولما كانت الواو اعتراضية لم يكن إشكال في وقوع فاء الجواب بعدها. والفاء إما أن تكون فصيحة، والتقدير: إذا علمتم الأوصاف لهذا الرحيق فليتنافس فيه المتنافسون، أو التقدير: وفي ذلك فلتتنافسوا فليتنافس فيه المتنافسون، فتكون الجملة في قوة التذييل؛ لأن المقدر هو تنافس المخاطبين، والمصرح به تنافس جميع المتنافسين، فهو تعميم بعد تخصيص، وإما أن تكون الفاء فاء جواب لشرط مقدر في الكلام يؤذن به تقديم المجرور؛ لأنَّ تقديم المجرور كثيراً ما يُعَامل معاملة الشَّرط.

كما روي قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كما تَكُونُوا يُوَلَّ عَلَيكُمْ) [٢] بجزم (تَكُونُوا) و(يُوَلَّ)، فالتقدير: إن علمتم ذلك فليتنافس فيه المتنافسون. وإما أن تكون الفاء تفريعا على محذوف على طريقة الحذف على شريطة التفسير، والتقدير: وتنافسوا صيغة أمر في ذلك، فليتنافس المتنافسون فيه، ويكون الكلام مؤذناً بتوكيد فعل التنافس لأنه بمنزلة المذكور مرتين، مع إفادة التخصص بتقديم المجرور) [٣].

١٤ـ قاعدة: (الفِعلانِ إذَا كانَا مُتَقَارِبَيْ المَعنَى فَلَكَ أنْ تُقَدِّمَ وتُؤَخِّرَ)

١ـ ذكر هذه القاعدة الإمام القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، فقال: (وقد قيل: هو على التقديم والتأخير، وتقديره انشق القمر واقتربت الساعة، قاله ابن كيسان. وقد مر عن الفراء أن الفعلين إذا كانا متقاربي المعنى فلك أن تقدم وتؤخر عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى﴾) [٤].

٢ـ وعند قوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] قال أيضاً: (وعن ابن عباس أيضاً في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى﴾ أن معناه أن الله تبارك وتعالى ﴿دَنا﴾ من محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿فَتَدَلَّى﴾. وروى نحوه أنس بن مالك عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والمعنى دنا منه أمره وحكمه. وأصل التدلي النزول إلى الشيء حتى يقرب منه فوضع موضع القرب، قال لبيد:

---

[١]. التحرير والتنوير ٧: ٩٨.

[٢]. سبق تخريجه في القاعدة (١٢): (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقييد)، ص ١٠٤.

[٣]. التحرير والتنوير ٣٠: ٢٠٧.

[٤]. الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢٦.

فتدليت عليه قافلاً ... وعلى الأرض غيابات الطفل

وذهب الفراء إلى أن الفاء في ﴿فَتَدَلَّى﴾ بمعنى الواو، والتقدير ثم تدلى جبريل عليه السلام ودنا. ولكنه جائز إذا كان معنى الفعلين واحداً أو كالواحد قدمت أيهما شئت، فقلت فدنا فقرب وقرب فدنا، وشتمني فأساء وأساء فشتمني، لان الشتم والإساءة شي واحد. وكذلك قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ المعنى والله أعلم: انشق القمر واقتربت الساعة.

وقال الجرجاني: في الكلام تقديم وتأخير أي تدلى فدنا، لأن التدلي سبب الدنو. وقال ابن الأنباري: ثم تدلى جبريل أي نزل من السماء فدنا من محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقال ابن عباس: تدلى الرفرف لمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة المعراج فجلس عليه ثم رفع فدنا من ربه.

ومن قال: المعنى فاستوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى قد يقول: ثم دنا محمد من ربه دنو كرامة فتدلى أي هوى للسجود. وهذا قول الضحاك. قال القشيري: وقيل على هذا تدلى أي تدلل، كقولك تظني بمعنى تظنن، وهذا بعيد، لأن الدلال غير مرضي في صفة العبودية) [١].

وعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ قال الإمام الطبري: (يقول تعالى ذكره: ثم دنا جبريلُ من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلَّى إليه، وهذا من المؤخَّر الذي معناه التقديم، وإنما هو: ثم تدلَّى فدنا، ولكنه حَسُنَ تقديم قوله: ﴿دَنَا﴾، إذْ كان الدُّنوُّ يدلُّ على التدلِّي والتدلِّي على الدنوِّ، كما يقال: زارني فلان فأحسن، وأحسن إليّ فزارني وشتمني فأساء، وأساء فشتمني لأن الإساءة هي الشتم: والشتم هو الإساءة) [٢].

وقال الدكتور حجاج أنور عبد الكريم: (ذهب الكوفيون ـ ووافقهم بعض البصريين ـ إلى أن الفاء قد تجيء لمطلق الجمع، كالواو تماماً، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً، وقيّد ذلك الجرمي بالأماكن والمطر على وجه الخصوص، نحو قولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاؤهما في وقتٍ واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد.

٣ـ ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنه لما كان البأس سابقاً في الوجود على الإهلاك، واقعاً قبله، وهو في الآية مؤخر عنه،

---

(١) . الجامع لأحكام القرآن ١٧: ٨٩.

(٢) . جامع البيان ٢٢: ١٣.

ذهب بعض النحاة ومنهم الفراء إلى جواز أن تكون الفاء في الآية لمطلق الجمع كالواو، فلا تفيد الترتيب، وأن المعنى على تقدير: أهلكناها وجاءها بأسنا.

وأجاب المانعون عن ذلك بعدة أجوبة: منها أن الآية على تقدير محذوف، والمعنى: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، وعليه فالفاء على بابها من الدلالة على الترتيب المعنوي، إذ مجيء البأس تال لإرادة الإهلاك. ومنها أن الفاء في الآية للترتيب الذكرى الذي منه عطفُ مفصلٍ على مجملٍ، هو هو في المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً. فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً﴾ [الواقعة: ٣٥ - ٣٦]، وهذا مما تنفرد به الفاء.

ومن هذه الآيات أيضاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨]، والمقصود ـ على أحد الوجوه ـ جبريل عليه السلام، فقد ذهب بعض النحاة والمفسرين إلى أن الفاء في (فتدلى) بمعنى الواو؛ لأنها لا تفيد الترتيب، والتقدير: ثم دنا وتدلى؛ إذ التدلِّي، وهو النزول، سابق على الدُنُوَ، سببٌ له، والدنو، وهو القرب، تالٍ للتدلي ناتجٌ عنه. كما ذهب الفراء في توجيه ذلك إلى أنه لما كان معنى الفعلين واحداً، أو كالواحد، جاز تقديم أيهما على الآخر، فيقال: دنا فقرُب، وقَرُب فدنا، كما يقال: شتمني فأساء، وأساء فشتَمَني؛ لأن الإساءة والشتم شيء واحد، فدخول الفاء هنا ـ إذن ـ ليس موجباً للافتراق، بل قد تكون الفاء بمعنى الواو. وإذا كان من المقرر لدى النحاة أن عطف المرادف هو من خصائص الواو، ففي هذا دليل على كون الفاء هنا بمعنى الواو.

٤ـ ومن الآيات الأخرى التي يمكن أن تُحْمَل فيها الفاء على أنها بمعنى الواو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ. وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ [هود: ٧٠ ـ ٧١]؛ لأنه إذا ما حملنا الضحك في هذه الآية على حقيقته المعروفة المتبادرة إلى الذهن، أو على أنه بمعنى التعجب من هذه البشرى لكبر سنها وسن زوجها؛ بدليل الآية التالية، على ما ذكر جمهور اللغويين والمفسرين، فإن الفاء في (فبشرناها) سوف لا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً؛ لأن الأصل أن الضحك على كلا المعنيين السابقين مترتب على البشارة، وأن البشارة متقدمة في المعنى على الضحك بهذين المفهومين.

أما إذا حملنا الفعل (ضحكت) على أن معناه: حاضت، كما يرى بعض العلماء؛ إذ الضحك من أسماء الحيض، فالفاء على بابها من الدلالة الترتيب والسببية. والتوجيه الأول عندي هو الأقرب والأرجح؛ بدليل تقدم البشارة وتأخر الإقبال والصكّ على الوجه المعطوفين بالفاء من الدالة

على الترتيب والتعقيب في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ. فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٨- ٢٩]، مع أن القصة في السورتين واحدة) [١].

وأنتقل إلى المبحث الرابع من الفصل الثاني: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين.







---

(١) . باختصار من مقال: (نيابة الفاء عن الواو)، للدكتور حجاج أنور عبد الكريم، في موقع الألوكة، وهذا رابط المقال: http://www.alukah.net/literature_language/0/81936/ .

المبحث الرابع: قواعد في أغراض التقديم والتأخير

في هذا المبحث سأكمل القواعد المتعلقة بالتقديم والتأخير عند المفسرين، وسأذكر في هذا المبحث ست قواعد، أولها: (تَأْخِيرُ مَا حَقُّهُ التَّقدِيمُ يُورِثُ النَّفْسَ تَرَقُّباً لِوُرُودِه، وتَشَوُّقاً إلَيه) .

ثم سأذكر قاعدة: (مِنْ مُوجِبَاتِ التَّقدِيمِ: كَوْنُ المُقَدَّمِ يَتَضَمَّنُ جَوَاباً لِرَدِّ طَلَبٍ طَلَبَهُ المُخَاطَب).

ثم قاعدة: (التَّقدِيمُ لا يَكُونُ لأجلِ الفَاصِلَةِ فَقَطْ)، حيث يظهر في هذه القاعدة أن التقديم له أغراض عدة، ولا يصح أن يكون سببه هو مجرد مراعاة الفاصلة. فالتقديم أو التأخير في القرآن إنما هو لمراعاة المعنى قبل أن يكون لمراعاة اللفظ؛ لأن مراعاة (المعنى) هو الأساس وليس (اللفظ)، والكلام البليغ لا يخل بـ(المعنى) على حساب (اللفظ)، بل يجمع بين جمال (المعنى) و(اللفظ)، فكيف بالقرآن أبلغ الكلام!

ثم قاعدة: (تَقدِيمُ الجُمَلِ عن مَوَاضِعِ تَأْخِيرِها لِتَوفِيرِ المَعَانِي).

ثم سأذكر قاعدة: (قَدْ يَختَلِفُ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ لاختِلافِ المَقَام). فرُبَّما قَدَّمَ الله في موضع ما أخَّره في موضع آخر، أو أخَّر في آية ما قدَّمه في آية أخرى، وذلك لاختلاف المقام بين الآيتين. فتمام البلاغة والبيان في هذا أن يختلف التقديم والتأخير مراعاةً للمقام والسياق الذي جاء الكلام لأجله.

ثم سأذكر قاعدة: (فِي مَقَامِ الاستِدلالِ يُقَدَّمُ الجَلِيّ ويُؤَخَّرُ الأجلى). كما في قوله تعالى في الاحتجاج على بطلان عبادة المشركين لغير الله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]. فقد بدأ بذكر الأرض فقال: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فبدأ بالأمر الجلي، ثم ترقَّى إلى الأمر الأجلى والأوضح فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾، فلا يمكن لهم أن يدَّعوا أنَّ لهم شِرْكاً في السموات، فكان ذلك أوضح في الدلالة على بطلان عبادتهم، فأخَّر الأجلى ليكون ذلك حاسماً وقاطعاً لجدالهم والله أعلم.

وأبدأ مستعيناً بالله تعالى بذكر القاعدة الأولى في هذا المبحث:

١٥ـ قاعدة: (تَأْخِيرُ مَا حَقُّهُ التَّقدِيمُ يُورِثُ النَّفْسَ تَرَقُّباً لِوُرُودِه، وتَشَوُّقاً إلَيه).

١ـ هذه القاعدة ذكرها الإمام أبو السعود (المتوفَّى ٩٨٢هـ) في تفسيره فقال عند قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الارض فِرَاشاً﴾ [البقرة: ٢٢]: (وجعل بمعنى صيَّر، والمنصوبان بعده مفعولاه، وقيل: هي بمعنى خلق، وانتصابُ الثاني على الحالية والظرفُ متعلقٌ به على التقديرين.

وتقديمُه على المفعول الصريح لتعجيل المَسَرَّة ببيان كون ما يعقُبه من منافع المخاطبين، وللتشويق إليه، لأن النفسَ عند تأخيرِ ما حقُّه التقديمُ لا سيما عند الإشعار بمنفعته تبقى مترقبةً له، فيتمكن لديها عند ورودِه عليها فضلُ تمكن، أو لما في المؤخَّر وما عطف عليه من نوع طول. فلو قدم لفات تجاوبُ أطرافِ النظم الكريم) [١].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِي الآخرة عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٤] قال أيضاً: (وهو عذابُ النار لما أن سببه أيضاً وهو ما حُكي من ظلمهم كذلك في العِظَم، وتقديمُ الظرف في الموضعين للتشويق إلى ما يذكر بعدَه من الخزي والعذاب لما مر من أن تأخيرَ ما حقه التقديمُ موجبٌ لتوجه النفس إليه فيتمكن فيها عند وروده فضلَ تمكنٍ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ﴿وَأَنزَلَ لَكُمْ مّنَ الانعام ثمانية أزواج﴾ [الزمر: ٦] إلى غير ذلك) [٢].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً﴾ [النحل: ١١٢] قال أيضاً: (قيل: ضرْبُ المثل صنعُه واعتمالُه، وقد مرَّ تحقيقُه في سورة البقرة، ولا يتعدى إلا إلى مفعول واحدٍ وإنما عُدّيَ لاثنين لتضمينه [٣] معنى الجعْل، وتأخيرُ قريةً مع كونها مفعولاً أولاً لئلا يحولَ المفعولُ الثاني بينها وبين

---

(١) . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ١: ٦١.

(٢) . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ١: ١٤٩.

(٣) . التضمين: هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيُعطَى حُكْمه ويُعَامل معاملته. أو إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه. وفائدته: أن تؤدي كلمة مُؤدى كلمتين.

قال الزركشي في البرهان: (التضمين وهو إعطاء الشيء معنى الشيء تارةً يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، فأما في الأسماء، فهو: أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلَّا الحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]. ضمن حقيق معنى حريص، ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه.

وأما الأفعال فأن تُضمن فعلاً معنى فعل آخر ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصح تعديه به.

واختلفوا أيهما أولى، فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحروف أولى.

وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر، مثاله قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ [الإنسان: ٦]. فضمن يشرب معنى يرتوي؛ لأن (يشرب) لا يتعدى بالباء، فلما تضمن (يشرب) معنى (يرتوي) دخلت الباء، وإلا فيشرب يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ: الشرب والري معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد.

وقيل: التجوز في الحرف وهو الباء فإنها بمعنى (من)، وقيل: لا مجاز أصلاً، بل العين هاهنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء لا إلى الماء نفسه). البرهان ٣: ٣٣٨.

والغرض من التضمين هو الإيجاز مع إفادة أكثر من معنى.

والقرينة التي تدل عليه هي: تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف، أو تعديته بغير حرفه المعتاد، أو يتعدى لمفعول واحد عداه لمفعولين، أو يتعدى لمفعولين عداه لواحد، أو لازم عداه، أو متعد جعله لازماً. انظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم ١: ١١٥.

ومن الأمثلة على التضمين:

قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ﴾ [يس: ٦٦]، ضمن (استبق) معنى (ابتدر) فصار متعدياً بعد أن كان لازماً.

وقوله: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، تضمن معنى (دخل) فتعدى بالحرف بعد أن كان معدياً بنفسه.

وقوله: ﴿أَلَا إِنَّ عَاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٠]، أي كفروا بربهم على تضمين (جحدوا) فتعدى بنفسه بعد أن كان متعدياً بحرف الجر.

وقوله: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، يعني تهوي لهم، فتضمن (تهوي) معنى (تميل) فتعدى بإلى بعد أن كان متعدياً باللام.

وقوله: ﴿فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، تضمن (أمات) معنى (ألبث)، أي ألبثه الله مائة عام مماتاً، قال ابن هشام: فإن المتبادر انتصاب مئة بأماتهُ، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتد، والصوابُ: أن يضمَّنَ أماتهُ معنى ألبثهُ، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعقلناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقوله: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤]، زوَّج يتعدى إلى مفعولين، وعدي إلى الثاني بالباء، لتضمنه معنى (قرناهم).

وقوله: ﴿وَفَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ٩٥]، يجوز في (أجراً) أن يكون مفعولاً به على تضمين (فضَّل) معنى (منح).

وتضمين فعل الظن معنى فعل اليقين في الأمور المحققة قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، و ﴿وَرَأَى المُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، و﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ [ص: ٢٤] و﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨].

صفتِها وما يترتب عليها، إذ التأخيرُ عن الكل مُخِلٌّ بتجاذب أطرافِ النظم وتجاوبها، ولأن تأخيرَ ما حقُّه التقديمُ مما يورث النفسَ ترقباً لوروده وتشوقاً إليه، لا سيما إذا كان في المقدَّم ما يدعو إليه، فإن المثلَ مما يدعو إلى المحافظة على تفاصيل أحوالِ ما هو مثلٌ فيتمكن المؤخرُ عند ورودِه لديها فضلَ تمكنٍ، والقريةُ إما محققةٌ في الغابرين، وإما مقدرةٌ أي جعلها مثلاً لأهل مكة خاصةً، أو لكل قوم أنعم الله تعالى عليهم فأبطرتهم النعمةُ ففعلوا ما فعلوا فبدل الله تعالى بنعمتهم نقمةً ودخل فيهم أهلُ مكةَ دخولاً أولياً) [1].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠] قال: (وكلُّ واحد من الظرفين متعلقٌ به أو بمحذوفٍ وقعَ حالاً من مفعولِه المنكر إذلو تأخرَ لكانَ صفةً لهُ.

وتقديمها على المفعول مع أن حقهما التأخيرُ عنه لما مر غير مرة من الاعتناء بشأ المقدمِ والتشويقِ إلى المؤخرِ، فإنَّ النفسَ عند تأخيرِ ما حقه التقديمُ لا سيَّما عند كونِ المقدم منبئاً عن منفعة للسامع تبقى مترقبةً لورود المؤخَّرِ، فيتمكن فيها عند الورود فضل تمكن.

وأما تقديمُ اللامِ على (في) فلما أنه المنبيءُ عما ذُكر من المنفعة فالاعتناءُ بشأنه أتمُّ، والمسارعةُ إلى ذكره أهمُّ.

قال الراغب: الظن متردد بين اليقين والشك، فمتى رئي إلى اليقين أقرب استعمل مع أنَّ المشددة، ومتى رأي إلى الشك أقرب استعمل مع أنْ المخففة نحو: ظننت أن يخرج.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢]، فذهب بعضهم إلى أن على هنا بمعنى (من)، وذهب البصريون في هذا إلى التضمين، أي: إذا (حكموا) على الناس في الكيل.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، قال الزمخشري: أي ولا (تقتحم) عيناك مجاوزتين إلى غيرهم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي ولا (تضموها) إليها آكلين.

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أُوِّلت الآية على تضمين تتلو معنى: (تتقول).

وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدي بإلى مثل: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفثَ فلانٌ بامرأته.

وقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، قيل أن (من) مرادفة (على)، وقيل: على التضمين، أي منعناه منهم بالنَّصر.

وأمثلة التضمين كثيرة في القرآن الكريم. يُنظَر: مغني اللبيب ١: ٢٦٠ و ١: ١٢١، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٨١، والبرهان ٣: ٣٣٨. والتضمين النحوي في القرآن الكريم ١: ١٧٧.

(١) . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٥: ١٤٥.

هذا وقد قيلَ إنَّ الجعلَ متعدَ إلى مفعولين ثانيهما أحدُ الظرفين على أنه مستقر قُدّم على الأول والظرفُ الآخَرُ إما لغوٌ متعلقٌ بالجعل أو بالمحذوف الواقع حالاً من المفعول الأولِ كما مر.

وأنت خبيرٌ بأنه لا فائدةَ معتدَّ بها في الإخبار بجعل المعايشِ حاصلةً لهم أو حاصلةً في الأرض) [1].

٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال الشيخ إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي (المتوفَّ ١١٢٧هـ): ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾ تقديم الظرف على القائم مقام الفاعل للتشويق فإن ما حقه التقديم إذا أخر تبقى النفس مترقبة إليه فيتمكن عندها وقت وروده فضل تمكن [2].

٦ـ وعند قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَسالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِها فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْحَقَّ وَالْباطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثالَ﴾ [الرعد: ١٧] قال الشيخ ابن عاشور: (جملة ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ﴾ معترضة بين جملة ﴿فَاحتَمَلَ﴾ إلخ وجملة ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ﴾ إلخ. وهذا تمثيل آخر، ورد استطراداً عقب ذكر نظيره، يفيد تقريب التمثيل لقوم لم يشاهدوا سيول الأودية من سكان القرى، مثل أهل مكة وهم المقصود، فقد كان لهم في مكة صواغون كما دل عليه حديث الإذخر.

فقرب إليهم تمثيل عدم انتفاعهم بما انتفع به غيرهم بمثل ما يصهر من الذهب والفضة في البواتق، فإنه يقذف زبداً ينتفي عنه وهو الخبث، وهو غير صالح لشيء في حين صلاح معدنه لاتخاذه حلية أو متاعاً.

وفي الحديث (كَمَا يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ) [3]، فالكلام من قبيل تعدد التشبيه القريب، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ [البقرة: ١٧]، ثم قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ﴾ [سورة البقرة: ١٩].

وأقرب إلى ما هنا قول لبيد:

---

(1) . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣: ٢١٤.

(2) . روح البيان ١: ٢٤٤.

(3) . رواه البخاري في كتاب فضائل المدينة، باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس (١٨٧١)، ومسلم في كتاب الحج، باب المدينة تنفي شرارها (١٣٨٢).

فَتَنَازَعَا سَبِطاً يَطِيرُ ظِلَالُهُ ... كَدُخَانِ مُشْعَلَةٍ يشبُّ ضِرَامُهَا

مَشْمُولَةٍ غُلِثَتْ بِنَابِتِ عَرْفَجٍ ... كَدُخَانِ نَارٍ سَاطِعٍ أَسْنَامُهَا [١]

وأفاد ذلك في هذه الآية قوله: ﴿زَبَدٌ مِثْلُهُ﴾.

وتقديم المسند على المسند إليه في هذه الجملة للاهتمام بالمسند لأنه موضع اعتبار أيضاً ببديع صنع الله تعالى إذ جعل الزبد يطفو على أرق الأجسام وهو الماء وعلى أغلظها وهو المعدن فهو ناموس من نواميس الخلقة. فبالتقديم يقع تشويق السامع إلى ترقب المسند إليه) [٢].

٧ـ وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [القلم:٣٤] قال أيضاً:

(وتقديم المسند على المسند إليه للاهتمام بشأن المتقين ليسبق ذكر صفتهم العظيمة ذكر جزاءها.

واللام للاستحقاق. و﴿عِنْدَ﴾ ظرف متعلق بمعنى الكون الذي يقتضيه حرف الجر، ولذلك قدم متعلقه معه على المسند إليه لأجل ذلك الاهتمام.

وقد حصل من تقديم المسند بما معه طول يثير تشويق السامع إلى المسند إليه) [٣].

وهكذا يتبين أنَّ تأخير ما حقه التقديم يُورِث النفسَ ترقباً لوروده، وتشوقاً إليه.

١٦ـ قاعدة: (مِنْ مُوجِبَاتِ التَّقْدِيمِ: كَوْنُ المُقَدَّمِ يَتَضَمَّنُ جَوَاباً لِرَدِّ طَلَبٍ طَلَبَهُ المُخَاطَب)

هذه القاعدة ذكرها الإمام ابن عاشور في تفسيره فقال عند قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَماً وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]: (ومن موجبات التقديم كون المقدم يتضمن جواباً لرد طلب طلبه المخاطب، كما أشار إليه صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبّاً﴾ [الأنعام: ١٦٤] في هذه السورة. والهمزة للاستفهام الإنكاري: أي ظننتم ذلك فقد ظننتم منكراً.

وتقديم ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ﴾ على ﴿أَبْتَغِي﴾ لأن المفعول هو محل الإنكار. فهو الحقيق بموالاة همزة الاستفهام الإنكاري، كما تقدم في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً﴾ [الأنعام: ١٤] في هذه السورة) [٤].

---

[١]. ديوان لبيد بن ربيعة: ١٧٠.

[٢]. التحرير والتنوير ١٣: ١١٨.

[٣]. التحرير والتنوير ٢٩: ٩٠.

[٤]. التحرير والتنوير ٨: ١٤.

وعند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]: قال: (والاستفهام للإنكار. وقدم المفعول الأول لـ﴿أتخذ﴾على الفعل وفاعله ليكون موالياً للاستفهام لأنه هو المقصود بالإنكار لا مطلق اتخاذ الولي.

وشأن همزة الاستفهام بجميع استعمالاته أن يليها جزء الجملة المستفهم عنه كالمنكر هنا.

فالتقديم للاهتمام به، وهو من جزئيات العناية التي قال فيها عبد القاهر أن لا بد من بيان وجه العناية.

وليس مفيداً للتخصيص في مثل هذا لظهور أن داعي التقديم هو تعيين المراد بالاستفهام فلا يتعين أن يكون لغرض غير ذلك) [١].

١٧ـ قاعدة: (التَّقدِيمُ لا يَكُونُ لأجلِ الفَاصِلَةِ فقط).

الفواصل القرآنية من بلاغة القرآن وإعجازه، وهي تُضفي على الكلام زينةً وجمالاً، لكن هذا لا يعني أن التقديم أو التأخير حصل في القرآن مراعاةً للفاصلة فقط.

فالتقديم أو التأخير في القرآن إنما هو لمراعاة المعنى قبل أن يكون لمراعاة اللفظ؛ لأن مراعاة (المعنى) هو الأساس وليس (اللفظ)، والكلام البليغ لا يخل بـ(المعنى) على حساب (اللفظ)، بل يجمع بين جمال (المعنى) و(اللفظ)، فكيف بالقرآن أبلغ الكلام!

وقد عرَّف الإمام ابن عاشور رحمه الله الفواصل القرآنية بأنها (الكلمات التي تتماثل في أواخر حروفها أو تتقارب، مع تماثل أو تقارب صيغ النطق بها، وتكرر في السورة تكرراً يؤذن بأن تماثلَها أو تقاربَها مقصودٌ من النظم في آيات كثيرة متماثلة، تكثر وتقل، وأكثرها قريب من الأسجاع في الكلام المسجوع.

والعبرة فيها بتماثل صيغ الكلمات من حركات وسكون وهي أكثر شبها بالتزام ما لا يلزم في القوافي. وأكثرها جار على أسلوب الأسجاع.

والذي استخلصته أيضاً أن تلك الفواصل كلها منتهى آيات ولو كان الكلام الذي تقع فيه لم يتم فيه الغرض المسوق إليه، وأنه إذا انتهى الغرض المقصود من الكلام ولم تقع عند انتهائه فاصلة لا يكون منتهى الكلام نهاية آية إلا نادراً، كقوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، فهذا

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ١٥٦.

المقدار عد آية وهو لم ينته بفاصلة، ومثله نادر. فإن فواصل تلك الآيات الواقعة في أول السورة أقيمت على حرف مفتوح بعده ألف مد بعدها حرف، مثل: شقاق، مناص، كذاب، عجاب.

وفواصل بنيت على حرف مضموم مشبع بواو. أو على حرف مكسور مشبع بياء ساكنة، وبعد ذلك حرف، مثل: ﴿أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ [ص:٦٨]، ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ﴾ [الإسراء: ٤٧] ﴿نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤] ﴿مِنْ طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢].

فلو انتهى الغرض الذي سيق له الكلام وكانت فاصلة تأتي بعد انتهاء الكلام تكون الآية غير منتهية ولو طالت، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤] إلى قوله ﴿وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤] فهذه الجمل كلها عدت آية واحدة) (١).

قال الإمام القرطبي: (الفواصل حلية وزينة للكلام المنظوم، ولولاها لم يتبين المنظوم من المنثور. ولا خفاء أن الكلام المنظوم أحسن، فثبت بذلك أن الفواصل من محاسن الكلام المنظوم، فمن أظهر فواصله بالوقوف عليها فقد أبدى محاسنه، وترك الوقوف يخفي تلك المحاسن، ويشبه المنثور بالمنظوم، وذلك إخلال بحق المقروء) (٢).

وفي تفسير المنار: (إن كل كلمة في القرآن موضوعة في موضعها اللائق بها، فليس فيه كلمة تقدمت ولا كلمة تأخرت لأجل الفاصلة؛ لأن القول برعاية الفواصل إثبات للضرورة، كما قالوا في كثير من السجع والشعر: إنه قدم كذا وأخر كذا لأجل السجع ولأجل القافية.

والقرآن ليس بشعر، ولا التزام فيه للسجع، وهو من الله الذي لا تعرض له الضرورة، بل هو على كل شيء قدير، وهو العليم الحكيم الذي يضع كل شيء في موضعه.

وما قال بعض المفسرين مثل هذا القول إلا لتأثرهم بقوانين فنون البلاغة وغلبتها عليهم في توجيه الكلام، مع الغفلة في هذه النقطة عن مكانة القرآن في ذاته، وعدم الالتفات إلى ما لكل كلمة في مكانها من التأثير الخاص عند أهل الذوق العربي) (٣).

وقال الإمام ابن عاشور: (واعلم أن هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز لأنها ترجع إلى محسنات الكلام وهي من جانب فصاحة الكلام فمن الغرض البلاغي الوقوف عند الفواصل

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٧٥.

(٢) . الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٢٠٧.

(٣) . تفسير المنار ٢: ١١.

لتقع في الأسماع فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر بالقوافي في الشعر وبالأسجاع في الكلام المسجوع. فإن قوله تعالى: ﴿إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ. فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ. ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ. مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٧١ـ ٧٤] إلى آخر الآيات. فقوله: ﴿فِي الحَمِيمِ﴾ [غافر: ٧٢] متصل بقوله: ﴿يُسْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١] وقوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣] متصل بقوله: ﴿تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] وينبغي الوقف عند نهاية كل آية منها.

وقوله تعالى: ﴿وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤] آية.وقوله: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ ابتداء الآية بعدها في سورة هود [٥٥].

ألا ترى أن من الإضاعة لدقائق الشعر أن يلقيه ملقيه على مسامع الناس دون وقف عند قوافيه، فإن ذلك إضاعة لجهود الشعراء، وتغطية على محاسن الشعر، وإلحاق للشعر بالنثر.

وإن إلقاء السجع دون وقوف عند أسجاعه هو كذلك لا محالة. ومن السذاجة أن ينصرف ملقي الكلام عن محافظة هذه الدقائق فيكون مضيعاً لأمر نفيس أجهد فيه قائله نفسه وعنايته. والعلة بأنه يريد أن يبين للسامعين معاني الكلام، فضول، فإن البيان وظيفة ملقي درس لا وظيفة منشد الشعر، ولو كان هو الشاعر نفسه.

وفي «الإتقان» عن أبي عمرو قال بعضهم: الوقف على رؤوس الآي سنة. وفيه عن البيهقي في شعب الإيمان: الفضل الوقف على رؤوس الآيات وان تعلقت بما بعدها اتباعا لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته، وفي سنن أبي داود عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١] ثم يقف. ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، ثم يقف ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم يقف.

على أن وراء هذا وجوب اتباع المأثور من تحديد الآي كما قال ابن العربي والزمخشري، ولكن ذلك لا يصدنا عن محاولة ضوابط تنفع الناظر وإن شذ عنها ما شذ.

ألا ترى أن بعض الحروف المقطعة التي افتتحت بها بعض السور قد عد بعضها آيات مثل. ﴿الم﴾. ﴿المص﴾. ﴿كهيعص﴾. ﴿عسق﴾. ﴿طسم﴾. ﴿يس﴾. ﴿حم﴾. ﴿طه﴾ . ولم تعد ألر. ألمر. طس. ص. ق. ن. آيات.

وآيات القرآن متفاوتة في مقادير كلماتها فبعضها أطول من بعض ولذلك فتقدير الزمان بها في قولهم: مقدار ما يقرأ القارئ خمسين آية مثلا، تقدير تقريبي، وتفاوت الآيات في الطول تابع لما يقتضيه مقام البلاغة من مواقع كلمات الفواصل على حسب ما قبلها من الكلام) [1].

وقال: (وكان لفصاحة ألفاظه وتناسبها في تراكيبه وترتيبه على ابتكار أسلوب الفواصل العجيبة المتماثلة في الأسماع، وإن لم تكن متماثلة الحروف في الأسجاع، كان لذلك سريع العلوق بالحوافظ، خفيف الانتقال والسير في القبائل، مع كون مادته ولحمته هي الحقيقة دون المبالغات الكاذبة والمفاخرات المزعومة.

فكان بذلك له صولة الحق وروعة لسامعيه، وذلك تأثير روحاني وليس بلفظي ولا معنوي.

وقد رأيت المحسنات في البديع جاءت في القرآن أكثر مما جاءت في شعر العرب، وخاصة الجناس كقوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾ [الكهف: ١٠٤].

والطباق كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج:٤]

وقد ألف ابن أبي الإصبع كتاباً في بديع القرآن. وصار لمجيئه نثرا أدباً جديداً غضاً ومتناولاً لكل الطبقات.

وكان لبلاغته وتناسقه نافذ الوصول إلى القلوب حتى وصفوه بالسحر وبالشعر ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾ [الطور:٣٠]) [2].

فللنص القرآني خصوصيته المتفردة في كلماته ومفرداته، وفي تراكيبه وجمله، وفي سوره وآياته، في نظمه، ورسمه، في تقسيم الآيات، في فَصْله ووصْله، في بلاغاته وفواصله، وفي كل ما يتعلق به. فالفواصل تحوي ألواناً إعجازية ودلالية بالغة الجمال، ورائقة السياق [3].

وعند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة ١٢٨] قال الإمام البقاعي: (ولكن المعاني المرادة تارة يظهرها الله تعالى لعبده منحة له وإكراماً، وتارة يخفيها إظهاراً لعجزه ونقصانه ثم يظهرها له في وقت آخر إن صدق في التضرع وإظهار الافتقار والتذلل وأدام الطلب، أو لغيره ممن هو أقل منه علماً وأضعف

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٧٦.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ١١٩.

(٣) . انظر مقال: التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِي الفاصِلَةِ القُرآنِيَّةِ، دراسة بلاغية تطبيقية على حزب المفصل في القرآن الكريم، للدكتور أسامة عبد العزيز جاب الله.

نظراً وفهماً، وإذا تأملت كتابي هذا ظهر لك أن كثيراً من الآيات فسرها على غير المراد منها قطعاً أكابر العلماء، فعلى الإنسان - إذا خفي عليه أمر - أن يقول: لا أعلم، ولا يظن أنه رتب شيء من هذا الكتاب العزيز لأجل الفواصل، فلذلك لا يليق بكلام الله تعالى.

وقد عاب النبي صلى الله عليه وسلم السجع، لأن الساجع يكونُ محطَ نظره الألفاظ، فيدير المعاني عليها ويتبعها إياها، فربما عجز اللفظ عن توفية المعنى؛ روى البخاري في الطب وغيره من صحيحه ومسلم في الديات وأبو داود والنسائي وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة، فقال الذي قضى عليه: كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ»، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ، وفي رواية: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (سجع كسجع الأعراب) [1]. وذلك والله أعلم أنه لو كان نظره إلى المعنى وتصحيحه لأغنى عن هذا السجع ان يقال: كيف أغرم من لاحياة له، ولو قصد السجع وتهذيب المعنى لأتى مما يدل على نفي الحياة التي جعلها محط أمره فإن ما أتى به لا يستلزم نفيها، ولو تقيد بالصحة لاغتنى بنفي النطق عن نفي الاستهلال، فصح بهذا أنه دائر مع تحسين اللفظ صح المعنى أم لا، وينطبع في عقل عاقل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يذم السجع وهو يأتي به ويقصده في القرآن أو في السنة، ولو كان ذلك لأسرعوا الرد عليه.

وذكر أصحاب فتوح البلاد في فتح مكران من بلاد فارس أن الحكم بن عمرو لما فتحها ارسل بالأخماس مع صحار العبدي، فلما قدم على عمر رضي الله عنه سأله عن مكران وكان لا يأتيه أحد إلا سأله عن الوجه الذي يجيء منه فقال: (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هِيَ أَرْضٌ سَهْلُهَا جَبَلٌ، وَمَاؤُهَا وَشَلٌ، وَتَمْرُهَا دَقَلٌ، وَعَدُوُّهَا بَطَلٌ، وَخَيْرُهَا قَلِيلٌ، وَشَرُّهَا طَوِيلٌ، وَالْكَثِيرُ فِيهَا قَلِيلٌ، وَالقَلِيلُ فِيهَا ضَائِعٌ، وَمَا وَرَاءَهَا شَرٌّ مِنْهَا). فَقَالَ: أَسَجَّاعٌ أَنْتَ أَمْ مُخْبِرٌ؟ لَا وَاللهِ لَا يَغْزُوهَا جَيْشٌ لِي أَبَداً [2].

([1]) . رواه البخاري في كتاب الطب، باب الكهانة (٥٧٥٨)، ومسلم في كِتَاب القَسَامَة وَالمُحَارِبين وَالقِصاص وَالدِّيَات، بَاب دِيَة الجَنِينِ، ووجوبِ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الخطأ، وَشِبْهِ العَمْد على عاقِلَةِ الجَانِي (١٦٨١) (١٦٨٢).

([2]) . ذكره الطبري في تاريخ الأمم والملوك ٢: ٥٥٥، وابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأثر: ٥١٢، وابن الأثير في الكامل في التاريخ ٢: ٤٢٥، وأبو الربيع الكلاعي في الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء ٢: ٥٩٦.

فقد جعل الفاروق السجع قسيماً للخبر، فدل على أن التقيد به عيب، لإخلاله بالفائدة أو بتمام الفائدة، ولعله إنما جوز أن يكون مخبراً لأنه انفك عن السجع في آخر كلامه، وكرر لفظ (قليل) فكان ما ظنه، لأنه لو أراد السجع لأمكنه أن يقول والكثير بها ذليل، والقليل بها ضائع كليل، وما وراءها شر منها بأقوم قيل؛ وقد نفى سبحانه عن هذا القرآن المجيد تصويب النظر إلى السجع كما نفى عنه الشعر فإنه تعالى قال: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ. وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١ ـ ٤٢] فكما أن قول الشاعر إتيانه بالكلام موزوناً، فكذلك قول الكاهن إتيانه بالكلام مسجوعاً والقرآن ليس من هذا ولا من هذا.

وإن وقع فيه كل من الأمرين فغير مقصود إليه ولا معول عليه، بل لكون المعنى انتظم به على أتم الوجوه فيؤتى به لذلك، ثم تبين أنه غير مقصود بالانفكاك عنه في كثير من الأماكن بقرينة ليس لها مجانس في اللفظ لتمام المعاني المرادة عندها فيعلم قطعاً عن تكميل المشاكلة ونقصاً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ومما يوجب لك القطع بأن ترتيب هذين الاسمين الشريفين هكذا لغير مراعاة الفواصل قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: ٢٧] وسيأتي إن شاء الله في سورة طه عن الفخر الرازي والقاضي أبي بكر الباقلاني مَنع النظر إلى السجع في الكتاب العزيز نقلاً عن جميع الأشاعرة، وإذا تأملت الفواصل في الإتيان بها تارة بكثرة وتارة بقلة، وتارة تترك بالكلية ويؤتى في كل آية بفاصلة لا توافق الأخرى، علمت أن هذا المذهب هو الصواب ولا سيما آخر سورة (اقرأ) وإذا تأملت كتب اهل العدد أتقنت علم هذا المستند، وإذا تأملت ما قلته في هذا النحو من كتابي: (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور) لم يبق عندك شك في شيء من هذا، فإياك ان تجنح لهذا القول فتكون قد وقعت في أمر عظيم وأنت لا تشعر) [1].

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأُولَى﴾ [الليل: ١٣] قال البقاعي أيضاً: (وليس التقديم لأجل الفاصلة، فقد ثبت بطلان هذا وأنه لا يحل اعتقاده في غير موضع، منها آخر سورة براءة، وأنه لا فرق بين أن يعتقد أن فيه شيئاً موزوناً بقصد الوزن فقط ليكون شعراً، وأن يعتقد أن فيه شيئاً

---

(١) . نظم الدرر ٣: ٤٠٧.

قدم أو أخر لأجل الفاصلة فقط ليكون سجعاً، على أنه لو كان هذا لأجل الفاصلة فقط لكان يمكن أن يقال: للأولى - أو للأولة - والأخرى مثلاً) [1].

١٨ـ قاعدة: (تَقدِيمُ الجُمَلِ عن مَوَاضِع تَأخِيرِها لِتَوفِيرِ المعَانِي)

هذه القاعدة ذكرها الشيخ ابن عاشور في تفسيره فقال: (وفي تقديم جملة: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، على جملة ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى﴾ [القصص: ٨٥]، إعداد لصلاحية الجملة الثانية للمعنيين المذكورين. فهذا من الدلالة على معاني الكلام بمواقعه وترتيب نظامه. وتقديم الجمل عن مواضع تأخيرها لتوفير المعاني) [2].

وقال في المقدمة العاشرة في تفسيره: (إن نظم القرآن مبني على وفرة الإفادة وتعدد الدلالة، فجمل القرآن لها دلالتها الوضعية التركيبية التي يشاركها فيها الكلام العربي كله، ولها دلالتها البلاغية التي يشاركها في مجملها كلام البلغاء ولا يصل شيء من كلامهم إلى مبلغ بلاغتها.

ولها دلالتها المطوية وهي دلالة ما يذكر على ما يقدر اعتماداً على القرينة، وهذه الدلالة قليلة في كلام البلغاء وكثرت في القرآن مثل تقدير القول وتقدير الموصوف وتقدير الصفة.

ولها دلالة مواقع جمله بحسب ما قبلها وما بعدها، ككون الجملة في موقع العلة لكلام قبلها، أو في موقع الاستدراك، أو في موقع جواب سؤال، أو في موقع تعريض أو نحوه. وهذه الدلالة لا تتأتى في كلام العرب لقصر أغراضه في قصائدهم وخطبهم بخلاف القرآن، فإنه لما كان من قبيل التذكير والتلاوة سمحت أغراضه بالإطالة، وبتلك الإطالة تأتى تعدد مواقع الجمل والأغراض.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ [الجاثية:٢٢] بعد قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١] فإن قوله ﴿وَخَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [الجاثية: ٢٢] إلى آخره مفيد بتراكيبه فوائد من التعليم والتذكير، وهو لوقوعه عقب قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] واقع موقع الدليل على أنه لا يستوي من عمل السيئات مع من عمل الصالحات في نعيم الآخرة.

([1]) . نظم الدرر ٨: ٤٤٩.

([2]) . التحرير والتنوير٢٠: ١٩٤.

وإن للتقديم والتأخير في وضع الجمل وأجزائها في القرآن دقائق عجيبة كثيرة لا يحاط بها وسننبه على ما يلوح منها في مواضعه إن شاء الله. وإليك مثلا من ذلك يكون لك عونا على استجلاء أمثاله. قال تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً لِلطَّاغِينَ مَآباً﴾ [النبأ:٢١ـ ٢٢]، إلى قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً﴾ [النبأ: ٣١ـ ٣٢]، إلى قوله: ﴿وَكَأْساً دِهَاقاً لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلا كِذَّاباً﴾ [النبأ: ٣٤ـ٣٥] فكان للابتداء بذكر جهنم ما يفسر المفاز في قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً﴾ أنه الجنة لأن الجنة مكان فوز. ثم كان قوله ﴿لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلا كِذَّاباً﴾ ما يحتمل لضمير فيها من قوله: ﴿لا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾ أن يعود إلى ﴿وكَأْساً دِهَاقاً﴾.

وتكون في للظرفية المجازية أي الملابسة أو السببية أي لا يسمعون في ملابسة شرب الكأس ما يعتري شاربيها في الدنيا من اللغو واللجاج، وان يعود إلى ﴿مَفَازاً﴾ بتأويله باسم مؤنث وهو الجنة وتكون في للظرفية الحقيقية أي لا يسمعون في الجنة كلاماً لا فائدة فيه ولا كلاماً مؤذياً. وهذه المعاني لا يتأتى جميعها إلا بجمل كثيرة لو لم يقدم ذكر جهنم ولم يعقب بكلمة ﴿مَفَازاً﴾. ولم يؤخر ﴿وكَأْساً دِهَاقاً﴾ ولم يعقب بجملة ﴿لا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾ الخ) [1].

١٩ـ قاعدة: (قَدْ يَختَلِفُ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ لاختِلافِ المقَام).

رُبَّما قَدَّم الله في موضع ما أخَّره في موضع آخر، أو أخَّر في آية ما قدَّمه في آية أخرى، وذلك لاختلاف المقام بين الآيتين. فتمام البلاغة والبيان في هذا أن يختلف التقديم والتأخير مراعاةً للمقام والسياق الذي جاء الكلام لأجله.

ومراعاة المقام في أن ينظم الكلام على خصوصيات بلاغية، هي مراعاة من مقومات بلاغة الكلام وخاصة في إعجاز القرآن، فقد يتساءل المفسر عما اشتملت عليه الآية من خصوصيات ويتساءل عن دواعيها وما يقتضيها، فيتصدى لطلب مقتضيات لها ربما جاءت متكلفة، وذلك لأنه اقتصر على النظر في ألفاظ الآية، مع أن مقتضياتها في الواقع هي منوطة بالمقامات التي نزلت فيها الآية، كما في قوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]، ثم قوله: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢] فقد يخفى مقتضى اجتلاب حرف التنبيه في افتتاح كلتا الجملتين فيأوي المفسر إلى تطلب مقتضه ويأتي بمقتضيات عامة مثل أن يقول: التنبيه للاهتمام بالخبر.

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ١١٠.

ولكن إذا وضعنا في اعتبارنا أن الآيتين نزلتا بمسمع من المنافقين والمؤمنين جميعاً، علمنا أن اختلاف حرف التنبيه في الأولى لمراعاة إيقاظ فريقي المنافقين والمؤمنين جميعاً، فالأولون لأنهم يتظاهرون بأنهم ليسوا من حزب الشيطان في نظر المؤمنين إذ هم يتظاهرون بالإسلام، فكأن الله يقول لهم: قد عرفنا دخائلكم. وثاني الفريقين وهم المؤمنون نبهوا لأنهم غافلون عن دخائل الآخرين فكأنه يقول لهم: تيقظوا فإن الذين يتولون أعداءكم هم أيضاً عدو لكم؛ لأنهم حزب الشيطان، والشيطان عدو الله، وعدو الله عدو لكم.

وجاء حرف التنبيه في الآية الثانية لتنبيه المنافقين إلى فضيلة المسلمين لعلهم يرغبون فيها فيرعوون عن النفاق، وتنبيه المسلمين إلى أن حولهم فريقاً ليسوا من حزب الله فليسوا بمفلحين ليتوسموا أحوالهم حق التوسم فيحذروهم.

ومرجع هذا الصنف من الإعجاز إلى ما يسمى في عرف علماء البلاغة بـ (النكت البلاغية)، فقد كان تنافسُ بلغائِهم في وفرة ما في كلامهم من هذه النكت، وبذلك تفاضل بلغاؤهم، فحين سمعوا القرآن، انثالت على مسامعهم من النكت التي تفطنوا لها ما لم يجدوا من قدرتهم قِبَلاً بمثله [1].

ومن أساليب القرآن: العدول عن تكرير اللفظ والصيغة فيما عدا المقامات التي تقتضي التكرير من تهويل ونحوه، ومما عدل فيه عن تكرير الصيغة قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] فجاء بلفظ قلوب جمعاً مع أن المخاطب امرأتان، فلم يقل قلباكما، تجنباً لتعدد صيغة المثنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فروعي معنى ما الموصولة مرة فأتى بضمير جماعة المؤنث وهو خالصة، وروعي لفظ ما الموصولة فأتي بمحرم مذكراً مفرداً.

فالمقام قد يقتضي شيئين متساويين أو أشياء متساوية، فيكون البليغ مخيراً في أحدهما، وله ذكرهما تفنناً، وقد وقع في القرآن كثير من هذا: من ذلك قوله: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَداً﴾ بواو العطف في سورة البقرة [٣٥] وقوله في الأعراف [١٩] ﴿فَكُلا﴾ بفاء التفريع وكلاهما مطابق للمقام، فإنه أمر ثان وهو أمر مفرع على الإسكان فيجوز أن يحكي بكل

(1) . انظر: التحرير والتنوير ١: ١١١.

من الاعتبارين، ومنه قوله تعالى في سورة البقرة [٥٨]: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا﴾ وفي سورة الأعراف[١٦١]: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الأعراف:١٦١]، فعبر مرة بـ ﴿ادْخُلُوا﴾ ومرة بـ ﴿اسْكُنُوا﴾ وعبر مرة بواو العطف ومرة بفاء التفريع.

وهذا الاختلاف يُرَاد منه تلوين المعاني المعادة، حتى لا تخلو إعادتها عن تجدد في المعنى، وتغاير في الأسلوب، فلا تقتصر الإعادة على التذكير [١].

وأسلوب القرآن الكريم هو طريقته التي انفرد بها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه، والأسلوب غير المفردات والتراكيب التي يتألف منها الكلام، وإنما هو الطريقة التي انتهجها المؤلف في اختيار المفردات والتراكيب لكلامه.

وهذا هو السرُّ في أنَّك تجد الأساليب مختلفة باختلاف المتكلمين من ناثرين وناظمين، مع أن المفردات التي يستخدمها الجميع واحدة، والتراكيب في جملتها واحدة، وقواعد صوغ المفردات وتكوين الجمل واحدة، وهذا هو السر أيضاً في أن القرآن لم يخرج عن معهود العرب في لغتهم العربية من حيث ذوات المفردات والجمل وقوانينها العامة، بل جاء كتاباً عربياً جارياً على مألوف العرب من هذه الناحية، فمن حروفهم تألفت كلماتُه، ومن كلماتهم تألفت تراكيبُه، وعلى قواعدهم العامة في صياغة هذه المفردات وتكوين التراكيب جاء تأليفُه. ولكن المعجز والمدهش والمثير لأعجب العجب أنه مع دخوله على العرب من هذا الباب الذي عهدوه، ومع مجيئه بهذه المفردات والتراكيب التي توافروا على معرفتها، وتنافسوا في حلبتها، وبلغوا الشأو الأعلى فيها، فمع ذلك كله قد أعجزهم بأسلوبه الفذ وبلاغته المبهرة وبيانه المعجز، ولو دخل عليهم من غير هذا الباب الذي يعرفونه لأمكن أن يلتمس لهم عذر أو شبه عذر، وأن يسلم لهم طعن أو شبه طعن، ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

فحين يسلم ذوقُ المتكلم وتسمو حاستُه البيانية، يحسن اختيارُه ويسمو كلامُه سُمُواً يملك القلوب والألباب [٢].

١ـ وتحدث الإمام الخطيب الإسكافي عن سر التعبير بالفاء في لفظ: ﴿كُلُوا﴾ من قوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ وعن سر التعبير بالواو لا

---

(١) . انظر: التحرير والتنوير ١: ١١٧.

(٢) . انظر: مناهل العرفان، للزرقاني ٢: ٣٠٣.

بالفاء في لفظ: ﴿كُلُوا﴾ من قوله سبحانه في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [١٦١]، مع أن القصة واحدة ومدخول الحرف واحد، فقال رحمه الله: (الأصل في ذلك أن كل فعل عطف عليه ما يتعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا﴾ [البقرة: ٥٨]، فعطف ﴿كُلُوا﴾ على ﴿ادخُلُوا﴾ بالفاء لما كان وجود الأكل منها متعلقاً بدخولها، فكأنه قال: إن دخلتموها أكلتم منها، فالدخول موصل إلى الأكل، والأكل متعلق وجوده بوجوده. يبين ذلك قوله تعالى في مثل هذه من سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا﴾ [الأعراف: ١٦١] فعطف ﴿كُلُوا﴾ على قوله: ﴿اسكُنُوا﴾ بالواو دون الفاء؛ لأن ﴿اسكُنُوا﴾ من السكنى، وهي المقام مع طول لبث. والأكل لا يختص وجوده بوجوده، لأن من يدخل بستاناً قد يأكل منه وإن كان مجتازاً، فلما لم يتعلق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء، وجب العطف بالواو دون الفاء) [١].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٤] قال الزمخشري: (ليس بواجب أن يجاء بالآكد في كل موضع ولكن يجاء بالوكيد تارة وبالآكد أخرى كما يجاء بالحسن في موضع وبالأحسن في غيره ليفتن الكلام افتناناً) [٢].

٣ـ أقول: ومن الأمثلة على ذلك: قوله سبحانه في سورة يس: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقصَى المَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ﴾ [٢٠]، فقدم ﴿مِنْ أَقصَى المَدِينَةِ﴾ على ﴿رَجُلٌ﴾ أما في سورة القصص، فقال: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقصَى المَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ المَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾، ولعل سبب تقديم: ﴿مِنْ أَقصَى المَدِينَةِ﴾ في سورة يس هو للإشارة أن أهل أقصى المدينة وأطرافها أقرب إلى اتباع الحق من غيرهم؛ لأن أهل السيادة والعظمة في الغالب لا يسكنون في الأطراف، ولهذا كان كثير من الضعفاء أسرع إلى الاستجابة للحق من كبار القوم؛ لأن كبار القوم كثيراً ما يمنعهم من الحق ما هم فيه من الجاه والكبر الذي يصدهم عن الحق. والله أعلم.

٤ـ ومن الأمثلة التي يذكرها العلماء: قوله تعالى في فاتحة الفاتحة: ﴿الحَمْدُ لِلهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وفي خاتمة الجاثية: ﴿فَلِلَّهِ الحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦]، فتقديم ﴿الحَمْدُ﴾ في الأول جاء على الأصل، والثاني على

---

(١). درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي ١: ٢٢٢.

(٢). الكشاف ٣: ١٠٣.

تقدير الجواب، فكأنه قيل عند وقوع الأمر لمن الحمد ومن أهله فجاء الجواب على ذلك نظيره: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ثم قال: ﴿لِلهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبرهيم: ٤٨].

عند قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قال ابن عاشور: (قدم الحمد لأن المقام هنا مقام الحمد إذ هو ابتداء أولى النعم بالحمد وهي نعمة تنزيل القرآن الذي فيه نجاح الدارين، فتلك المنة من أكبر ما يحمد الله عليه من جلائل صفات الكمال لا سيما وقد اشتمل القرآن على كمال المعنى واللفظ والغاية فكان خطوره عند ابتداء سماع إنزاله وابتداء تلاوته مذكراً بما لمنزله تعالى من الصفات الجميلة، وذلك يذكر بوجوب حمده وأن لا يغفل عنه، فكان المقام مقام الحمد لا محالة، فلذلك قدم وأزيل عنه ما يؤذن بتأخره لمنافاته الاهتمام. ثم إن ذلك الاهتمام تأتى به اعتبار الاهتمام بتقديمه أيضا على ذكر الله تعالى اعتدادا بأهمية الحمد العارضة في المقام وإن كان ذكر الله أهم في نفسه؛ لأن الأهمية العارضة تقدم على الأهمية الأصلية، لأنها أمر يقتضيه المقام والحال، والآخر يقتضيه الواقع، والبلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال والمقام، ولأن ما كان الاهتمام به لعارض هو المحتاج للتنبيه على عارضه إذ قد يخفى، بخلاف الأمر المعروف المقرر فلا فائدة في التنبيه عليه بل ولا يفيته التنبيه على غيره) [1].

ثم قال في تفسيره للآية نفسها: (وإنما لم يقدم المسند المجرور وهو متضمن لاسم الجلالة على المسند إليه فيقال: لله الحمد؛ لأن المسند إليه حمد على تنزيل القرآن والتشرف بالإسلام وهما منة من الله تعالى فحمده عليهما عند ابتداء تلاوة الكتاب الذي به صلاح الناس في الدارين فكان المقام للاهتمام به اعتباراً لأهمية الحمد العارضة، وإن كان ذكر الله أهم أصالة فإن الأهمية العارضة تقدم على الأهمية الأصلية لاقتضاء المقام والحال. والبلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال. على أن الحمد لما تعلق باسم الله تعالى كان في الاهتمام به اهتمام بشؤون الله تعالى) [2].

وتقديم الجار والمجرور على اسم العلم يكون بقصد الاختصاص والحصر كما في (للهِ الحَمد)، لإزالة الشك أن الحمد سيكون لغير الله. أما المقام في الفاتحة فليس مقام اختصاص، بل هو مقام خطاب للمؤمنين الذين يقرون بالعبادة لله سبحانه، ويطلبون منه الاستعانة والهداية.

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ١٥٨.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ١٦٥.

أما في سورة الجاثية فالمقام في الكافرين وعقائدهم وقد نسبوا الحياة والموت لغير الله سبحانه، لذا اقتضى ذكر تفضله سبحانه بأنه خلق السموات والأرض، وأثبت لهم أن الحمد الأول لله سبحانه على كل ما خلق لنا، فهو المحمود الأول، لذا جاءت ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦]، مقدمة حسب ما اقتضاه السياق العام للآيات في السورة، وليست مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. فقد وردت في القران الكريم: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [الجاثية: ٣٦]. فالتقديم والتأخير في القران الكريم يكون حسب ما يقتضيه السياق والمقام [١].

٥ـ ومن الأمثلة: قوله في سورة النمل: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [النمل: ٦٨]، وفي سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [٨٣]، فإن ما قبل الأولى: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا﴾ [النمل: ٦٧]، وما قبل الثانية: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً﴾ [المؤمنون: ٨٢]، فالجهة المنظور فيها هناك كون أنفسهم وآبائهم تراباً، والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث. ومنها قوله في سورة المؤمنين: ﴿وَقَالَ المَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المؤمنون: ٣٣]، فقدم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أخبر عنه ـ وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل عليه الموصوف وتمامه ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣] ـ لاحتمل أن يكون من نعيم الدنيا، واشتبه الأمر في القائلين أهم من قومه أم لا؟ بخلاف قوله في موضع آخر منها: ﴿فَقَالَ المَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ [هود: ٢٧]، فإنه جاء على الأصل. ومنها قوله في سورة طه: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [٧٠]. بخلاف قوله في سورة الشعراء: ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [٤٨]. ومنها قوله: ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال في سورة الإسراء: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية؛ لأن الخطاب في الأولى في الفقراء، بدليل قوله: ﴿مِنْ إِمْلاقٍ﴾، فكان رزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم. والخطاب في الثانية للأغنياء، بدليل: ﴿خَشْيَةَ إِمْلاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل، فكان أهم، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم [٢].

---

(١) . انظر: محاضرة مفرغة في المكتبة الشاملة بعنوان: لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، للدكتور فاضل السامرائي: ١٢.

(٢) . انظر: البرهان للزركشي. ٣: ٢٨٤.

٦ـ ومن تطبيقات هذه القاعدة: (قَدْ يَختَلِفُ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ لاختِلافِ المقَام) ما قاله الإمام الفيرزآبادي [١]: (قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادخلوا هذه القرية فَكُلُوا﴾ [البقرة: ٥٨] بالفاء، وفي الأَعراف: ﴿وَكُلُوا﴾ بالواو؛ لأَن الدخول سريع الانقضاء فيعقبه الأَكل، وفي الأَعراف: ﴿اسْكُنُوا﴾ والمعنى: أَقيموا فيها، وذلك ممتدٌّ، فذكر بالواو، أَي اجمعوا بين السكنى والأَكل، وزاد في البقرة: ﴿رَغَداً﴾ لأَنه تعالى أَسنده إِلى ذاته بلفظ التعظيم، بخلاف الأَعراف؛ فإِنَّ فيه ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾. وقدَّم ﴿ادْخُلُوْا البَابَ سُجَّداً﴾ في هذه السُّورة وأَخرها في الأَعراف؛ لأَن السابق في هذه السورة: ﴿ادْخُلُوْا﴾ فبيّن كيفيَّة الدّخول، وفي هذه السّورة ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ بالإجماع، وفي الأَعراف ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾؛ لأَن خطايا صيغة الجمع الكثير، ومغفرتها أَليق في الآية بإِسناد الفعل إِلى نفسه سبحانه. وقال هنا: ﴿وسَنَزِيدُ﴾ بواو، وفي الأَعراف ﴿سَنَزِيدُ﴾ بغير واوٍ؛ لأَنَّ اتصالهما فى هذه السُّورة أَشدُّ؛ لاتّفاق الَّلفظين، واختلفا في الأعراف؛ لأَنَّ اللائِق به ﴿سَنَزِيدُ﴾ بحذف الواو؛ ليكون استئنافاً للكلام. وفى هذه السورة: ﴿الذين ظَلَمُوا قَوْلاً﴾ وفي الأَعراف: ﴿ظَلَمُوا مِنْهُم﴾ موافقة لقوله: ﴿ومِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾، ولقوله: ﴿مِنْهُمُ الصَّالِحُوْنَ ومِنْهُم دُونَ ذَلِكَ﴾. وفي هذه السُّورة: ﴿فَأَنزَلنَا عَلَى الَّذِين ظَلَمُوا﴾ وفي الأَعراف ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾؛ لأَن لفظ الرَّسول والرسالة كثرت في الأَعراف، فجاءَ ذلك على طِبق ما قبله، وليس كذلك فى سورة البقرة) [٢].

٧ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٣١] قال الإمام ابن عاشور: (وتقدم الكلام على نظير هذه الآية في سورة الأنعام، ولكن بين الآيتين فرقاً في النظم من وجهين: الأول: أنه قيل هنا ﴿خَشْيَةَ إِمْلاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقيل في آية الأنعام: ﴿مِنْ إِمْلاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]. ويقتضي ذلك أن الذين كانوا يئدون بناتهم يئدونهن لغرضين: إما لأنهم فقراء لا يستطيعون إنفاق البنت ولا يرجون منها إن كبرت إعانة على الكسب فهم يئدونها لذلك، فذلك مورد قوله في الأنعام: ﴿مِنْ إِمْلاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] فإن (من) التعليلية تقتضي أن الإملاق سبب قتلهن فيقتضي أن الإملاق موجود حين القتل. وإما أن يكون الحامل

---

(١). أبو الطَّاهِر مجد الدين محمَّد بن يَعقُوب الشِّيرَازِي الفيروزآبادي، صَاحب القَامُوس، ولد سنة تسع وَعشْرين وَسَبْعمائة، وَمن تصانيفه: (فتح البَارِي شرح البُخَارِي) و(تنوير المقباس على تَفسِير ابْن عَبَّاس) و(بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز)، وَكَانَت وَفَاته سنة سبع عشرَة وَثَمَانمِائَة. انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي. ٣١٢، والضوء اللامع ١٠: ٧٩.

(٢). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ١: ١٤٢.

على ذلك ليس فقر الأب ولكن خشية عروض الفقر له أو عروض الفقر للبنت بموت أبيها، إذ كانوا في جاهليتهم لا يورثون البنات، فيكون الدافع للوأد هو توقع الإملاق. فلتحذير المسلمين من آثار هذه الخواطر ذكروا بتحريم الوأد وما في معناه. الوجه الثاني: فمن أجل هذا الاعتبار في الفرق للوجه الأول قيل هنالك: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، بتقديم ضمير الآباء على ضمير الأولاد، لأن الإملاق الدافع للوأد المحكي به في آية الأنعام هو إملاق الآباء فقدم الإخبار بان الله هو رازقهم وكمل بأنه رازق بناتهم. وأما الإملاق المحكي في هذه الآية فهو الإملاق المخشي وقوعه. والأكثر أنه توقع إملاق البنات كما رأيت في الأبيات، فلذلك قدم الإعلام بان الله رازق الأبناء وكمل بأنه رازق آبائهم. وهذا من نكت القرآن) [١].

وعند قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] قال: (فإن قلت: كيف أمرنا بأن لا نعبد إلا الله ولا نستعين إلا به حسبما تشير إليه هذه الآية، وقد ورد في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم عبد الله ابن عباس قال له: (إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله) [٢]، فلم يأت بصيغة قصر؟ قلت: قد ذكر الشيخ الجد قدس الله روحه [٣] في تعليقه على هذا الحديث أن ترك طريقة القصر إيماء إلى أن المقام لا يقبل الشركة وأن من حق السؤال أن لا يكون إلا لله القادر العليم. وقد قال علماء البلاغة إذا كان الفعل مقصوراً في نفسه فارتكاب طريق القصر لغو من الكلام اهـ. وأقول تقفية على أثره: إن مقام الحديث غير مقام الآية فمقام الحديث مقام تعليم خاص لمن نشأ وشب وترجل في الإسلام فتقرر قصر الحكم لديه على طرف الثمام ولذلك استغنى عنه وأما مقام هذه الآية فمقام مفتتح الوحي والتشريع واستهلال الوعظ والتقريع، فناسب تأكيد الحكم بالقصر مع التعريض بحال الشرك الشنيع على أن تعليق الأمر بهما في جواب

---

(١) . التحرير والتنوير ١٥: ٨٧.

(٢) . رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٥١٦)، وقال: (حديث حسن صحيح). ورواه أحمد في المسند (٢٦٦٩)، والحاكم في المستدرك (٦٣٠٣).

(٣) . هو جد الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور: محمد العزيز بُوعَتُّور (١٢٤٠-١٣٢٥هـ)، الذي تولَّى الوزارة الكبرى بعد مصطفى إسماعيل، وتحقَّقت على يديه إصلاحات نالت إعجابَ الوزراء وتقدير الأمراء، كان من فقهاء عصره، وهو من شيوخ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، وتقلَّد مناصب هامَّة في القضاء والإفتاء والتَّدريس، إضافة إلى تولِّيه نقابة الأشراف، وله مؤلَّفات مطبوعة. انظر مقال: العلامة محمد الطاهر ابن عاشور لأحمد بن محمود الداهن. في موقع الألوكة. وهذا رابط المقال: http://www.alukah.net/culture/0/856/#ixzz4EL2pclkN .

الشرط على حصول أي سؤال وأية استعانة يفيد مفاد القصر تعريضاً بالمشركين وبراءة من صنيعهم فقد كانوا يستعينون بآلهتهم. ومن ذلك الاستقسام بالأزلام الموضوعة عند الآلهة والأصنام) [1].

٨ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٥١]: قال: (وقدمت جملة: ﴿وَيُزَكِّيكُمْ﴾ على جملة: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ هنا عكس ما في الآية السابقة في حكاية قول إبراهيم: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، لأن المقام هنا للامتنان على المسلمين فقدم فيها ما يفيد معنى المنفعة الحاصلة من تلاوة الآيات عليهم وهي منفعة تزكية نفوسهم اهتماماً بها وبعثاً لها بالحرص على تحصيل وسائلها، وتعجيلاً للبشارة بها. فأما في دعوة إبراهيم فقد رتبت الجمل على حسب ترتيب حصول ما تضمنته في الخارج، مع ما في ذلك التخالف من التفنن) [2].

٩ـ وعند قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]. قال: (وإنما قدم ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ على قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾ لأنهما الأهم في هذا المقام المسوق للتنويه بفضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحاصلة من قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، والاهتمام الذي هو سبب التقديم يختلف باختلاف مقامات الكلام ولا ينظر فيه إلى ما في نفس الأمر لأن إيمانهم ثابت محقق من قبل. وإنما ذكر الإيمان بالله في عداد الأحوال التي استحقوا بها التفضيل على الأمم، لأن لكل من تلك الأحوال الموجبة للأفضلية أثرا في التفضيل على بعض الفرق، فالإيمان قصد به التفضيل على المشركين الذين كانوا يفتخرون بأنهم أهل حرم الله وسدنة بيته وقد رد الله ذلك صريحاً في قوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ المَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِ﴾ [التوبة: ١٩] وذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قصد به التفضيل على أهل الكتاب، الذين أضاعوا ذلك بينهم، وقد قال تعالى فيهم: ﴿كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩]) [3].

---

(1) . التحرير والتنوير ١: ١٨٥.

(2) . التحرير والتنوير ١٥: ٨٧.

(3) . التحرير والتنوير ١٥: ٨٧.

١٠ـ وعند قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام: ١٠٤] قال: (وإنما نسج نظم الآية على هذا النسج للإيذان بأن ﴿فَلِنَفْسِهِ﴾ مقدم في التقدير على متعلقه المحذوف. والتقدير: فلنفسه أبصر، ولولا قصد الإيذان بهذا التقديم لقال: فمن أبصر أبصر لنفسه، كما قال: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

والمقام يقتضي تقديم المعمول هنا ليفيد القصر، أي فلنفسه أبصر لا لفائدة غيره؛ لأنهم كانوا يحسبون أنهم يغيظون النبي صلى الله عليه وسلم بإعراضهم عن دعوته إياهم إلى الهدى.

وقرينة ذلك أن هذا الكلام مقول من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أومأ إلى هذا صاحب «الكشاف» [١]، بخلاف آية: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، فإنهم حكت كلاماً خوطب به بنو إسرائيل من جانب الله تعالى وهم لا يتوهمون أن إحسانهم ينفع الله أو إساءتهم تضر الله) [٢].

١١ـ ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١١]: ففي هذه الآية قدَّم الجهاد بالمال على الجهاد بالنفس في قوله تعالى: ﴿وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾. أما في سورة التوبة فقد قدم النفس على المال فقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ولعل سبب ذلك أن المقام في آية «الصف» مقام تفسير وبيان لمعنى التجارة الرابحة بالجهاد في سبيل الله. وحقيقة الجهاد بذل الجهد والطاقة، والمال هو عصب الحرب وهو مدد الجيش، وهو أهم من الجهاد بالسلاح، فبالمال يشترى السلاح، وقد تستأجر الرجال كما في الجيوش الحديثة من الفرق الأجنبية، وبالمال يجهز الجيش، ولذا لما جاء الإذن بالجهاد أعذر الله المرضى والضعفاء، وأعذر معهم الفقراء الذين لا يستطيعون تجهيز أنفسهم، وأعذر معهم الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لم يوجد عنده ما يجهزهم به كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى،

---

(١) . قال الإمام الزمخشري: (﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ هو وارد على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقوله: ﴿وَما أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾. والبصيرة نور القلب الذي به يستبصر، كما أن البصر نور العين الذي به تبصر أي جاءكم من الوحى، والتنبيه على ما يجوز على الله وما لا يجوز ما هو للقلوب كالبصائر. فَمَنْ أَبْصَرَ الحق وآمن فَلِنَفْسِهِ أبصر، وإياها نفع، وَمَنْ عَمِيَ عنه فعلى نفسه عمي، وإياها ضرَّ بالعمى). الكشاف ٢: ٥٥.

(٢) . التحرير والتنوير ٧: ٤٢٠.

إلى قوله: وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩١ـ ٩٢]. وكذلك من جانب آخر، قد يجاهد بالمال من لا يستطيع بالسلاح كالنساء والضعفاء، كما قال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ جَهَّزَ غَازِياً فَقَدْ غَزَا)[١].

أما الآية الثانية في سورة التوبة فهي في معرض الاستبدال والعرض والطلب أو ما يسمى بالمساومة، فقدم النفس؛ لأنها أعز ما يملكه الحي، وجعل في مقابلها الجنة وهي أعز ما يوهب، فالتجارة هنا معاملة مع الله إيمانا بالله وبرسوله، وجهاداً بالمال والنفس، والعمل الصالح. وفي آية: ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَى﴾ تقديم بشرى خفية لطيفة بالنصر لمن جاهد في سبيل الله وهي تقديم قوله: فيقتلون بالبناء للفاعل أي فيقتلون عدوهم، ويقتلون بالبناء للمجهول، لأن التقديم هنا يشعر بأنهم يقتلون العدو قبل أن يقتلهم ويصيبون منه قبل أن يصيب منهم، ومثل هذا يكون في موقف القوة والنصر، والعلم عند الله تعالى [٢].

١٢ـ ومن الأمثلة كذلك: تقديم الضر على النفع في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرّاً وَلَا نَفْعاً إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]: فقد لقن الله رسوله صلى الله عليه وسلم الجواب بقوله: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾ [يونس: ٤٩]... أما في سورة الأعراف فقد قدم النفع على الضر فقال: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ﴾ [١٨٨]. والاختلاف بين الآيتين في تقديم ذكر الضر على النفع وتأخيره لاختلاف المقام، فقد قدم الضر في آية يونس لأنها جواب للمشركين عن ميعاد العذاب الذي أنذروا به، وهو من الضر، وقدم النفع في آية الأعراف؛ لأن المقام بيان الحقيقة في نفسها، وهو أن الرسول لا يملك لنفسه شيئاً من التصرف في الكون بغير الأسباب العامة فضلاً عن ملكه لغيره، والمناسب في هذا تقديم النفع لأنه هو المقصود بالذات من تصرف الإنسان وسعيه لنفسه [٣].

وآية الأعراف جاءت بعد السؤال عن الساعة أيان مرساها؟ وأكبر فوائد العلم بالساعة، وهو من علم الغيب، الاستعداد لها بالعمل الصالح، واتقاء أسباب العقاب فيها، فاقتضى ذلك البدء

---

(١) . رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير (٢٨٤٣)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره وخلافته في أهله بخير (١٨٩٥).

(٢) . انظر: أضواء البيان ٨: ١١٣.

(٣) . انظر: تفسير المنار ١١: ٣٢٠.

بنفي ملك النفع لنفسه بمثل هذا الاستعداد، وتأخير ملك الضر المراد به ملك دفعه واتقاء وقوعه، وأن يستدل على ذلك بما ذكر من أنه لو كان يعلم الغيب حتى فيما دون الساعة زمناً وعظم شأنه لاستكثر من الخير الذي يتعلق بالاستعداد للمستقبل، واتقى أسباب ما يمسه من السوء فيه.

وأما الآية في سورة يونس، فقد وردت في سياق تماري الكفار فيما أوعدهم الله من العقاب على التكذيب بما جاءهم به رسوله من البينات والهدى، واستعجالهم إياه تهكماً ومبالغة في الجحود، فناسب أن يذكر في جوابهم أنه لا يملك لنفسه ولا لهم ضراً، كتعجيل العذاب الذي يكذبون به، ولا نفعاً كالنصر الذي يترتب على تعجيل العذاب لهم في الدنيا، فقد أمره الله تعالى أن يبلغهم أن أمر عذابهم تعجيلاً أو تأخيراً لله تعالى وحده، كما أمره أن ينفي عن نفسه القدرة على ما اقترحوه من الآيات، ومن ذلك ما ذكره تعالى من مقترحاتهم في سورة الإسراء من تفجير ينبوع في مكة، وإيجاد جنة تتفجر الأنهار خلالها تفجيراً، أو إسقاط السماء عليهم كسفاً[1].

إن تقديم الألفاظ بعضها على بعض له أسباب عديدة يقتضيها المقام وسياق القول، يجمعها قولهم: إن التقديم إنما يكون للعناية والاهتمام. فما كانت به عنايتك أكبر قدمته في الكلام.

والعناية باللفظة لا تكون من حيث إنها لفظة معينة بل قد تكون العناية بحسب مقتضى الحال. ولهذا ربما كان عليك أن تقدم كلمة في موضع ثم تؤخرها في موضع آخر؛ لأن مراعاة المقام ومقتضى الحال تقتضي ذاك.

والقرآن الكريم هو أعلى مثل في ذلك، فتراه يقدم لفظة مرة ويؤخرها مرة أخرى على حسب المقام. فمرة يقدم السماء على الأرض ومرة يقدم الأرض على السماء ومرة يقدم الإنس على الجن ومرة يقدم الجن على الإنس ومرة يقدم الضر على النفع ومرة يقدم النفع على الضر كل ذلك بحسب ما يقتضيه القول وسياق التعبير.

وعند بيان سبب هذا التقديم أو ذاك، لا يصح الاكتفاء بالقول إنه قدم هذه الكلم للعناية والاهتمام بها، دون بيان مواطن هذه العناية وسبب هذا التقديم. فإذا قيل لك مثلاً: لماذا قدم السماء على الأرض هنا؟ قلتَ: لأن الاهتمام بالسماء أكبر. ثم إذا قيل لك: ولماذا قدم الأرض على السماء في هذه الآية؟

---

(1) . انظر: تفسير المنار ٩: ٤٢٧.

قلتَ: لأن الاهتمام بالأرض هنا أكبر، فإذا قيل: ولماذا كان الاهتمام بالسماء هناك أكبر وكان الاهتمام بالأرض هنا أكبر؟ وجب عليك أن تبين سبب ذلك وبيان الاختلاف بين الموطنين بحيث تبين أنه لا يصح أو لا يحسن تقديم الأرض على السماء فيما قدمت فيه السماء، أو تقديم السماء على الأرض فيما قدمت فيه الأرض بياناً شافياً، وكذلك بقية المواطن الأخرى.

أما الاكتفاء بعبارة أن هذه اللفظة قدمت للعناية والاهتمام، فهذا يضيع معرفة التمايز بين الأساليب، فلا تعرف الأسلوب العالي الرفيع، من الأسلوب المهلهل الضعيف.

إن فن التقديم والتأخير فن رفيع يعرفه أهل البصر بالتعبير، والذين أوتوا حظاً من معرفة مواقع الكلم، وليس ادعاء يدعى أو كلمة تقال. وقد بلغ القرآن الكريم في هذا الفن كما في غيره الذروة في وضع الكلمات الوضع الذي تستحقه في التعبير، بحيث تستقر في مكانها المناسب.

ولم يكتف القرآن الكريم الذي وضع اللفظة بمراعاة السياق الذي وردت فيه بل راعى جميع المواضع التي وردت فيها اللفظة ونظر إليها نظرة واحدة شاملة في القرآن الكريم كله. فجاء التعبير متسقاً متناسقاً مع غيره من التعبيرات كأنه لوحة فنية واحدة مكتملة متكاملة.

فالقرآن الكريم دقيق في وضع الألفاظ ورصفها في أفضل صورة، فهناك خطوط عامة في التقديم والتأخير، وهناك مواطن تقتضي تقديم هذه اللفظة أو تلك، كل ذلك مراعى فيه سياق الكلام والاتساق العام في التعبير على أكمل وجه وأبهى صورة [1].

وقد يكون التقديم لملاحظ أخرى تتناسب مع السياق فتراه يقدم لفظة في موضع ويؤخرها في موضع آخر بحسب ما يقتضي السياق. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠]. فقدّم القلب على الجار والمجرور في آل عمران فقال: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾، وأخّرها عنه في الأنفال فقال: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾، علماً بأن الكلام على معركة بدر في الموطنين غير أن الموقف مختلف. ففي آل عمران ذكر معركة بدر تمهيداً لذكر موقعة أحد وما أصابهم فيها من قرح وحزن والمقام مقام مسح على القلوب وطمأنة لها من مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٣٩) إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ

---

(١) . انظر: أسرار البيان في التعبير القرآني: ٢٧.

نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (١٤٠)﴾ إلى غير ذلك من آيات المواساة والتصبير، فقال في هذا الموطن: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾. فذكر أن البشرى (لهم) وقدم (قلوبهم) على الإمداد بالملائكة فقال: ﴿إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ كل ذلك من قبيل المواساة والتبشير والطمأنة. ولما لم يكن المقام في سورة الأنفال كذلك، وإنما المقام ذكر موقعة بدر وانتصارهم فيها ودور الإمداد السماوي في هذا النصر، وقد فصل في ذلك أكثر مما ذكر في آل عمران.

فلما كان المقام مختلفاً خالف في التعبير. لما كان المقام في الأنفال مقام الانتصار وإبراز دور الإمداد الرباني قدم ﴿بِهِ﴾ على القلوب والضمير يعود على الإمداد. ولما كان المقام في آل عمران هو الطمأنينة وتسكين القلوب قدمها على الإمداد فقال: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ وزاد كلمة ﴿لَكُمْ﴾ فقال: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ﴾ زيادة في المواساة والمسح على القلوب فجعل كلاً في مقامه [(١)].

١٣ـ ومن الأمثلة: قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَستَوِي الْأَعْمَى وَالبَصِيرُ. وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ. وَلَا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ. وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩ـ ٢٢] فيلاحظ هنا تقديم الظل على الحرور، والأحياء على الأموات.. وكان النظم يقضي بتقديم الحرور على الظل، والأموات، على الأحياء، لتتسق ألوان الصورة كلها، فيكون الأسود المعتم (الأعمى، والظلمات، والحرور، والأموات) في جانب، والأبيض المشرق (البصير، والنور، والأحياء، والظل) في جانب آخر! فما حكمة هذا؟ ولعل سبب ذلك أن الظل هو نعمة، في مقابلة الحرور، وكذلك الحياة نعمة، في مقابلة الموت، فقدمت هنا نعمتان، على حين قدمت قبلهما آفتان، هما العمى والظلمات، وفي هذا التوزيع توازن لألوان الصورة، حيث جاءت هكذا: آفتان تقابلان نعمتين.. العمى والبصر، والظلام والنور.. ونعمتان تقابلان آفتين.. الظل والحرور، والحياة والموت.

وكذلك لأن الأصل في نفي الاستواء وهو التوازن بين الشيئين، أن يقع أولاً على الناقص منهما، فيقدّم المفضول على الفاضل، كما في قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي أَصْحابُ النَّارِ وَأَصْحابُ الْجَنَّةِ أَصْحابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠].. وقوله سبحانه: ﴿لا يَسْتَوِي الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ [النساء: ٩٥].. هذا هو الاستعمال في أصل اللغة، فإذا خرج

---

(١) . انظر: أسرار البيان في التعبير القرآني ٤٩ - ٧٤. وذكر أمثلة كثيرة عن هذا الموضوع.

الاستعمال عن هذا الأصل، كان ذلك لغاية يراد لها.. كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وذلك حين لا يكون المراد هو تقرير حكم في المفاضلة بين أمرين، وإنما المراد هو الإلفات إلى أن الأمور ليست على وجه واحد، وإنما لكل أمر وجهان.. وجه، وضدّ لهذا الوجه. مثل الوجود والعدم، والحق والباطل، والإيمان والكفر، والنور والظلام، والظل والحر، وهكذا.. والمطلوب من الخصم أن يعترف به هنا، هو أن الشيء الذي يمسك به، ليس هو كل الشيء، وإنما يقابله نقيضه، الذي يجب أن ينظر فيه.

فإذا كان المشركون يتمسكون بالشرك، ولا يرون معتقداً غيره، فليعلموا أن هناك وجهاً آخر يقابل هذا الشرك، دون التفات إلى أيهما الفاضل وأيهما المفضول.. إن الأمور لا تكون إلا على هذا الازدواج، الشيء وضده.. وشركهم ليس بِدْعاً من الأشياء، فليبحثوا عن الوجه الآخر المقابل له.. فإذا فعلوا، كانت المرحلة الثانية من مراحل النظر، وهى أن يوازنوا بين ما معهم من شرك، وبين الوجه الآخر المقابل له، وهو الإيمان..

وقد جاء الأمران الأولان على الأصل، فقدّم فيهما المفضول على الفاضل، على حين جاء الأمران الآخران على غير الأصل، فقدم فيهما الفاضل على المفضول.. وبهذا أخذ كل من الفاضل والمفضول مكانه في الصورة على قدم المساواة.. لأن الأمر لم يكن يراد منه المفاضلة، وإنما المراد هو إثبات تلك الحقيقة التي لا خلاف عليها، وهى الازدواج في الأشياء، والتقابل بين الشيء وضده..

وفي مجيء المقطع الأول من الصورة، على أصل الوضع في اللغة، الذي يتفق مع مجرى التفكير، وذلك بتقديم المفضول على الفاضل، في مقام الموازنة والمفاضلة بينهما، في هذا التقاء مع المشركين على أمر لا خلاف عليه، بين مؤمن وغير مؤمن.. وهذا من شأنه أن لا يصدم تفكيرهم، ولا يخرج بهم عن مألوفهم، الأمر الذي يدعوهم إلى الاستماع إلى هذا الذي يعرض عليهم، وإلى النظر فيه..

فإذا وقع مقطع هذا الحديث من أنفسهم هذا الموقع، واجههم المقطع الآخر من الصورة، وهو مقطع انقلب فيه الوضع، وانعكست فيه الأمور، فقدّم ما حقه التأخير، وأخّر ما حقه التقديم، وفي هذا إشارة إلى أمرين:

أولهما: أن المشركين قد انعكست في أنفسهم حقائق الأشياء، وأنهم إنما ينظرون إلى الأمور في وضع منكوس، ولو اعتدلوا في وضعهم لرأوا هذا المقطع من الصورة على حقيقته.. فهم يعيشون في الحرور ويحسبونه الظلّ، وهم أموات، ويحسبون أنهم أحياء..

وثانيهما: أنهم لو أرادوا أن يقيموا الصورة كلها على وضع سليم، لكان عليهم أن يغيّروا بأيديهم هذا الوضع الذي أخذه المقطع الثاني من الصورة، وأن يجعلوه موافقا للوضع الأول، فيقدموا الحرور على الظل، والأموات على الأحياء، وبهذا يكون الحكم على المطلوب صادرا منهم، فتجيء الصورة العامة هكذا: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ. وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ. وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ. وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩ـ ٢١].

إنها دعوة إلى تحريك العقل، وتسوية هذه المتناقضات.. فإذا اتجهت عقولهم إلى هذا الاتجاه، كان عليهم أن لا يرضوا بهذه التناقضات التي تقوم في كيانهم، حيث يؤثرون الضلال على الهدى، وهكذا تجيء آيات الله بهذه الإيحاءات النفسية، التي تدخل العقل وتخترق القلب في رفق ولطف، إلى مواطن الهدى [1].

١٤ـ ومن الأمثلة كذلك: أن الله سبحانه أقسم في سورة «الليل»، بالليل إذا يغشى، وبالنهار إذا تجلى.. وبدأ بالقسم بالليل، ثم أعقبه بالقسم بالنهار.. أما في سورة الضحى فأقسم الله سبحانه بالنهار أولاً ﴿والضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، ثم بالليل ثانياً.. ﴿والليلِ إذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢]، وبهذا يتوازن الليل والنهار، فيقدّم أحدهما في موضع ويقدم الآخر في موضع، ولكل من التقديم والتأخير في الموضعين مناسبته..

ولعلَّ في القسم بالليل بعد الضحى، وإلى سجوّ هذا الليل وسكونه، إشارة أخرى إلى أن فترة انقطاع الوحي، هي فترة هدوء واستجمام، يجمع فيها النبي عليه الصلاة والسلام نفسه، ويلمُّ فيها خواطره، بعد هذا النور الساطع الذي بهره، وهز أعماق نفسه.. وبعد هذا الليل الهادئ الوادع نهار مشرق وضيئ.. فهكذا يجرى نظام السكون، على ما أقامه الخالق الحكيم [2].

١٥ـ ومن الأمثلة: قوله سبحانه: ﴿واتقوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]. وقال في آية أخرى: ﴿واتقوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ١٢٣].

إن البلاغة الحقَّة تتجلَّى في الآيتين؛ لأن القارىء لصَدْر كل آية منهما، والفاهم للمَلَكة اللغوية العربية أن عَجُز كل آية يناسب صدرها.

---

(١) . انظر: التفسير القرآني للقرآن للأستاذ عبد الكريم يونس الخطيب ١١: ٨٧٢.

(٢) . انظر: التفسير القرآني للقرآن ١٦: ١٥٩٨.

ومن يقرأ قول الحق سبحانه: ﴿واتقوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨].

يرى أنه أمام نفسين: النفس الأولى هي التي تقدِّم الشفاعة، والنفس الثانية هي المشفوع لها. والشفاعة هنا لا تُقبل من النفس الأولى الشافعة، وكذلك لا يُقبل العدل.

وفي الآية الثانية لا تُقبل الشفاعة ولا العدل من النفس المشفوع لها، فهي تحاول أن تقدم العدل أولاً، ثم حين لا ينفعها تأتي بالشفيع. وهكذا جاء التقديم والتأخير في الآيتين مناسباً للموقف والمقام [1].

١٦ـ ومن الأمثلة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الذين آمَنُواْ والذين هَادُوا والنَّصَارَى والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]

وفي المائدة يُقدِّم الصابئين على النصارى، وفي هذا الموضع تأتي بالرفع بالواو، يقول تعالى: ﴿إِنَّ الذين آمَنُواْ والذين هَادُواْ والصَّابِئونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

﴿الذين آمَنُوا..﴾ [الحج: ١٧] أي: بمحمد صلى الله عليه وسلم، ﴿والذين هَادُواْ..﴾ [الحج: ١٧] أي: اليهود، ثم النصارى وهما قبل الإسلام، أما الصابئون: فهؤلاء جماعة كانوا على دين إبراهيم عليه السلام، ثم عبدوا الكواكب فَسُمُّوا الصابئة لخروجهم عن الدين الحق. أما المجوس: فهم عبدة النار، والذين أشركوا: هم المشركون عَبَدة الأصنام والأوثان.

أما التقديم والتأخير بين النصارى والصابئين، قالوا: لأن النصارى فرقة كبيرة معروفة ولهم نبي، أما الصابئة فكانوا جماعة خرجوا على نبيهم وخالفوه، وأتَوْا بعقيدة غير عقيدته، فهم قلَّة، لكن سبقوا النصارى في الترتيب الزمني؛ لذلك حين يراعي السَّبْقَ الزمني يقول: ﴿والصَّابِئونَ والنَّصَارَى..﴾ [الحج: ١٧] وحين يراعي الكثرة والشهرة، يقول: ﴿والنَّصَارَى والصَّابِئِينَ..﴾ [البقرة: ٦٢] فكلٌّ من التقديم أو التأخير مُراد لمعنى مُعيَّن.

أما قوله: ﴿والصَّابِئونَ﴾ [المائدة: ٦٩] بالرفع على خلاف القاعدة في العطف، حيث عطفت على منصوب، والمعطوف تابع للمعطوف عليه في إعرابه، فلماذا وسَّط مرفوعاً بين منصوبات؟

---

[1]. انظر: تفسير الشعراوي ١٠: ٥٩٨٩.

لأن الرفع لا يتم بين المنصوبات إلا بعد تمام الجملة، فكأنه قال: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى، والصابئون كذلك، فعطف هنا جملة تامة، فهي مُؤخَّرة في المعنى، مُقدَّمة في اللفظ، وهكذا تشمل الآية التقديم والتأخير السابق [1].

قال الإمام ابن عطية: (واختلف القراء في إعراب الصابئين في هذه الآية فقرأ الجمهور و﴿والصَّابِئونَ﴾ بالرفع وعليه مصاحف الأمصار والقراء السبعة، وقرأ عثمان بن عفان وعائشة وأبي بن كعب وسعيد بن جبير والجحدري «والصابين»، وهذه قراءة بينة الإعراب، وقرأ الحسن بن أبي الحسن والزهري «والصابيون» بكسر الباء وضم الياء دون همز. وأما قراءة الجمهور: ﴿والصَّابِئونَ﴾ فمذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنه من المقدم الذي معناه التأخير، وهو المراد به، كأنه قال: «إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى» كذلك... وحكى الزجَّاج عن الكسائي والفراء أنهما قالا: ﴿والصَّابِئونَ﴾ عطف على ﴿الذين﴾، إذ الأصل في ﴿الذين﴾ الرفع وإن نصب (إن) ضعيف. وخطَّأ الزجّاج هذا القول وقال: (إن) أقوى النواصب، وحكي أيضاً عن الكسائي أنه قال: ﴿والصَّابِئونَ﴾ عطف على الضمير في ﴿هادوا﴾ والتقدير: هادوا هم الصابئون، وهذا قول يرده المعنى لأنه يقتضي أن الصابئين هادوا، وقيل: (إن) بمعنى نعم، وما بعدها مرفوع بالابتداء، وروي عن بعضهم أنه قرأ « والصابئون » بالهمز) [2].

فهذه أمثلة على اختلاف التقديم والتأخير لاختلاف المقام، وإتماماً للموضوع سأذكر مثالاً على الاختلاف في الأسلوب مراعاةً للمقام:

فعند قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾ [النساء: ١٩] قال الإمام ابن عاشور: (واقتصر هنا على مقاربة حصول الكراهية لشيء فيه خير كثير، دون مقابلة، كما في آية البقرة [٢١٦]: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾؛ لأن المقام في سورة البقرة مقام بيان الحقيقة بطرفيها إذ المخاطبون فيها كرهوا القتال، وأحبوا السلم، فكان حالهم مقتضياً بيان أن القتال قد يكون

---

[1]. انظر: تفسير الشعراوي ١٦: ٩٧٤٥.

[2]. المحرر الوجيز ٢: ٣٢١.

هو الخير لما يحصل بعده من أمن دائم، وخد شوكة العدو، وأن السلم قد يكون شراً لما يحصل معها من استخفاف الأعداء بهم، وطمعهم فيهم، وذهاب عزمهم المفضي إلى استعبادهم.

أما المقام في هذه السورة فهو لبيان حكم من حدث بينه وبين زوجه ما كره فيها، ورام فراقها، وليس له مع ذلك ميل إلى غيرها، فكان حاله مقتضياً بيان ما في كثير من المكروهات من الخيرات، ولا يناسب أن يبين له أن في بعض الأمور المحبوبة شروراً، لكونه فتحاً لباب التعلل لهم بما يأخذون من الطرف الذي يميل إليه هواهم.

وأسند جعل الخير في المكروه هنا لله بقوله: ﴿وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾ المقتضي أنه جعل عارض لمكروه خاص، وفي سورة البقرة [٢١٦] قال: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ لأن تلك بيان لما يقارن بعض الحقائق من الخفاء في ذات الحقيقة، ليكون رجاء الخير من القتال مطرداً في جميع الأحوال غي حاصل يجعل عارض.

بخلاف هذه الآية، فإن الصبر على الزوجة المؤذية أو المكروهة إذا كان لأجل امتثال أمر الله بحسن معاشرتهن، يكون جعل الخير في ذلك جزاءً من الله على الامتثال) [١].

وقال عند قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام: ١٠٤]: (وإنما نسج نظم الآية على هذا النسج للإيذان بأن ﴿فَلِنَفْسِهِ﴾ مقدم في التقدير على متعلقه المحذوف.

والتقدير: فلنفسه أبصر، ولولا قصد الإيذان بهذا التقديم لقال: فمن أبصر أبصر لنفسه، كما قال: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

والمقام يقتضي تقديم المعمول هنا ليفيد القصر، أي فلنفسه أبصر لا لفائدة غيره؛ لأنهم كانوا يحسبون أنهم يغيظون النبي صلى الله عليه وسلم بإعراضهم عن دعوته إياهم إلى الهدى.

وقرينة ذلك أن هذا الكلام مقول من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أومأ إلى هذا صاحب «الكشاف»، بخلاف آية: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، فإنهم حكت كلاماً خوطب به بنو إسرائيل من جانب الله تعالى وهم لا يتوهمون أن إحسانهم ينفع الله أو إساءتهم تضر الله [٢].

([١]) . التحرير والتنوير ٤: ٢٨٨.

([٢]) . التحرير والتنوير ٧: ٤٢٠.

ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ (٤٣)﴾ [النور]

قال ابن عاشور: (وَقَوْلُهُ: ﴿يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصارِ﴾ هو كقولِهِ في سُورَةِ البقرة [٢٠]: ﴿يَكادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبصارَهُمْ﴾ سوى أن هذه الآية زيد فيها لفظ «سنا»؛ لأن هذه الآية واردة في مقام الاعتبار بتكوين السحاب وإنزال الغيث، فكان المقام مقتضياً للتنويه بهذا البرق وشدة ضيائه حتى يكون الاعتبار بأمرين: بتكوين البرق في السحاب، وبقوة ضيائه حتى يكاد يذهب بالأبصار، وآية البقرة واردة في مقام التهديد والتشويه لحالهم، حين كانوا مظهرين الإسلام ومنطوين على الكفر والجحود، فكانت حالهم كحالة الغيث المشتمل على صواعق ورعد وبرق، فظاهره منفعة، وفي باطنه قوارع ومصائب.

ومن أجل اختلاف المقامين وضع التعبير هنا بـ ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ وهنالك بقوله: ﴿يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾؛ لأن في الخطف من معنى النكاية بهم والتسلط عليهم ما ليس في ﴿يَذْهَبُ﴾، إذ هو مجرد الاستلاب) [1].

٢٠ـ قاعدة: (في مَقَامِ الاستِدلالِ يُقَدَّمُ الجَلِيّ ويُؤَخَّرُ الأجلى)

١ـ هذه القاعدة ذكرها الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥]: (إنما أخر في الاستدلال على بطلان مذهب النصارى، حاجتهما للطعام عما قبله من مساواتهما للرسل عليهم السلام، ترقياً في باب الاستدلال من الجليّ للأجلى، على ما هو القاعدة في سوق البراهين لإلزام الخصم، حتى إذا لم يسلّم في الجليّ لغموضه عليه، يورد له الأجلى تعريضاً بغباوته. فيضطر للتسليم، إن لم يكن معانداً ولا مكابراً. هذا ما ظهر لي في سر التقديم والتأخير. وأما قول الخفاجيّ ـ ملخصاً كلام البيضاويّ ـ في سر ذلك: أنه تعالى «بيّن أولاً أقصى مراتب كمالهما، وأنه لا يقتضي الألوهية، وقدمه لئلا يواجههما بذكر نقائص البشرية الموجبة لبطلان ما ادعوا فيهما، على حد قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ

---

(١) . التحرير والتنوير ١٨: ٢٦٣.

أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]. حيث قدم العفو على المعاتبة له صلى الله عليه وسلم» [١] انتهى؛ فبعيدٌ. وقياسه على الآية قياس مع الفارق لاختلاف المقامين. فالأظهر ما ذكرناه، والله أعلم بأسرار كتابه) [٢].

وقال الشيخ ابن عاشور: (وقوله: كانا يأكلان الطعام جملة واقعة موقع الاستدلال على مفهوم القصر الذي هو نفي إلهية المسيح وأمه، ولذلك فصلت عن التي قبلها لأن الدليل بمنزلة البيان، وقد استدل على بشريتهما بإثبات صفة من صفات البشر، وهي أكل الطعام. وإنما اختيرت هذه الصفة من بين صفات كثيرة لأنها ظاهرة واضحة للناس) [٣].

فلهذا بدأ بهذا الاستدلال: ﴿مَا المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾، فهو رسول مثل مَنْ سبقه من الرسل، وأخَّر هذا الاستدلال: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ لأنه أوضح وأجلى في الاستدلال على نفي إلهية المسيح وأمه.

٢ـ ومن الأمثلة على هذه القاعدة ما أخبرنا الله عن إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام عندما أراد الردَّ على قومه في عبادتهم لغير الله، فبدأ في الاستدلال بالجلِي، ثم ترقى إلى الأجلى والأوضح، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ. فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بازِغاً قالَ هذا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ. فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ هذا رَبِّي هذا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قالَ يا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ. إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمواتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً وَما أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ٧٦ـ ٧٩].

فلما رأى إبراهيم عليه الصلاة والسلام الملكوت، وأيقن أن شيئاً منها لا يصلح للإلهية، أراد الرد على قومه في اعتقاد إلهيتها، باعتبار افتقارها في أفعالها إلى أجسام ناقصة لها طبع الأفول والزوال. فالآية بيان لكيفية استدلاله عليه الصلاة والسلام، ووصوله إلى رتبة الإيقان. ومعنى ﴿جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ ستره بظلامه.

---

(١) . حاشية الشِّهاب على تفسيرِ البيضاوِي. المُسَمَّاة: (عِنَايَةُ القَاضِي وكِفايةُ الرَّاضِي عَلَى تفسيرِ البيضاوي)، لشهاب الدين الخفاجي ٤: ٢١٦.

(٢) . محاسن التأويل ٤: ٢١٦.

(٣) . التحرير والتنوير ٦: ٢٨٥.

وكانوا يعبدون الأصنام والشمس والقمر والكواكب فأراد أن ينبههم على الخطأ في دينهم، وأن يرشدهم إلى طريق النظر والاستدلال، ويعرفهم أن النظر الصحيح مؤد إلى أن شيئاً منها لا يصح أن يكون إلهاً، لقيام دليل الحدوث فيها وأن وراءها محدثاً أحدثها، وصانعاً صنعها، ومدبراً دبر طلوعها وأفولها وانتقالها ومسيرها وسائر أحوالها.

وقول إبراهيم لقومه: ﴿هذا رَبِّي﴾ إرخاء للعنان معهم بإظهار موافقته لهم أولاً، وهو من باب (التنزُّل مع الخصم) وإظهار موافقتهم في ذلك، ثم يقوم بالاستدلال على إبطال قولهم، لأنه أقرب لرجوع الخصم.

وقول إبراهيم ذلك. هو قول من ينصف خصمه، مع علمه بأنه مبطل. يحكي قوله كما هو غير متعصب لمذهبه، لأن ذلك أدعى إلى الحق، وأنجى من الشغب. ثم يكرّ عليه بعد حكايته، فيبطله بالحجة.

فَلَمَّا أَفَلَ وغاب، قالَ ﴿لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ أي: لا أحب عبادة من كان كذلك، فإن الأفول نقص كبير ينافي الإلهية، بل يمنع من الميل إلى صاحبها، فضلا عن اتخاذه إلهاً أو معبوداً.

﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بازِغاً﴾ طالعاً منتشر الضوء قالَ هذا رَبِّي على الأسلوب المتقدم، ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ فإن ما رأيته لا يليق بالإلهية التي لا يليق بها إلا الكمال المطلق.

وفيه تنبيه لقومه على أن من اتخذ القمر إلهاً، وهو نظير الكواكب في الأفول، فهو ضال. وأن الهداية إلى الحق بتوفيق الله تعالى ولطفه.

والتعريض بضلالهم ثانياً أصرح وأقوى من قوله أولاً: ﴿لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ وإنما ترقى إلى ذلك؛ لأن الخصوم قد أقامت عليه، بالاستدلال الأول، حجة فأنسوا بالقدح في معتقدهم، ولو قيل هذا في الأول فلعلهم كانوا ينفرون، ولا يصغون إلى الاستدلال.

فما عرَّض صلوات الله عليه بأنهم في ضلالة، إلا بعد أن وثق بإصغائهم إلى تمام المقصود، واستماعهم إلى آخره.

والدليل على ذلك أنه ترقى في النوبة الثالثة إلى التصريح بالبراءة منهم، والتقريع بأنهم على شرك حين تمّ قيام الحجة، وتبلّج الحقّ، وبلغ من الظهور غاية المقصود: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ

هذا رَبِّي هذا أَكْبَرُ﴾ أي: أكبر الكواكب جرماً، وأعظمها قوة، فهو أولى بالإلهية من غيرها من الكواكب.

وفيه تأكيد لما رامه عليه الصلاة والسلام من إظهار النصفة، مع إشارة خفية إلى فساد دينهم من جهة أخرى، ببيان أن الأكبر أحق بالربوبية من الأصغر.

﴿فَلَمَّا أَفَلَتْ قالَ﴾ صادعاً بالحق: ﴿يا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ. إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ أي: وجهت قلبي وروحي في المحبة والعبادة، بل جعلته مسلماً ﴿لِلَّذِي فَطَرَ السَّمواتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً﴾ أي: مائلاً عن الأديان الباطلة، والعقائد الزائغة، ﴿وَما أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [1].

ولو قيل: إن الأفول، لما كان يمنع من استحقاق معروضه لصفة الربوبية على ما ذكرنا، وقد ثبت ذكر في أكبر الكواكب ـ أعني الشمس ـ فلزم ثبوته فيما دونها بالأولى- فهلا اقتصر على أفول الشمس رعاية للإيجاز والاختصار؟

أجيب: بأن الأخذ من الأدنى فالأدنى، إلى الأعلى فالأعلى، له نوع تأثير في التقرير والبيان والتأكيد، لا يحصل من غيره، فكان سوق الاستدلال على هذا الوجه أولى [2].

٣ـ ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قالَ إِبْراهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قالَ إِبْراهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِها مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فقد جادل إبراهيمَ في ربه لأنْ آتاه الله الملك، يعني أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر. فحاج وجادل لذلك، كما يقال: عاداني فلان لأني أحسنت إليه. تريد أنه عكس ما كان يجب عليه من الموالاة لأجل الإحسان، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. فالملك بلاء وفتنة على من أوتيه.

فقال إبراهيمُ حين سأله من ربك الذي تدعونا إليه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ أي بنفخ الروح في الجسم وإخراجها منه قالَ: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ أي بالقتل والعفو عنه.

ولما سلك الطاغية مسلك التلبيس والتمويه، وكان بطلان جوابه من الجلاء والظهور بحيث لا يخفى على أحد، وكان التصدي لإبطاله هو تحصيل لأمرٍ حاصلٍ، انتقل إبراهيم عليه السلام، إلى

---

(١) . انظر: محاسن التأويل ٤: ٤٠٢.

(٢) . انظر: محاسن التأويل ٤: ٤١٠.

حجة أخرى لا تجري فيها المغالطة ولا يتيسر للطاغية أن يخرج عنها بمخرج مكابرة أو مشاغبة أو تلبيس: ﴿قالَ إِبْراهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ المَشْرِقِ فَأْتِ بِها مِنَ المَغْرِبِ﴾ أي إذا كنت كما تدعي من أنك تحي وتميت، فالذي يحي ويميت هو الذي يتصرف في الوجود، في خلق ذواته وتسخير كواكبه وحركاته. فهذه الشمس تبدو كل يوم من المشرق، فإن كنت إلها كما ادعيت فأت بها من المغرب.

﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ فقد تحيَّر ودهش وغلب بالحجة، لما علم عجزه وانقطاعه وأنه لا يقدر على المكابرة في هذا [1].

٤ـ ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٢٨) هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٢٩)﴾ [البقرة]

فقد استدل الله تعالى أولاً على إنكار كفرهم بأنه أحياهم بعد أن كانوا أمواتاً، ثم يميتهم ثم يحييهم، ثم استدل ثانياً بأنه خلق لهم ما في الأرض جميعاً، ثم ارتقى في الاستدلال ثالثاً بأنه استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات، وهذا أبلغ في الاستدلال.

عند قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ قال الشيخ ابن عاشور: (هذا إما استدلال ثان على شناعة كفرهم بالله تعالى، وعلى أنه مما يقضى منه العجب، فإن دلائل ربوبية الله ووحدانيته ظاهرة في خلق الإنسان، وفي خلق جميع ما في الأرض.

فهو ارتقاء في الاستدلال بكثرة المخلوقات، وفصل الجملة السابقة يجوز أن يكون لمراعاة كمال الاتصال بين الجملتين؛ لأن هذه كالنتيجة للدليل الأول، لأن في خلق الأرض وجميع ما فيها وفي كون ذلك لمنفعة البشر إكمالاً لإيجادهم المشار إليه بقوله: ﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾ [البقرة: ٢٨]؛ لأنَّ فائدة الإيجاد لا تكمل إلا بإمداد الموجود بما فيه سلامته من آلام الحاجة إلى مقومات وجوده) [2].

وبعد أن قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ أتبع ذلك بقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ قال ابن عاشور: (انتقال من الاستدلال

---

[1]. انظر: محاسن التأويل ٢: ١٩٥.

[2]. التحرير والتنوير ١: ٣٧٨.

بخلق الأرض وما فيها وهو مما علمه ضروري للناس، إلى الاستدلال بخلق ما هو أعظم من خلق الأرض، وهو أيضاً قد يغفل عن النظر في الاستدلال به على وجود الله، وذلك خلق السماوات، ويشبه أن يكون هذا الانتقال استطراداً لإكمال تنبيه الناس إلى عظيم القدرة) [1].

٥ـ أقول: ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: قوله تعالى في الاحتجاج على بطلان عبادة المشركين لغير الله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]. فقد بدأ بذكر الأرض فقال: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فبدأ بالأمر الجلي، ثم ترقَّى إلى الأمر الأجلى والأوضح فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾، فلا يمكن لهم أن يدَّعوا أنَّ لهم شِرْكاً في السموات، فكان ذلك أوضح في الدلالة على بطلان عبادتهم، فأخَّر الأجلى ليكون ذلك حاسماً وقاطعاً لجدالهم، والله أعلم.

وأنتقل إلى المبحث الخامس من الفصل الثاني: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين.





(1) . التحرير والتنوير ١: ٣٨٢.

المبحث الخامس: قواعد في تقديم المسند إليه

سأذكر في هذا المبحث ست قواعد من قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والقواعد في هذا المبحث تتعلق بتقديم المسند إليه، والقاعدة الأولى: (تَقْدِيمُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المُسْنَدِ المُشْتَقِّ لَا يُفِيدُ بِذَاتِهِ التَّخْصِيصَ، وَقَد يُستَفَادُ مِنْ بَعْضِ مَوَاقِعِهِ مَعْنَى التَّخْصِيصِ بِالقَرَائِنِ). كما في تقديم المسند إليه في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

ثم سأذكر قاعدة: (الأكثَرُ في تَقدِيمِ المُسنَدِ إليه عَلَى الخَبَرِ الفِعليِّ المَنفِيِّ، إذا لم يَقَع المُسنَدُ إليه عقب حَرف النَّفي، أنْ لا يُفِيدَ تَقدِيمه إلا التَّقَوّي، دُونَ التَّخصِيص). كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥]. فإن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المنفي مع عدم إيلاء المسند إليه حرف النفي، لقصد إفادة تقوية نفي الإيمان عنهم، وليس التقديم هنا مفيداً للتخصيص؛ لأن الأكثر في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المنفي، إذا لم يقع المسند إليه عقب حرف النفي، أن لا يفيد تقديمه إلا التقوي، دون التخصيص.

ثم سأذكر قاعدة: (تَقدِيمُ المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ كَثِيراً ما يُفِيدُ التَّقَوِّي). كما في قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]: فقدم المسند إليه (الشيطان)؛ لأن تقديمه يفيد ذم الحكم الذي سيق له الكلام، لتحذير المسلمين من هذا الحكم، كما يقال: «السفاح في دار صديقك». ولأن في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي تقوي الحكم وتحقيقه.

ثم قاعدة: (تَقدِيمُ المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ قَدْ يُفِيدُ الاختِصَاص). كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ المَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، فقدم المسند إليه (الله) على الخبر الفعلي (يَصطَفِي) لإفادة الاختصاص، أي الله وحده هو الذي يصطفي وليس أنتم تصطفون.

ثم سأذكر قاعدة: (قَدْ يَجتَمِعُ في تَقدِيمِ المُسنَدِ إلَيهِ الجَمعُ بَينَ قَصدِ «التَّقَوِّي» وَ«التَّخصِيص»). كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، فتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي هنا لإفادة تقوّي الحكم، ثم هو يفيد مع ذلك: قصر المسند على المسند إليه، وكما يقال: (النكت لا تتزاحم).

ثم قاعدة: (كَثِيراً مَا يَتَقَدَّمُ المُسنَدُ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ في الوَعدِ والضمان). كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف:

٧٢]. وقد ذكر الشيخ عبد القاهر في أبواب التقديم من «دلائل الإعجاز» أن مما يحسن فيه تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي ويكثر: الوعد والضمان؛ لأن ذلك ينفي أن يشك من يوعد في تمام الوعد والوفاء به، فهو من أحوج الناس إلى التأكيد، كقول الرجل: أنا أكفيك.

وأبدأ مستعيناً بالله تعالى بذكر القاعدة الأولى في هذا المبحث:

٢١ـ قاعدة (تَقْدِيمُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المُسْنَدِ المُشْتَقِّ لَا يُفِيدُ بِذَاتِهِ التَّخْصِيصَ، وَقَدْ يُسْتَفَادُ مِنْ بَعْضِ مَوَاقِعِهِ مَعْنَى التَّخْصِيصِ بِالقَرَائِنِ).

هذه القاعدة ذكرها الشيخ ابن عاشور في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] فقال: (وعدل عن الجملة الفعلية بأن يقال (وما يخرجون) إلى الاسمية للدلالة على أن هذا الحكم ثابت أنه من صفاتهم.

وليس لتقديم المسند إليه هنا نكتة، إلا أنه الأصل في التعبير بالجملة الاسمية في مثل هذا إذ لا تتأتى بسوى هذا التقديم، فليس في التقديم دلالة على اختصاص لما علمت، ولأن التقديم على المسند المشتق لا يفيد الاختصاص عند جمهور أئمة المعاني، بل الاختصاص مفروض في تقديمه على المسند الفعلي خاصة، ولأجل ذلك صرح صاحب «الكشاف» تبعاً للشيخ عبد القاهر بأن موقع الضمير هنا كموقعه في قول المعذل البكري:

هُمْ يَفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ ... وَأَجْرَدَ سَبَّاقٍ يَبُذُّ المَغَالِيَا [1]

في دلالته على قوة أمرهم فيما أسند إليهم لا على الاختصاص.

وادَّعى صاحب «المفتاح» أن تقديم المسند إليه على المسند المشتق قد يفيد الاختصاص كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود:٩١] ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [هود:٢٩] ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام:١٠٧].

---

(١) . يفرشون اللبد، أَي يجْعَلُونَ اللبد فراشاً للظهور. يُقَال: فرشت الفراش وأفرشنيه فلَان، أَي جعلني أفرشه. والطمرة: الفرس الكَثِيرَة الجري. والأجرد: الفرس القصير الشّعْر. ويبذ: يغلب. والمغالي: السهْم، يصفهم بالفروسية وجودة المطاردة. من: شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ). ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي (المتوفى: ٥٠٢هـ). ٢: ٣٥٩.

فالوجه أن تقديم المسند إليه على المسند المشتق لا يفيد بذاته التخصيص وقد يستفاد من بعض مواقعه معنى التخصيص بالقرائن، وليس في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ ما يفيد التخصيص ولا ما يدعو إليه) [١].

وقال الزمخشري: (﴿وَما هُمْ بِخارِجِينَ﴾: (هم بمنزلته في قوله: هُمْ يَفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ. في دلالته على قوّة أمرهم فيما أسند إليهم لا على الاختصاص) [٢].

وعقَّب الإمام ابن المنير على الزمخشري فقال: (لما استشعر دلالة الآية لأهل السنة على أنه لا يخلد في النار إلا الكافر. وأما العاصي- وإن أصر على الكبائر- فتوحيده يخرجه منها ولا بد وفاء بالوعد. ووجه الدلالة منها على ذلك أنه صدر الجملة بضمير مبتدأ، ومثل هذا النظم يقتضى الاختصاص والحصر لغة. وستمر للزمخشري مواضع يستدل فيها على الحصر بذلك، فقد قال في قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾ [الأنبياء:٢١] أن معناه لا ينشر إلا هم، وأن المنكر عليهم ما يلزمهم من حصر الألوهية فيهم. وكذلك يقول في أمثال قوله: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٣] أن معناه الحصر أنه لا يوقن بالآخرة إلا هم، فإذا ابتنى الأمر على ذلك لزم حصر نفى الخروج من النار في هؤلاء الكفار دون غيرهم من الموحدين. لكن الزمخشري يأبى ذلك، فيعمل الحال من معارضة هذه الفائدة بفائدة تتم له على القاعدة، فيجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود إليهم لاختصاصه بهم، وهم عنده بهذه المثابة، لأن العصاة وإن خلدوا على زعمه إلا أن الكفار أحق بالخلود وأدخل في استحقاقه منهم. فسبحان من امتحنه بهذه المحنة على حذقه وفطنته. والله ولي التوفيق) [٣].

وعقَّب على الزمخشري كذلك أبو حيان فقال بعد أن نقل كلام الزمخشري: (وفيه دسيسة اعتزال؛ لأنه إذا لم يدل على الاختصاص، لا يكون فيه رد لقول المعتزلة: إن الفاسق يخلد في النار ولا يخرج منها) [٤].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ١٠٠.

(٢) . الكشاف ١: ٢١٢.

(٣) . «الانتصاف من الكشاف» مطبوع في حاشية على «الكشاف». ١: ٢١٢.

(٤) . البحر المحيط ٢: ٩٤.

٢٢ـ قاعدة: (الأكْثَرُ في تَقدِيمِ المُسنَدِ إليه عَلَى الخَبَرِ الفِعليِّ المَنفِيِّ، إذا لم يَقَع المُسنَدُ إليه عقب حَرف النَّفي، أنْ لا يُفِيدَ تَقدِيمه إلا التَّقَوِّي، دُونَ التَّخصِيص).

هذه القاعدة ذكرها ابن عاشور في تفسيره فقال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥]: (وتعريف المسند بالموصولية للإيماء إلى وجه بناء الخبر عنهم بأنهم شر الدواب.

والفاء في فهم لا يؤمنون عطفت صلة على صلة، فأفادت أن الجملة الثانية من الصلة، وأنها تمام الصلة المقصودة للإيماء، أي: الذين كفروا من قبل الإسلام فاستمر كفرهم فهم لا يؤمنون بعد سماع دعوة الإسلام.

ولما كان هذا الوصف هو الذي جعلهم شر الدواب عند الله عطف هنا بالفاء للإشارة إلى أن سبب إجراء ذلك الحكم عليهم هو مجموع الوصفين، وأتى بصلة فهم لا يؤمنون جملة اسمية لإفادة ثبوت عدم إيمانهم وأنهم غير مرجو منهم الإيمان.

فإن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المنفي مع عدم إيلاء المسند إليه حرف النفي، لقصد إفادة تقوية نفي الإيمان عنهم، أي الذين ينتفي الإيمان منهم في المستقبل انتفاء قويا فهم بعداء عنه أشد الابتعاد.

وليس التقديم هنا مفيداً للتخصيص؛ لأن التخصيص لا أثر له في الصلة.

ولأن الأكثر في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المنفي، إذا لم يقع المسند إليه عقب حرف النفي، أن لا يفيد تقديمه إلا التقوي، دون التخصيص، وذلك هو الأكثر في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢] إذ لا يراد وأنتم دون غيركم لا تظلمون) [1].

---

(١) . التحرير والتنوير ١٠: ٤٧.

٢٣ـ قاعدة: (تَقدِيمُ المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ كَثِيراً ما يُفِيدُ التَّقَوِّي)

قال الدكتور محمد محمد أبو موسى عن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي: (هذا التركيب كما يقول البلاغيون صالح، لأن يفيد أمرين:

الأول: تقوية الحكم. فقولنا: «محمد يقول الشعر» أوكد في بيان أنه يقول الشعر من قولنا: «يقول محمد الشعر»، ومثله: «هو يعطي» أوكد في الدلالة من قولنا: «يعطي»، ولذلك تجري هذه الصياغة في المقامات التي تدعو إلى التوكيد، والتقرير مثل مواجهة الشك في نفس المخاطب، والرغبة في إقناعه، ومثل رد الدعوى التي يدعيها المخاطب، ومثل أن يكون المتكلم معنياً بكلامه مقتنعاً به، فهو يريد أن يثبته في القلوب قوياً مقرراً كما هو مقرر في نفسه، وغير ذلك من مقامات التقوية والتقرير، وهي كثيرة لا تحصى...

والأمر الثاني: هو الاختصاص. أي أن الفعل خاص بالمسند إليه لا يتعداه إلى غيره، وذلك يكون إذا ساعد السياق على ذلك، تقول: أنا أعرف هذه المسألة في سياق، تعني فيه أنك وحدك الذي تعرفها وتقول: محمد يعطي من خير ماله؛ إذا كنت تريد أنه لا يفعل ذلك سواه، أو أنه يفعله بخلاف شخص معين وهكذا) [١].

١ـ وهذه القاعدة: (تَقدِيمُ المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ كَثِيراً ما يُفِيدُ التَّقَوِّي) مستفادة من كلام الشيخ ابن عاشور رحمه الله، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]: (استئناف عن قوله: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ لأن الشيطان يصد الناس عن إعطاء خيار أموالهم، ويغريهم بالشح أو بإعطاء الرديء والخبيث، ويخوفهم من الفقر إن أعطوا بعض مالهم.

وقدم اسم الشيطان مسنداً إليه لأن تقديمه مؤذن بذم الحكم الذي سيق له الكلام وشؤمه، لتحذير المسلمين من هذا الحكم، كما يقال في مثال علم المعاني «السفاح في دار صديقك».

ولأن في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي تقوي الحكم وتحقيقه) [٢].

---

(١) . خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: ٢٢٠.

(٢) . التحرير والتنوير ٣: ٥٩.

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَما تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ اللهِ وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢]. قال: (وتقديم ﴿وَأَنْتُمْ﴾ على الخبر الفعلي لمجرد التقوي، وزيادة التنبيه على أنهم لا يظلمون، وإنما يظلمون أنفسهم.

وإنما جعلت هاته الأحكام جملاً مستقلاً بعضها عن بعض، ولم تجعل جملة واحدة مقيدة فائدتها بقيود جميع الجمل، وأعيد لفظ الإنفاق في جميعها بصيغ مختلفة، تكريراً للاهتمام بشأنه، لتكون كل جملة مستقلة بمعناها، قصيرة الألفاظ كثيرة المعاني، فتجري مجرى الأمثال، وتتناقلها الأجيال) [1].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ عاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٥٦] قال: (وجملة: وهم لا يتقون إما عطف على الصلة، أو على الخبر، أو في محل الحال من ضمير ينقضون.

وعلى جميع الاحتمالات فهي دالة على أن انتفاء التقوى عنهم صفة متمكنة منهم، وملكة فيهم، بما دل عليه تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المنفي من تقوي الحكم وتحقيقه، كما تقدم في قوله: ﴿فَهُمْ لا يُؤمِنُونَ﴾) [2].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِباطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] قال: (وجملة ﴿اللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ تعريض بالتهديد لهؤلاء الآخرين، فالخبر مستعمل في معناه الكنائي، وهو تعقبهم والإغراء بهم، وتعريض بالامتنان على المسلمين بأنهم بمحل عناية الله فهو يحصي أعداءهم وينبههم إليهم.

وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي: للتَّقَوِّي، أي تحقيق الخبر وتأكيده، والمقصود تأكيد لازم معناه، أما أصل المعنى فلا يحتاج إلى التأكيد إذ لا ينكره أحد، وأما حمل التقديم هنا على إرادة الاختصاص فلا يحسن للاستغناء عن طريق القصر بجملة النفي في قوله: ﴿لا تَعْلَمُونَهُمُ﴾ فلو قيل: ويعلمهم الله لحصل معنى القصر من مجموع الجملتين) [3].

---

(1) . التحرير والتنوير ٣: ٧٣.

(2) . التحرير والتنوير ١٠: ٤٩.

(3) . التحرير والتنوير ١٠: ٥٧.

٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَقالَ المَلِكُ إِنِّي أَرى سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يابِساتٍ يا أَيُّها المَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ. قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الأَحْلَامِ بِعَالِمِين﴾ [يوسف: ٤٣ـ ٤٤] قال أيضاً: (وتقديم هذا المعمول على الوصف العامل فيه كتقديم المجرور في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ﴾.

فلما ظهر عوص تعبير هذا الحلم تذكر ساقي الملك ما جرى له مع يوسف عليه السلام فقال: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٤٥].

وابتداء كلامه بضميره وجعله مسنداً إليه وخبره فعلي، لقصد استجلاب تعجب الملك من أن يكون الساقي ينبئ بتأويل رؤيا عوصت على علماء بلاط الملك، مع إفادة تقوي الحكم، وهو إنباؤه إياهم بتأويلها؛ لأن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في سياق الإثبات يفيد التقوي، وإسناد الإنباء إليه مجاز عقلي؛ لأنه سبب الإنباء، ولذلك قال ﴿فَأَرسِلُونِ﴾.

وفي ذلك ما يستفز الملك إلى أن يأذن له بالذهاب إلى حيث يريد ليأتي بنبأ التأويل، إذ لا يجوز لمثله أن يغادر مجلس الملك دون إذن. وقد كان موقناً بأنه يجد يوسف عليه السلام في السجن أنه كان سجن الخاصة فكان ما يحدث فيه من إطلاق أو موت يبلغ مسامع الملك وشيعته) [1].

٦ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنْ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ العَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] قال: (وقد خالفت هذه الآية عند معظم القراء أخواتها فلم تذكر فيها (من) مع (تحتها) في غالب المصاحف وفي رواية جمهور القراء [2]، فتكون خالية من التأكيد إذ ليس لحرف (من) معنى مع أسماء الظروف إلا التأكيد.

ويكون خلو الجملة من التأكيد لحصول ما يغني عنه من إفادة التقوي بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، ومن فعل (أعد) المؤذن بكمال العناية فلا يكون المعد إلا أكمل نوعه) [3].

([1]) . التحرير والتنوير ١٢: ٢٨٢.

([2]) . (﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا﴾. قرأ المكي بزيادة: (من) قبل: (تحتها) مع جر التاء، والباقون بحذف: (من) وفتح تاء تحتها). من: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ). ١٣٩.

([3]) . التحرير والتنوير ١١: ١٩.

٧ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لا يَعْقِلُونَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٢ـ ٤٣] قال: (وفي هذين الاستفهامين ترشيحٌ لاستعارة الصم والعمي لهؤلاء الكافرين، أي أن الله لما خلق نفوسهم مفطورة على المكابرة والعناد وبغضاء من أنعم الله عليه وحسده، كانت هاته الخصال حوائل بينهم وبين التأثر بالمسموعات والمبصرات، فجيء بصيغة الاستفهام التعجيبي المشتملة على تقوى الخبر بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي بقوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ﴾ وقوله: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي﴾، دون أن يقال: أتسمع الصم وأتهدي العمي، فكان هذا التعجيب مؤكداً مقوى) [1].

٨ـ ومن الأمثلة والتطبيقات على ذلك: قول الله عزَّ وجلَّ في سورة آل عمران بشأن فريق من اليهود: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بالكتاب لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الكتاب وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الكذبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٧٨].

فجملة: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ جملةٌ حالية قُدِّمَ فيها المسند إليه على المسند الفعلي لتقوية الإسناد فيها وَتأكيده، لأنّ مقتضى الحال يستدعي التقوية والتأكيد.

والسبب في ذلك أنَّ هؤلاء كانُوا يكتبون مكتوبات يزعُمُون أنَّها ممّا أنْزَلَ اللهُ في الكتُب على رسُلِهِمْ، ويتخذون مع ذلك حيلةً لترويج ما كتبوه وافتروهُ على اللهِ بغية أن يقبله عوامُّهم، وهي أن يَلْوُوا أَلْسِنَتَهُم به لدى تلاوته، كما يفعلون لدى تلاوة ما أَنزَلَ اللهُ من كتاب، فيخلطون المدسوس الذي هو من افترائهم بالأصل الصَّحِيح، للإيهام بأنّه من كتاب الله، وهم بذلك يقولون على اللهِ الكذب، ويعلمون ذلك من أنفسهم، ولكنّهم لا يعترفون بأنّهم يكذبون.

فاقتضى واقع حالهم سوق الكلام لهم بطريقة فيها تقوية وَتأكيد، فجاء في الجملة تقديم المسند إليه على المسند الفعلي، لما في هذا التقديم من تقوية وتأكيد.

مع ما في تأخير المسند من مراعاة للجمال في اللفظ، وهو مراعاة التناظر في رؤوس الآيات قبل الآية وبعدها [2].

---

(١). التحرير والتنوير ١١: ١٧٨.

(٢). انظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، للميداني ١: ٣٦٩.

٢٤ـ قاعدة: (تَقدِيمُ المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ قَدْ يُفِيدُ الاختِصَاص)

١ـ هذه القاعدة مستفادة من كلام الشيخ ابن عاشور رحمه الله، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]: (وتقديم المسند إليه وهو اسم الجلالة على الخبر الفعلي في قوله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي﴾ دون أن يقول: نصطفي، لإفادة الاختصاص، أي الله وحده هو الذي يصطفي لا أنتم تصطفون وتنسبون إليه) [١].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨] قال: (وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في قوله: فهو يهدين دون أن يقول: فيهدين، لتخصيصه بأنه متولي الهداية دون غيره؛ لأن المقام لإبطال اعتقادهم تصرف أصنامهم بالقصر الإضافي، وهو قصر قلب. وليس الضمير ضمير فصل لأن ضمير الفصل لا يقع بعد العاطف) [٢].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩] قال: (عطف على جملة ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [سورة النحل: ١٧] . فبعد أن أثبت أن الله منفرد بصفة الخلق دون غيره بالأدلة العديدة ثم باستنتاج ذلك بقوله: أفمن يخلق كمن لا يخلق انتقل هنا إلى إثبات أنه منفرد بعموم العلم.

ولم يقدم لهذا الخبر استدلال ولا عقب بالدليل لأنه مما دلت عليه أدلة الانفراد بالخلق، لأن خالق أجزاء الإنسان الظاهرة والباطنة يجب له أن يكون عالما بدقائق حركات تلك الأجزاء وهي بين ظاهر وخفي، فلذلك قال: والله يعلم ما تسرون وما تعلنون.

والمخاطب هنا هم المخاطبون بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ١٧] .

وفيه تعريض بالتهديد والوعيد بأن الله محاسبهم على كفرهم.

وفيه إعلام بأن أصنامهم بخلاف ذلك كما دل عليه تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي فإنه يفيد القصر لرد دعوى الشركة) [٣].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥] قال: (وقوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ جملة عطفت على جملة: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، وعدل عن عطف

---

[١]. التحرير والتنوير ١٧: ٣٤٤.

[٢]. التحرير والتنوير ١٩: ١٤٢.

[٣]. التحرير والتنوير ١٤: ١٢٤.

المفرد، بأن يقال ولا حزن، إلى الجملة: ليتأتى بذلك بناء المسند الفعلي على ضميرهم، فيدل على أن الحزن واقع بغيرهم، وهم الذين كفروا.

فإنَّ بناءَ الخبرِ الفعليِّ على المسند إليه المتقدِّم عليه يفيد تخصيص المسند إليه بذلك الخبر، نحو: ما أنا قلت هذا، فإنه نفي صدور القول من المتكلم مع كون القول واقعاً من غيره، وعليه بيت «دلائل الإعجاز»، (وهو للمتنبي):

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ ... وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي القَلْبِ نَارا [1]

فيفيد أن الذين كفروا يحزنون إفادة بطريق المفهوم، ليكون كالمقدمة للخبر عنهم بعد ذلك بأنهم أصحاب النار هم فيها خالدون) [2].

وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني: (وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي، كقولك ما أنا قلت هذا. أي لم أقله مع أنه مقول، فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك. فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلاً له... ولهذا لا يقال: ما أنا قلت ولا أحد غيري. لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول، بل يقال: ما قلت أنا ولا أحد غيري) [3].

وعقَّب على ذلك الدكتور محمد أبو موسى فقال: (ولعل الذي أغرى عبد القاهر بالقطع بأن مثل ما أنا فعلت يفيد الاختصاص قطعاً، هو ما لحظه من تسلط النفي على الفاعل، ففهم من ذلك أن النفي خاص بالفاعل، وأن الفعل غير منفي، وإذا كان الفعل غير منفي، وقد نفي فاعل مين فقد وجب أن يكون هذا الفعل مسندًا إلى فاعل آخر، وهذا هو معنى الاختصاص.

والذي قاله عبد القاهر في هذا مع دقته التي أغرت الباحثين من بعده ليس عندنا على إطلاقه، وإنما هو أمر غالب لا لازم؛ لأن المتكلم حين يسلط النفي على الفاعل لا يلزم منه ثبوت الفعل؛ لأن الفعل مسكوت عنه فيمكن أن يكون ثابتاً كما في أمثلة الاختصاص التي ذكرها عبد القاهر، وقد يكون غير ثابت كما في قولنا: «ما أنا قلت هذا». أي هذا الذي تزعمون أنه قد قيل، نعم يمكنك في هذا المعنى أن تقول ما قلت هذا، ولكنك قدمت الفاعل للاهتمام، والرغبة في

([1]). ديوان المتنبي. ٣٦٥.

([2]). التحرير والتنوير ٨: ١١٠.

([3]). الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٥٦. ونصُّ كلام الجرجاني في كتابه: دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٣هـ. ١٢٤ وما بعدها.

توكيد نفي الفعل عنه، وقد جاء هذا التركيب في القرآن الكريم من غير أن يكون دالا على الاختصاص، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ. بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٩ـ ٤٠]، فقوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ ﴿وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾، قدم فيه المسند إليه على الخبر الفعلي، وهو مسبوق بحرف النفي، ومع هذا يفيد التقوية فقط؛ لأن الاختصاص يعني أن يغرهم ينصر من عذاب الله، وينظر حين تأتيه الساعة وذلك لا يكون. وقد رأيت مثل ذلك في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي كلام الذين نزل القرآن فيهم، ولكنني لم أقيده غفلة أو اكتفاء بما في الكتاب العزيز.

وتأمل الصور المفزعة التي تضعها الآية الأولى شاخصة أمام عيون الكافرين ليرتدعوا: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ﴾ النار تنصب على وجوهم وظهورهم، وهم يجاهدون دفع هذا الويل القاهر فلا يستطعون، وتأمل الآية الثانية وأحسن تدبر: ﴿فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾، وما وراء ذلك من تداعي الأفعال تداعياً يطوي في اقتداره المتدفق محاولاتهم اليائسة في رده) [1].

وذكر الإمام السيوطي أن طرق الحصر كثيرة، وذكر منها: (السابع: تقديم المسند إليه على ما قال الشيخ عبد القاهر قد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي والحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً، فيأتي للتخصيص نحو: «أنا قمت» و«أنا سعيت في حاجتك»، فإن قصد به قصر الإفراد أكد بنحو «وحدي»، أو قصر القلب أكد بنحو «لا غيري»، ومنه: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٦] فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦]، ولفظ «بَلْ» المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد بل أنتم لا غيركم، فإن المقصود نفي فرحه هو بالهدية لا إثبات الفرح لهم بهديتهم. قاله في عروس الأفراح، قال: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، أي لا نعلمهم إلا نحن.

وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص قال الشيخ بهاء الدين ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

---

[1] . خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، للدكتور محمد محمد أبي موسى: ٢٣١.

ثانيها: أن يكون المسند منفياً، نحو (أنت لا تكذب) فإنه أبلغ في نفي الكذب من (لا تكذب) ومن (لا تكذب أنت)، وقد يفيد التخصيص ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦].

ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثتباً، نحو «رجل جاءني» فيفيد التخصيص إما بالجنس أي لا امرأة أو الوحدة أي لا رجلان.

رابعها: أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده، نحو: «ما أنا قلت هذا» أي لم أقله مع أن غيري قاله، ومنه: و﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١] أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللهِ﴾ [هود: ٩٢]، هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر ووافقه السكاكي وزاد شروطاً وتفاصيل بسطناها في شرح ألفية المعاني) [1].

٢٥ـ قاعدة: (قَدْ يَجتَمِعُ فِي تَقدِيم المُسنَدِ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ الجَمعُ بَينَ قَصدِ «التَّقَوِّي» وَ«التَّخصِيص»)

١ـ هذه القاعدة مستفادة من كلام الإمامين الجرجاني والزمخشري، وذكرها الشيخ ابن عاشور في تفسيره فقال عند قوله تعالى: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]: (ذكر يستهزئ دليل على أن مضمون الجملة مجازاة على استهزائهم. ولأجل اعتبار الاستئناف قدم اسم الله تعالى على الخبر الفعلي. ولم يقل يستهزىء الله بهم؛ لأن مما يجول في خاطر السائل أن يقول من الذي يتولى مقابلة سوء صنيعهم، فأعلم أن الذي يتولى ذلك هو رب العزة تعالى، وفي ذلك تنويه بشأن المنتصر لهم وهم المؤمنون كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: ٣٨].

فتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي هنا لإفادة تقوي الحكم لا محالة، ثم يفيد مع ذلك قصر المسند على المسند إليه، فإنه لما كان تقديم المسند إليه على المسند الفعلي في سياق الإيجاب يأتي لتقوي الحكم ويأتي للقصر على رأي الشيخ عبد القاهر وصاحب «الكشاف»، كما صرح به في قوله تعالى: ﴿واللهُ يُقَدِّرُ الليلَ وَالنَّهَارَ﴾ في سورة المزمل [٢٠] [2]، كان الجمع بين قصد التقوي وقصد

---

[1] . الإتقان ٣: ١٧١.

[2] . قال الزمخشري: (وَاللهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ ولا يقدر على تقدير الليل والنهار ومعرفة مقادير ساعاتهما إلا الله وحده، وتقديم اسمه عز وجل مبتدأ مبنيا عليه يقدّر: هو الدال على معنى الاختصاص بالتقدير، والمعنى: أنكم لا تقدرون عليه، والضمير في لَنْ تُحْصُوهُ لمصدر يقدّر، أى علم أنه لا يصح منكم ضبط الأوقات ولا يتأتى حسابها بالتعديل

التخصيص جائزاً في مقاصد الكلام البليغ وقد جوزه في «الكشاف» عند قوله تعالى: ﴿فَلا يَخَافُ بَخْساً ولا رَهَقاً﴾ في سورة الجن [١٣] (١)؛ لأن ما يراعيه البليغ من الخصوصيات لا يترك حمل الكلام البليغ عليه فكيف بأبلغ كلام، ولذلك يقال: النكت لا تتزاحم) (٢).

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتاباً مُتَشابِهاً مَثانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلى ذِكْرِ اللهِ ذلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَما لَهُ مِنْ هادٍ﴾ [الزمر: ٢٣] قال: (وافتتاح الجملة باسم الجلالة يؤذن بتفخيم أحسن الحديث المنزل بأن منزله هو أعظم عظيم، ثم الإخبار عن اسم الجلالة بالخبر الفعلي يدل على تقوية الحكم وتحقيقه على نحو قولهم: هو يعطي الجزيل، ويفيد مع التقوية دلالة على الاختصاص، أي اختصاص تنزيل الكتاب بالله تعالى، والمعنى: الله نزل الكتاب لا غيره وضعه، ففيه إثبات أنه منزل من عالم القدس، وذلك أيضا كناية عن كونه وحيا من عند الله لا من وضع البشر.

فدلت الجملة على تقو واختصاص بالصراحة، وعلى اختصاص بالكناية، وإذ أخذ مفهوم القصر ومفهوم الكناية وهو المغاير لمنطوقهما كذلك يؤخذ مغاير التنزيل فعلا يليق بوضع البشر، فالتقدير: لا غير الله وضعه، ردا لقول المشركين: هو أساطير الأولين.

والتحقيق الذي درج عليه صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿اللّهُ يَستَهزِئُ بِهِم﴾ [البقرة: ١٥] هو أن التقوي والاختصاص يجتمعان في إسناد الخبر الفعلي إلى المسند إليه، ووافقه على ذلك شراح «الكشاف» (٣).

والتسوية، إلا أن تأخذوا بالأوسع للاحتياط: وذلك شاق عليكم بالغ منكم فَتابَ عَلَيْكُمْ عبارة عن الترخيص في ترك القيام المقدّر). الكشاف ٤: ٦٤٣.

(١) . قال الزمخشري: (فَلَا يَخَافُ، فهو لا يخاف، أى فهو غير خائف، ولأنّ الكلام في تقدير مبتدأ وخبر دخلت الفاء، ولولا ذاك لقيل: لا يخف. فإن قلت: أي فائدة في رفع الفعل وتقدير مبتدأ قبله حتى يقع خبراً له ووجوب إدخال الفاء، وكان ذلك كله مستغنى عنه بأن يقال: لا يخف؟ قلت: الفائدة فيه أنه إذا فعل ذلك، فكأنه قيل: فهو لا يخاف، فكان دالاً على تحقيق أنّ المؤمن ناج لا محالة، وأنه هو المختص بذلك دون غيره. وقرأ الأعمش: فلا يخف، على النهي). الكشاف ٤: ٦٢٧.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٢٩٣.

(٣) . قال الزمخشري: (فإن قلت: كيف ابتدئ قوله: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) ولم يعطف على الكلام قبله؟ قلت: هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة. وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ، الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء ولا يؤبه له في مقابلته، لما ينزل بهم من النكال ويحل بهم من الهوان والذل. وفيه أن الله هو الذي يتولى الاستهزاء

ومفاد هذا التقديم على الخبر الفعلي فيه تحقيق لما تضمنته الإضافة من التعظيم لشأن المضاف في قوله تعالى: ﴿مِنْ ذِكْرِ اللهِ﴾ [الزمر: ٢٢] كما علمته آنفاً.

فالمراد بـ (أحسن الحديث) عين المراد بـ (ذكر الله) وهو القرآن، عدل عن ذكر ضميره لقصد إجراء الأوصاف الثلاثة عليه. وهي قوله: ﴿ كِتاباً مُتَشابِهاً مَثانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ إلخ [١].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] قال: (وأوثرت الجملة الاسمية في قوله: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾ لإفادة الدلالة على الدوام والثبات أي هو وصفهم الملازم لجبلتهم. وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي دون حرف النفي يحتمل أن يكون للتخصيص بحاصل ما دلت عليه الجملة الاسمية من الدوام أي نحن الدائمون على التسبيح والتقديس دون هذا المخلوق. والأظهر أن التقديم لمجرد التقوي نحو هو يعطي الجزيل) [٢].

٢٦ـ قاعدة: (كَثِيراً مَا يَتَقَدَّمُ المُسنَدُ إلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعليِّ في الوَعدِ والضمان)

هذه القاعدة مستفادة من كلام الإمام الجرجاني رحمه الله تعالى، فقد قال: (وجوه تقديم المحدث عنه ومعانيها: ومِمّا يَحْسنُ ذلك فيه ويَكْثُر، الوعدُ والضمانُ، كقولِ الرجل: «أنا أُعطيك»، «أنا أَكفيك»، «أنا أَقومُ بهذا الأمر»، وذلك أنَّ مِن شأنِ مَنْ تَعِدُهُ وتَضْمَنُ له، أن يَعْترضَه الشكُّ في تمامِ الوعدِ وفي الوفاءِ به، فهو مِنْ أَحْوج شيءٍ إلى التَّأكيد) [٣].

وعند قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] قال الشيخ ابن عاشور: (وقوله: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ افتتح باسم الجلالة للاهتمام به؛ لأن المخاطب والسامعين يترقبون عقب الأمر بتبليغ كل ما أنزل إليه، أن يلاقي عنتاً وتكالباً عليه من أعدائه. فافتتح تطمينه بذكر اسم

بهم انتقاماً للمؤمنين، ولا يحوج المؤمنين أن يعارضوهم باستهزاء مثله. فإن قلت: فهلا قيل: الله مستهزئ بهم، ليكون طبقاً لقوله: (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ)؟ قلت: لأن (يستهزئ) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت، وهكذا كانت نكايات الله فيهم وبلاياه النازلة بهم (أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ)، وما كانوا يخلون في أكثر أوقاتهم من تهتك أستار، وتكشف أسرار، ونزول في شأنهم واستشعار حذر من أن ينزل فيهم (يَحْذَرُ المُنافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِما فِي قُلُوبِهِمْ)، (قُلِ اسْتَهْزِؤُا إِنَّ اللهَ مُخْرِجٌ ما تَحْذَرُونَ). الكشاف ١: ٦٧.

[١]. التحرير والتنوير ٢٣: ٣٨٣.

[٢]. التحرير والتنوير ١: ٤٠٦.

[٣]. في كتابه: دلائل الإعجاز: ١٣٤.

الله؛ لأن المعنى أن هذا ما عليك. فأما ما علينا فالله يعصمك، فموقع تقديم اسم الجلالة هنا مُغنٍ عن الإتيان بأما.

على أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر في أبواب التقديم من «دلائل الإعجاز» أن «مما يحسن فيه تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي ويكثر: الوعد والضمان؛ لأن ذلك ينفي أن يشك من يوعد في تمام الوعد والوفاء به، فهو من أحوج الناس إلى التأكيد، كقول الرجل: أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر»[1] انتهى.

ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] . فقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ فيه هذا المعنى أيضاً. والعصمة هنا الحفظ والوقاية من كيد أعدائه) [2].





---

(١) . سبق نقل كلام الجرجاني قبل قليل.

(٢) . التحرير والتنوير ٦: ٢٦٣.

المبحث السادس: قواعد في تقديم المسند وتقديم اللفظ على عامله

سأذكر في هذا المبحث أربع قواعد تتعلق بتقديم المسند، وبتقديم اللفظ على عامله، ونحو ذلك، أولها: قاعدة: (تَقدِيمُ المُسنَدِ إذَا احتَفَّتْ به قَرَائن قَد يُفِيدُ الحَصر). كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ الحمد فِي الأولى والآخرة وَلَهُ الحكم وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠]، فهذه الآية فيها جملتان قدّم فيهما المسند على المسند إليه، هما: ﴿لَهُ الحمد في الأولى والآخرة﴾، و: ﴿وَلَهُ الحكم﴾. والجملتان اسميتان، والأصل فيهما تقديم المسنَدِ إليه، وقدم فيهما المسند لإفادة الاختصاص.

ثم قاعدة: (تَقدِيمُ اللفظِ عَلَى عَامِلِه يُفِيدُ الاختِصَاصَ غالباً). كما في قوله سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ثم قاعدة: (تَقدِيمُ الظَّرْفِ أو المَجرُورِ كَثِيراً ما يُفِيدُ الاختِصَاص). مثل قوله تعالى عن خمر الجنة: ﴿لا فِيها غَوْلٌ﴾ فقدم ﴿فِيها﴾ على ﴿غَوْلٌ﴾ ليفيد تخصيص ذلك بخمر الجنة؛ لأن خمر الجنة لا تغتال العقول، فهي ليست كخمر الدنيا.

ثم قاعدة: (حِينَ يَجتَمِعُ التَّخصِيصُ مَعَ التَّقدِيمِ يَكُونُ الاهتمامُ أقوى). كما في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْها وَما بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣]: فالإثم يشمل كل ذنب، وهو أعم من الفواحش، فيكون ذكر الفواحش قبله للاهتمام بالتحذير منها قبل التحذير من عامة الذنوب، فهو من ذكر الخاص قبل العام للاهتمام، والاهتمام الحاصل بالتخصيص مع التقديم أقوى؛ لأن فيه اهتماماً من جهتين.

والآن إلى القاعدة الأولى في هذا المبحث:

٢٧ـ قاعدة: (تَقدِيمُ المُسنَدِ إذَا احتَفَّتْ به قَرَائن قَد يُفِيدُ الحَصر)

تقديم المسند إذا كان حقُّه في الجملة التأخير، فقد يفيد القصر بمساعدة قرائن الحال أو المقال، والمقصور عليه هو المقدَّم. مثل:

لَنْ تَهْزِمُوا إِيمَانَنَا بِسِلاَحِكُمْ ... جُبَنَاءُ أَنْتُمْ أَيُّهَا الكُفَّارُ

فجاء في هذا الكلام تقديم «جُبَنَاء» وهو مسنَدٌ حقُّه في الجملة الاسميَّة: التأخير، تأخير «أنتم»، وهو مسند إليه، وحقُّه هنا: التقديم لإفادة القصر بمساعدة قرينة المقال السابق، وقرينة حال

الاستبسال، والمعنى أنتم وحدكم الجبناء بكفركم، أمَّا نحن فشجعان بإيماننا وتوكَّلنا على ربِّنا [1].

ومن الدواعي البلاغية لتقديم المسند إذا كان الأصل فيه التأخير: تخصيص المسند بالمسند إليه، أي: قَصْرُ المسند على المسنَدِ إليه، فلا يكون لغيره.

١ـ ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ لا إله إِلَّا هُوَ لَهُ الحمد فِي الأولى والآخرة وَلَهُ الحكم وَإِلَيْهِ تُرجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠]، ففي هذه الآية جملتان قدّم فيهما المسند على المسند إليه، هما: ﴿لَهُ الحمد فِي الأولى والآخرة﴾، و: ﴿وَلَهُ الحكم﴾. والجملتان اسميتان، والأصل فيهما تقديم المسنَدِ إليه، وقدم فيهما المسند لإفادة التخصيص بمعنى القصر.

واللام بمعنى الاختصاص، بمعنى أنّ كلَّ الحمد وكلّ الحكم مقصوران عليه، لا يتعديان إلى غيره سبحانه.

٢ـ ومن الأمثلة كذلك: قوله سبحانه: ﴿لِلهِ الأمر مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فهذه جملة اسمية، والأصل فيها تقديم المسند إليه، وقُدّم فيها المسند لإفادة التخصيص، أي: الحصر.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وقوله تعالى: ﴿واقترب الوَعدُ الحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذين كَفَرُوا ياويلنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هاذا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٧] .

فجملة ﴿شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذين كَفَرُوا﴾ قُدِّم فيها الخبر وهو ﴿شَاخِصَةٌ﴾ على المبتدأ وهو ﴿أَبْصَارُ الذين كَفَرُوا﴾ لإرادة التخصيص، فأبصار الذين كفروا يوم القيامة هي الشاخصة، دون غيرهم وهم أهل الإيمان.

وقوله سبحانه بشأن عباد الله المخلَصِينَ في جنّات النعيم: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ. بَيْضاءَ لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ. لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٥ - ٤٧] .

الغَوْلُ ما يحدثه شرب الخمر من صداع وسكر، والغول الإهلاك، يقال: غاله غَوْلاً إذا أهلكه. ويُنْزَفُون: يَسْكَرُون، تذهبُ عقولهم.

---

[1] . انظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، للميداني ١: ٥٤٢.

ففي قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ قدَّم المسند هو ﴿فِيهَا﴾ المتعلق بخبر محذوف مقدر، وأخَّر المسند إليه وهو ﴿غَوْلٌ﴾ لإفادة التخصيص، أي: خمر الجنّة مخصوصة بنفي الغول عنها بخلاف خمر الدنيا [1].

٣ـ وعند قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤] قال الإمام أبو السعود: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ (جملةٌ مستأنفةٌ لا محل لها من الإعراب أو صفةٌ أخرى لأمة، أو حال من الضمير في خلت، وما موصولةٌ أو موصوفةٌ والعائدُ إليها محذوف، أي لها ما كسبَتْه من الأعمال الصالحةِ المحكيةِ لا تتخطاها إلى غيرها.

فإن تقديمَ المُسندِ يوجب قصْرَ المُسند إليه عليه كما هو المشهور، ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ عطف على نظيرتها على الوجه الأول، وجملةٌ مبتدأة على الوجهين الأخيرين، إذ لا رابطَ فيها ولا بد منه في الصفة، ولا مقارنة في الزمان، ولا بد منها في الحال، أي لكم ما كسبتموه لا ما كسبه غيرُكم.

فإن تقديمَ المسند قد يُقصد به قصرُه على المسند إليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، أي ولي ديني لا دينُكم، وحملُ الجملة الأولى على هذا القصر على معنى أن أولئك لا ينفعهم إلا ما اكتسبوا، كما قيل مما لا يساعده المقامُ، إذ لا يَتوهم متوهِّم انتفاعَهم بكسب هؤلاء حتى يُحتاج إلى بيان امتناعِه، وإنما الذي يُتوهم انتفاعُ هؤلاء بكسبهم، فبين امتناعَه بأن أعمالَهم الصالحة مخصوصةٌ بهم لا تتخطاهم إلى غيرهم، وليس لهؤلاء إلا ما كسبوا فلا ينفعُهم انتسابُهم إليهم وإنما ينفعهم اتباعُهم لهم في الأعمال) [2].

وقد ذكر الإمام السيوطي في الإتقان أن طرق الحصر كثيرة، وذكر منها: (الثامن: تقديمُ المسندِ، ذكر ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما أنَّ تقديمَ الخبرِ على المبتدأ يفيد الاختصاص.

ورده صاحب الفلك الدائر بأنه لم يقل به أحد، وهو ممنوع فقد صرح السكاكي وغيره بأن تقديم ما رتبته التأخير يفيده، ومثلوه بنحو: تميمي أنا) [3].

---

(١) . انظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١: ٣٧٦.

(٢) . إرشاد العقل السليم ١: ١٦٥.

(٣) . الإتقان ٣: ١٧٢.

٤ـ ومن الأمثلة أيضاً: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فحصر الأمن فيمن ذكر على الوجهين يُؤخَذ من: تكرار الإسناد ثلاثاً، وتقديم المسند على المسند إليه الثالث.

ولولا إرادة الاختصاص لكان الكلام هكذا: الأمن للذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم.

ولو قيل: (للذين آمنوا الأمن) لكان آكد، وآكد منه أن يقال: (الذين آمنوا... لهم الأمن).

وآكد من هذا: نصُّ الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [1].

٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَداةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَما مِنْ حِسابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] قال الشيخ ابن عاشور: (وتقديم المسندين على المسند إليهما في قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَما مِنْ حِسابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ تقديم غير واجب؛ لأن للابتداء بالنكرتين هنا مسوغاً، وهو وقوعهما في سياق النفي.

فكان تقديم المجرورين هنا اختيارياً فلا بد له من غرض.

والغرض يحتمل مجرد الاهتمام ويحتمل الاختصاص. وحيث تأتى معنى الاختصاص هنا فاعتباره أليق بأبلغ كلام، ولذلك جرى عليه كلام «الكشاف» .

وعليه فمعنى الكلام قصر نفي حسابهم على النبي صلى الله عليه وسلم، ليفيد أن حسابهم على غيره وهو الله تعالى. وذلك هو مفاد القصر الحاصل بالتقديم إذا وقع في سياق النفي، وهو مفاد خفي على كثير، لقلة وقوع القصر بواسطة التقديم في سياق النفي.

ومثاله المشهور قوله تعالى: ﴿لَا فِيها غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، فإنهم فسروه بأن عدم الغول مقصور على الاتصاف بخمور الجنة، فالقصر قصر قَلْب.

وقد اجتمع في هذا الكلام خمسة مؤكدات. وهي (مِنْ) البيانية، و(مِنْ) الزائدة، وتقديم المعمول، وصيغة الحصر في قوله: ما عليك من حسابهم من شيء، والتأكيد بالتتميم بنفي المقابل في قوله:

---

(1) . انظر: تفسير المنار. ٧: ٤٨٤.

وما من حسابك عليهم من شيء، فإنه شبيه بالتوكيد اللفظي. وكل ذلك للتنصيص على منتهى التبرئة من محاولة إجابتهم لاقتراحهم) [1].

٦ـ وعند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] قال: (وتقديم الظرف وهو ﴿عَلَيْكَ﴾ على المسند إليه وهو ﴿هُدَاهُمْ﴾ إذا أجرى على ما تقرر في علم المعاني من أن تقديم المسند الذي حقه التأخير يفيد قصر المسند إليه إلى المسند، وكان ذلك في الإثبات بينا لا غبار عليه نحو ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] فهو إذا وقع في سياق النفي غير بين لأنه إذا كان التقديم في صورة الإثبات مفيدا للحصر اقتضى أنه إذا نفي فقد نفي ذلك الانحصار، لأن الجملة المكيفة بالقصر في حالة الإثبات هي جملة مقيدة نسبتها بقيد الانحصار أي بقيد انحصار موضوعها في معنى محمولها. فإذا دخل عليها النفي كان مقتضياً نفي النسبة المقيدة، أي نفي ذلك الانحصار، لأن شأن النفي إذا توجه إلى كلام مقيد أن ينصب على ذلك القيد.

لكن أئمة الفن حين ذكروا أمثلة تقديم المسند على المسند إليه سووا فيها بين الإثبات وبين النفي نحو: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ فقد مثل به في «الكشاف» عند قوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧] فقد مثل به في «الكشاف» عند قوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢] فقال: «قصد تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا» [2]، وقال السيد في شرحه هنالك: « عُدَّ قصراً للموصوف على الصفة، أي الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتعداه إلى عدم الحصول فيما يقابله، أو عدم الغول مقصور على الحصول فيها لا يتجاوزه إلى الحصول في هذه الخمور». وقد أحلت عند قوله تعالى: ﴿لا ريب فيه﴾ على هذه الآية هنا.

فبنا أن نبين طريقة القصر بالتقديم في النفي، وهي أن القصر لما كان كيفية عارضة للتركيب ولم يكن قيداً لفظياً بحيث يتوجه النفي إليه كانت تلك الكيفية مستصحبة مع النفي، فنحو: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ يفيد قصر الغول على الانتفاء عن خمور الدنيا ولا يفيد قصر الغول على الكون في خمور الجنة. وإلى هذا أشار السيد في شرح «الكشاف» عند قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢] إذ قال: «وبالجملة يجعل حرف النفي جزءاً أو حرفاً من حروف المسند أو المسند إليه» وعلى هذا بنى

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ٢٥٠.

(٢) . الكشاف ١: ٣٤.

صاحب «الكشاف» فجعل وجه أن لم يقدم الظرف في قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ كما قدم الظرف في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؛ لأنه لو أول لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب، لا في القرآن، وليس ذلك بمراد.

فإذا تقرر هذا فقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، إذا أجري على هذا المنوال كان مفاده هداهم مقصور على انتفاء كونه عليك، فيلزم منه استفادة إبطال انتفاء كونه على غير المخاطب، أي إبطال انتفاء كونه على الله، وكلا المفادين غير مراد إذ لا يعتقد الأول ولا الثاني. فالوجه: إما أن يكون التقديم هنا لمجرد الاهتمام كتقديم يوم الندى في قول الحريري:

ما فيه من عيب سوى أنه ... يوم الندى قسمته ضيزى

بنفي كون هداهم حقاً على الرسول، تهويناً للأمر عليه، فأما الدلالة على كون ذلك مفوضاً إلى الله تعالى، فمن قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. وإما أن يكون جرى على خلاف مقتضى الظاهر، بتنزيل السامعين منزلة من يعتقد أن إيجاد الإيمان في الكفار يكون بتكوين الله وبالإلجاء من المخلوق، فقصر هداهم على عدم الكون في إلجاء المخلوقين إياهم، لا على عدم الكون في أنه على الله، فيلزم من ذلك أنه على الله، أي مفوض إليه) [1].

٧ـ وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ هؤُلاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ وَباطِلٌ مَا كانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩] قال: (وجملة ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ﴾ بمعنى التعليل لمضمون جملة ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فلذلك فصلت عنها وقد أكدت وجعلت اسمية لمثل الأغراض التي ذكرت في أختها، وقد عرف المسند إليه بالإشارة لتمييزهم بتلك الحالة التي هم متلبسون بها أكمل تمييز، وللتنبيه على أنهم أحرياء بما يرد بعد اسم الإشارة من الأوصاف وهي كونهم متبراً أمرهم وباطلا عملهم.

وقدم المسند وهو ﴿مُتَبَّرٌ﴾ على المسند إليه وهو ﴿مَا هُمْ فِيهِ﴾ ليفيد تخصيصه بالمسند إليه، أي: هم المعرضون للتبار وأنه لا يعدوهم البتة وأنه لهم ضربة لازب، ولا يصح أن يجعل ﴿مُتَبَّرٌ﴾ مسندا إليه لأن المقصود بالاخبار هو ما هم فيه.

والمتبر: المدمر، والتبار بفتح التاء الهلاك ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَاراً﴾ [نوح: ٢٨]. يقال: تبر الشيء كضرب وتعب وقتل وتبره تضعيف للتعدية، أي أهلكه والتتبير مستعار هنا لفساد الحال، فيبقى اسم المفعول على حقيقته في أنه وصف للموصوف به في زمن الحال.

---

(١) . التحرير والتنوير ٣: ٧٠.

ويجوز أن يكون التتبير مستعار لسوء العاقبة، شبه حالهم المزخرف ظاهره بحال الشيء البهيج الآيل إلى الدمار والكسر فيكون اسم المفعول مجازاً في الاستقبال، أي صائر إلى السوء) [1].

٨ـ وعند قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ. لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [الروم: ٤٤ـ ٤٥] قال: (هذه الجملة تتنزل منزلة البيان لإجمال الجملة التي قبلها وهي ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، إذ التثبيت على الدين بعد ذكر ما أصاب المشركين من الفساد بسبب شركهم يتضمن تحقير شأنهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين، فبين ذلك بأنهم لا يضرون بكفرهم إلا أنفسهم.

والذي يكشف هذا المعنى: تقديم المسند في قوله: ﴿فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾، فإنه يفيد تخصيصه بالمسند إليه، أي فكفره عليه لا عليك ولا على المؤمنين، ولهذا ابتدئ بذكر حال من كفر ثم ذكر بعده ﴿ومَنْ عَمِلَ صَالِحاً﴾) [2].

٩ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللهِ لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ [الزمر: ١٧] قال: (وفي تقديم المسند من قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ إفادة القصر، وهو مثل القصر في: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨]) [3].

وفي حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: (تقديم المسند على المسند إليه، مذهب السكاكي والخطيب أنه يفيد قصر المسند إليه على المسند، فمعنى عليك التكلان لا على غيرك، وصرح به الزمخشريُّ في مواضع والسكاكيُّ في أحوال المسند. وقال في القصر: إنه من قصر الموصوف على الصفة.

وعند الطيبي ومن تابعه أنه من قصر المسند على المسند إليه وهو عنده من قصر الموصوف على الصفة، ذكره في التبيان.

وذكر صاحب الفلك الدائر أنه لا يفيد قصراً أصلاً، وذهب بعض المتأخرين أنه يرد لكل منهما) [4].

---

[1]. التحرير والتنوير ٩: ٨٢.

[2]. التحرير والتنوير ٢١: ١١٦.

[3]. التحرير والتنوير ٢٣: ٣٦٥.

[4]. حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٢: ٢٤٣.

٢٨ـ قاعدة: (تَقدِيمُ اللفظِ عَلَىٰ عَامِلِه يُفِيدُ الاختِصَاصَ غالباً).

حتى لا يحصل لَبْسٌ عند بعض القُرَّاء لا بد من التنبيه إلى أن الاختصاص والحَصْر والقَصْر بمعنى واحد عند كثير من البلاغيين [1].

فهناك من يعبِّر عن هذه القاعدة بأحد هذه الألفاظ (الاختصاص أو الحَصْر أو القَصْر).

ومن أنواع التقديم: تقديم اللفظ على عامله، مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣].

ومن أنواع التقديم: تقديم الألفاظ بعضها على بعض في غير العامل، وذلك مثل قوله تعالى ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ﴾ [البقرة: ١٣٧] وقوله ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣].

فأما تقديم اللفظ على عامله، فيدخل فيه تقديم المفعول به على فعله، وتقديم الحال على فعله، وتقديم الظرف والجار والمجرور على فعلهما، وتقديم الخبر على المبتدأ ونحو ذلك.

وهذا التقديم في الغالب يفيد الاختصاص. فقولك (أنجدت خالداً) يفيد أنك أنجدت خالداً ولا يفيد أنك خصصت خالداً بالنجاة بل يجوز أنك أنجدت غيره أو لم تنجد أحداً معه.

فإذا قلت: خالداً أنجدت أفاد ذلك أنك خصصت خالداً بالنجدة وأنك لم تنجد أحداً آخر.

ومثل التقديم على فعل الاستعانة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢] وقوله: ﴿عَلَى اللهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] وقوله ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] فقدم الجار والمجرور للدلالة على الاختصاص، وذلك لأن التوكّل لا يكون إلا على الله وحده، والإنابة ليست إلا إليه وحده [2].

١ـ وعند قوله تعالى: ﴿ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَأَنْفُسَهُمْ كانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] قال الإمام الزمخشري: (﴿ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ﴾: أي مثل القوم. أو ساء أصحاب مثل القوم. وقرأ الجحدري: ساء مثل القوم.

---

(١) . انظر: إفادة تقديم ما حقه التأخير للاختصاص بين الزمخشري وأبي حيان، للدكتور منصور أبي زينة، والدكتور محمد رضا الحوري: ٧، وأساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية للدكتور صباح دراز: ١٩.

وهناك من يرى أن هناك فرقاً بين الاختصاص والحصر، إلا أن كثيراً من العلماء لا يفرِّقون بين ذلك في الاستعمال فيعبِّرون بأحد هذين اللفظين.

(٢) . انظر: لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: ٤٧٦.

﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، إما أن يكون معطوفاً على كذبوا، فيدخل في حيز الصلة بمعنى: الذين جمعوا بين التكذيب، بآيات الله وظلم أنفسهم. وإما أن يكون كلاماً منقطعاً عن الصلة، بمعنى: وما ظلموا إلا أنفسهم بالتكذيب.

وتقديم المفعول به للاختصاص، كأنه قيل: وخصوا أنفسهم بالظلم لم يتعدَّها إلى غيرها) [١].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] قال أبو حيان: (هذا خطاب عام للمؤمن والكافر. أعلم فيه أن مصير الجميع إليه، فيجازي كلا بعمله، هكذا قال بعضهم.

وكأنه لما رأى الموت والقتل أطلقا ولم يقيدا بذكر سبيل الله كما قيدا في الآية، فهم أنَّ ذلك عام. والظاهر أنّه خطاب للمؤمنين كالخطاب السابق، ولذلك قدره الزمخشري: لإلى الرَّحيم الواسع الرحمة المميت العظيم الثواب تحشرون.

قال: ولوقوع اسم الله هذا الموقع مع تقديمه وإدخال اللام على الحرف المتصل به سيان ليس بالخفي انتهى. يشير بذلك إلى مذهبه: من أن التقديم يؤذن بالاختصاص، فكان المعنى عنده: فإلى الله لا غيره تحشرون. وهو عندنا لا يدل بالوضع على ذلك، وإنما يدل التقديم على الاعتناء بالشيء والاهتمام بذكره، كما قال سيبويه: وزاده حسناً هنا أنَّ تأخر الفعل هنا فاضلة، فلو تأخر المجرور لفات هذا الغرض وتضمنت الآية تحقير أمر الدنيا والحرص على الشهادة، وأنَّ مصير العالم كلهم إلى الله، فالموافاة على الشهادة أمثل بالمرء ليحرز ثوابها، ويجده وقت الحشر. وقدَّم الموت هنا على القتل؛ لأنها آية وعظ بالآخرة والحشر، وتزهيد في الدنيا والحياة، والموت فيها مطلق لم يقيد بشيء.

فإما أن يكون الخطاب مختصاً بمن خوطب قبل، أو عاماً واندرج أولئك فيه، فقدّم لعمومه، ولأنه أغلب في الناس من القتل، فهذه ثلاثة مواضع. ما ماتوا وما قتلوا:

فقدم الموت على القتل لمناسبة ما قبله من قوله: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزّىً﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وتقدَّم القتل على الموت بعد، لأنه محل تحريض على الجهاد، فقدم الأهم والأشرف.

---

(١) . الكشاف ٢: ١٧٩.

وقدم الموت هنا لأنه الأغلب، ولم يؤكد الفعل الواقع جواباً للقسم المحذوف لأنه فصل بين اللام المتلقى بها القسم وبينه بالجار والمجرور. ولو تأخر لكان: لتحشرن إليه كقوله: ﴿لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ﴾ [هود: ٨]) [١].

وقال الإمام السيوطي: (كادَ أَهلُ البيانِ يُطبِقُونَ على أَنَّ تَقديمَ المعمُولِ يُفِيدُ الحصرَ سَوَاءٌ كَانَ مَفعُولاً أَو ظَرفاً أَو مَجرُوراً، وَلِهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، مَعناهُ: نَخُصُّكَ بالعِبَادَةِ وَالِاستِعَانَةِ، وفي: ﴿لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، مَعنَاهُ: إِليهِ لا إِلى غَيرِه، وفي: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]، أُخِّرَتِ الصِّلَةُ في الشَّهَادَةِ الأُولَى وَقُدِّمَتْ في الثَّانِيَةِ لأَنَّ الْغَرَضَ فِي الأَوَّلِ إِثباتُ شَهَادَتِهِمْ وَفِي الثَّانِي إِثبَاتُ اختِصَاصِهِمْ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسلَّم عَلَيهم) [٢].

٣ـ وقال الإمام ابن عاشور: (والحصر المستفاد من تقديم المعمول في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حصر حقيقي لأن المؤمنين الملقنين لهذا الحمد لا يعبدون إلا الله. وزعم ابن الحاجب في إيضاح المفصل في شرح ديباجة المفصل عند قول الزمخشري الله أحمد أن التقديم لا يفيد إلا الاهتمام دون حصر وأن قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تقديم المفعول للاهتمام دون قصر وأن تمسكهم بقوله ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] ضعيف لورود ﴿فَاعْبُدِ اللهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] وإبطال رأيه مقرر في كتب علم المعاني.

وأنا أرى استدلاله بورود قوله تعالى ﴿فَاعْبُدِ اللهَ﴾ لا يليق بمقامه العلمي إذ لا يظن أن محامل الكلام متماثلة في كل مقام، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ جملة معطوفة على جملة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وإنما لم تفصل عن جملة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بطريقة تعداد الجمل مقام التضرع ونحوه من مقامات التعداد والتكرير كلا أو بعضاً للإشارة إلى خطور الفعلين جميعا في إرادة المتكلمين بهذا التخصيص، أي نخصك بالاستعانة أيضاً مع تخصيصك بالعبادة) [٣].

٤ـ وقال أيضاً: (ومعنى: ﴿لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [يونس، ٤١]، المتاركة. وهو مما أجري مجرى المثل، ولذلك بني على الاختصار ووفرة المعنى، فأفيد فيه معنى الحصر بتقديم المعمول وبالتعبير

---

(١) . البحر المحيط ٣: ٤٠٦.

(٢) . السيوطي. الإتقان ٣: ١٧٤.

(٣) . التحرير والتنوير ١: ١٨٣.

بالإضافة بـ ﴿عَمَلِي﴾ و ﴿عَمَلُكُمْ﴾، ولم يعبر بنحو لي ما أعمل ولكم ما تعملون، كما عبر به بعد) [1].

٥ـ ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]: فقدم معمول فعل الاستهزاء عليه ليفيد القصر والاستفهام عنه للإنكار التوبيخي، والمعنى: ألم تجدوا ما تستهزئون به في خوضكم ولعبكم إلا الله وآياته ورسوله، فقصرتم ذلك عليهما، ثم تظنون أن هذا عذر مقبول، فتدلون به بلا خوف ولا حياء؟!

لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم أي: قد كفرتم بهذا الخوض واللعب بعد إيمانكم، فاعتذاركم إقرار بذنبكم، وإنما الاعتذار الإدلاء بالعذر، وهو بالضم ما يراد به محو الذنب، وترك المؤاخذة عليه، وأنتم قد جئتم بما يثبت الذنب ويقتضي العقاب، أو هو كما قيل: «عذر أقبح من الذنب» يقال: اعتذر إلي عن ذنبه فعذرته، أي: قبلت عذره [2].

وقد يتقدم المفعول على فعله، أو يتقدم الجار والمجرور أو الظرف والحال، لأجل إفادة الاختصاص، وهو إما بالتعيين في التردد، أو بردِّ الخطأ، أي خطأ السامع في تعيين المفعول ونحوه إلى الصواب، وهو المراد من التخصيص، كما في اعتقاد العكس أو الاشتراك كقولك: زيداً عرفت، لمن تردد، إشارة إلى أنه اعتقد أنك عرفت إنساناً، لكن يتردد في تعيين أنك زيداً عرفت أم عمراً، فقولك: زيداً عرفت، تعيين وتخصيص، أو لمن أخطأ في اعتقاده، بأن اعتقد أنك عرفت عمراً دون زيد، على عكس عرفانك، فقولك زيداً عرفت، يفيد الاختصاص برد الخطأ، وإذا قلنا الماء شربت لا غيره، فهذا من الاختصاص الذي يشمل قصر القلب والإفراد والتعيين.

وقد ورد تقديم المفعول على فعله أو فاعله لمزية يقتضيها المعنى المراد بثّه في النفوس ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] فلو جاء السياق مثلاً: كانوا يظلمون أنفسهم لما تحققت مزية تخصيص أنفسهم وحدهم بالظلم، فجأة تقديم المفعول به للاختصاص كأنه قيل: وخصّوا أنفسهم بالظلم لم يتعدّها إلى غيرها وهنا إبراز للنفس التي ظلمت وتخيّل لأثره عليها.

([1]) . التحرير والتنوير ١١: ١٧٦.

([2]) . انظر: تفسير المنار ١٠: ٤٥٧.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠].

وقد يقع الظرف خبراً، أو يتقدَّم الجار الأصلي فيكون خبراً، وحينئذ يشترط في الظرف الواقع خبراً وفي الجار الأصلي مع المجرور كذلك أن يكون تاماً، أي يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره، ويكمل به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس، ولابد للظرف أو الجار والمجرور من متعلق حتى تتم الفائدة أو المعنى، وإلا لم يكن منهما فائدة.

٦ـ ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٦٣].

فقدم الخبر (له) على اسم (أن): (نار جهنم) لإفادة القصر، أي له لا لغيره، والإفراد في (له) و(خالداً) مراد به العموم.

٧ـ ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ. وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ) [إبراهيم ١١-١٢].

ففي تقديم الجار والمجرور في لفظة الجلالة ﴿وَعَلَى اللهِ﴾ في الآيتين لإفادة القصر والتخصيص أي: التوكل والاعتماد لا يكون إلا على الله لا على غيره.

٨ـ ومن ذلك أيضاً ما جاء في السورة نفسها قوله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا لِلهِ جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ﴾ [إبراهيم:٢١].

جاء تقديم ﴿لَكُمْ﴾ على ﴿تَبَعاً﴾ لإفادة التخصيص التبعية لهم وقصرها عليهم دون غيرهم وحبس حياتهم رهن إشارتهم وفيه إظهار مدى ندامتهم وحسرتهم على تلك التبعية لسادتهم الذين لم يستطيعوا أن يدفعوا عنهم ولا عن أنفسهم شيئاً وقد هلك الجميع.

٩ـ ومما جاء في تخصيص الملك والحمد بالله وحده دون غيره، قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن:١].

١٠ـ ومما جاء في التقديم لإفادة التخصيص ورعاية الفاصلة، قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [البقرة ٩٠].

١١ـ ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلاً إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاؤُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم ٤٧].

فتقديم التوكيد ﴿حقاً﴾ وتقديم خبر كان ﴿علينا﴾ لإشعار المؤمنين بالنصر المحقق الذي لا مرية فيه وفي هذا ترسيخ للعقيدة وحسن التوكُّل على الله والثقة فيه لا في غيره، عندما يشعر المؤمن بأن النصرَ مختصٌّ بالله مقصور عليه سبحانه [١].

ومن الطرق التي يستفاد منها القَصْر: أن يكون القصر بدلالات في الكلام تفهم من: تقديم ما حقُّهُ التأخير في الجملة، أو إضافة ضمير الفصل، أو تعريف طرفي الإسناد في الجملة.

فأما تقديم ما حقُّهُ التأخير في الجملة، فقد نبَّهَ البلاغيون على أنّ تقديم ما حقّه التأخير في الجملة قد يُفِيدُ القصر في بعض صُوره، ومن ذلك: تقديم المعمول على عامله، أو تقديم المسند إليه إذا كان حقُّه في الجملة التأخير، أو تقديم المسند إذا كان حقُّه في الجملة التأخير.

أمَّا تقديم المعمول على عامله فجمهور البلاغيين على أنّه يفيد القصر، سواءٌ أكان مفعولاً، أم ظرفاً، أم مجروراً بحرف جرّ، والمقصور عليه هو المقدَّم.

كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فدلّ هذا التقديم على تخصيص الله عزَّ وجلَّ بالعبادة والاستعانة، فالمعنى: لا نَعْبُد إلَّا إيّاك، ولا نستعين إلَّا بك.

والقصر هنا من قصر الصفة على الموصوف، وهو قصر حقيقي.

١٢ـ ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً...﴾ [البقرة ١٤٣].

فأُخِّرت الصِّلَة عن عاملها في العبارة الأولى: ﴿شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾، لأنَّ المراد مجرَّد إثبات شهادة المسلمين على الناس دون تخصيصهم بهذه الشهادة، إذْ قَدْ يَشْهَدُ عليهم عيسَى عليه السلام الذي بشَّرُهمْ بخاتم المرسلين، وسَيَشْهَدُ عليهم عند نزوله.

---

(١) . انظر: «الإعجاز البلاغي في التقديم والتأخير» للدكتور محمد السيد عبد الرازق موسى.

أمّا في العبارة الثانية: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ فقد قُدِّمَت الصلة ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على عاملها ﴿شَهِيداً﴾؛ لأنَّ المراد تخصيص الرسول بالشهادة عليهم.

١٣ـ ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذالِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ..﴾ [البقرة ٨٥].

فقُدِّمَ الظَّرفُ ﴿ويَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ على عامله ﴿يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ لإفادَة قصر الرَّدّ إلى أشدِّ العذاب على كونه يقع يوم القيام، وهو قصر حقيقي.

وأمَّا تقديم المسنَدِ إليه إذا كان حقُّه في الجملة التأخير، فقد يفيد القصر في بعض أحواله، وقد يفيد مجرّد التقوية والتأكيد، ودلالة القصر يساعد عليها سِبَاق الكلام وسياقه، وقرائن الحال، والمقصور عليه هو المقدَّم.

فمن إفادة تقديم المسند إليه القصر ما يلي:

الأول: أن يكون المسند إليه معرفةً والمسنَدُ فعلاً مثبتاً، كأنْ تقول: «أنا قمت» «أنا سعيت في حاجتك».

فإذا كان القصر قصر «إفراد» جاء التأكيد بنحو: «أنا قمتُ وحْدِي» «أنا سعيْتُ في حاجَتِكَ وحْدِي».

وإذا كان قصر «قلب» جاء التأكيد بنحو: «أنا قُمتُ دون غيري»، «أنا سعيتُ في حاجَتِكَ لا غيري» وكذلك إذا كان القصر قَصْرَ تعيين.

١٤ـ ومنه ما جاء في قول الله عزَّ وجلَّ في سورة النمل في عرض قصّة هَدِيَّة ملكه سبأ لسليمان عليه السَّلام، قالت: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ. فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ آتَانِيَ اللهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٥ـ٣٦].

جاء في هذا النصِّ تقديم المسند إليه: ﴿أَنتُمْ﴾ على المُسنَد: ﴿تَفْرَحُونَ﴾ مع تقديم المعمول ﴿بِهَدِيَّتِكُمْ﴾ على عامله ﴿تَفْرَحُونَ﴾.

والشاهد هنا تقديم المسند إليه المفيد مع القرائن التي اشتمل عليها النَّص القصر الإضافي، والمعنى أنَّ الفرح بالهديَّة مقصورٌ عليكم، لا يتعدَّى إليَّ، فأنا لست بها فَرِحاً، فَمَا آتاني اللهُ خيرٌ ممَّا آتاكم.

١٥ـ ومنه ما جاء في قول الله عزَّ وجلَّ لرسوله بشأن المنافقين: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ..﴾ [التوبة ١٠١].

قدم في هذا النصّ المسند إليه ﴿نَحْنُ﴾ على المُسْنَدِ ﴿نَعْلَمُهُمْ﴾ لإفادة قَصْرِ الْعِلْمِ بِهِمْ على الله، وظاهر أنَّ القصر هنا هو من قبيل القصر الإضافي، إذْ قد تَعْلَمُهُمُ الملائكة أيضاً، ولكن جاء القصر في مقابلة نفي العلم بهم عن الرسول، ولعلَّ ذلك قد كان قبل أن يُعْلِمَهُ الله بهم، أو أن بعض المنافقين لم يُعلِمِ الله رسوله بهم.

الثاني: أن يكون المُسنَدُ منفيّاً، كأن تقول لمن تخاطبه: «أنْتَ لاَ تَكْذب» فهذه العبارة أبلغ من أن تقول له: «لا تكذبُ أنت» وهذا التقديم قد يفيد القصر بمساعدة القرائن.

١٦ـ ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ففي قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ يُلاَحَظُ قَصْرُ عَدَمِ الْعِلْم على المخاطبين في النَّصّ، وساعد على هذه الدلالة قوله تعالى قبله ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ﴾.

الثالث: أن يكون المسند إليه نكرةً مثبتاً، كأن تقول: «رجُلٌ جاءني».

فقد يفيد تقديم المسند إليه فيه هذه الحالة القصر بمساعدة القرائن من الحال أو من المقال.

فإذا كنت في معرض تساؤل متسائل هل الذي جاءك من الرجال أو من النساء؟ كان قولك: «رجلٌ جاءني» مفيداً أنَّه ليس امرأة.

وإذا كنت في معرض تساؤل متساءل هل جاءك رجلٌ أو أكثر؟ كان قولك: «رجلٌ جاءني» مفيداً أنّه رجل واحد لا أكثر.

الرابع: أن يأتي قبلَ المسند إليه حَرْفُ نفي، كأن تقول: «ما أنا قلتُ هذا القول» أي: أنام لم أقُلْه مع أنّ غيري قاله فتدَلُّ بعبارتك على قَصْرِ النفي على نَفْسِك، مع إثبات القول لغيرك.

وفي كلِّ ذلك لا بُدَّ من مساعدة القرائن، فليس القول نصّاً في الدلالة [1].

---

(١) . انظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١: ٥٣٦.

٢٩ـ قاعدة: (تَقدِيمُ الظَّرْفِ أو المَجرُورِ كَثِيراً ما يُفِيدُ الاختِصَاص)

١ـ هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم: الزمخشري والزركشي والشهاب الخفاجي وابن عاشور، قال الإمام الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]: (فإن قلت: فهلا قدّم الظرف على الريب، كما قدّم على الغول في قوله تعالى: ﴿لا فِيها غَوْلٌ﴾؟

قلت: لأنَّ القصد في إيلاء الريب حرف النفي، نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدَّعونه، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد، وهو أنَّ كتاباً آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله: ﴿لا فِيها غَوْلٌ﴾ تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا، بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي، كأنه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة) [١].

وبعد أن أشار الإمام ابن عاشور إلى كلام الزمخشري قال: (يعني لأن التقديم في مثله يفيد الاختصاص، فيكون مفيداً أن نفي الريب عنه مقصور عليه، وأن غيره من الكتب فيه الريب وهو غير مقصود هنا.

وليس الحصر في قوله: ﴿لا رَيبَ﴾ فِيهِ بمقصود؛ لأن السياق خطاب للعرب المتحدين بالقرآن وليسوا من أهل كتاب حتى يرد عليهم. وإنما أريد أنهم لا عذر لهم في إنكارهم أنه من عند الله إذ هم قد دعوا إلى معارضته فعجزوا.

نعم يستفاد منه تعريض بأهل الكتاب الذين آزروا المشركين، وشجعوهم على التكذيب به، بأن القرآن لعلو شأنه بين نظرائه من الكتب، ليس فيه ما يدعو إلى الارتياب في كونه منزلاً من الله، إثارة للتدبر فيه هل يجدون ما يوجب الارتياب فيه، وذلك يستطير جاثم إعجابهم بكتابهم المبدل المحرف، فإن الشك في الحقائق رائد ظهورها. والفجر بالمستطير بين يدي طلوع الشمس بشير بسفورها.

وقد بنى كلامه على أن الجملة المكيفة بالقصر في حالة الإثبات، لو دخل عليها نفي وهي بتلك الكيفية أفاد قصر النفي لا نفي القصر. وأمثلة صاحب «المفتاح» في تقديم المسند للاختصاص سوى فيها بين ما جاء بالإثبات وما جاء بالنفي.

---

(١) . الكشاف ١: ٣٤.

وعندي فيه نظر سأذكره عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُداهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] [1].

٢ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال الزمخشري: (فإن قلت: لم أخّرت صلة الشهادة أولاً وقدّمت آخراً؟

قلت: لأن الغرض في الأوّل إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم) [2].

وقال الإمام الزركشي: (وأما تقديم الظرف، ففيه تفصيل فإن كان في الإثبات دل على الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥ـ ٢٦]، وكذلك: ﴿لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١]، فإن ذلك يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى: وقوله: ﴿لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

أي لا إلى غيره وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]، أخرت صلة الشهادة في الأول وقدمت في الثاني لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم.

وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [النساء: ٧٩]، أي لجميع الناس من العجم والعرب على أن التعريف للاستغراق.

وإن كان في النفي فإن تقديمه يفيد تفضيل المنفي عنه كما في قوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، أي ليس في خمر الجنة ما في خمرة غيرها من الغول وأما تأخيره فإنها تفيد النفي فقط كما في قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فكذلك إذا قلنا لاعيب في الدار كان معناه نفي العيب في الدار وإذا قلنا لا في الدار عيب كان معناه أنها تفضل على غيرها بعدم العيب) [3].

٣ـ وفي حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي عند قوله تعالى: ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: (فهنا تقديمان:

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٢٢٤. وسبق نقل كلام ابن عاشور عن هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُداهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] في القاعدة رقم (٢٧): (تَقدِيمُ المُسنَدِ إذَا احتَفَّتْ به قَرَائن قَد يُفِيدُ الحَصر)، ص ١٦٧.

(٢) . الكشاف ١: ١٩٩.

(٣) . البرهان: ٣: ٢٣٦.

تقديم الصلة وهي الجارُّ والمجرور، وهو يفيد تخصيص إيقانهم بالآخرة، فإن قلت: هذا التقديم يفيد أنهم يؤمنون بالآخرة لا بغيرها وهو غير صحيح هنا ولا يفيد التعريض المراد .

قلت: المراد بغير الآخرة المتقي عنهم إيمانهم بالآخرة التي يزعمها أهل الكتاب، فالمعنى أنَّ إيقانهم مقصور على حقيقة الآخرة لا يتعداها إلى ما هو خلاف حقيقتها، ففيه تعريض بأنَّ ما عليه مقابلوهم ليس من حقيقة الآخرة في شيء، كأنه قيل: يوقنون بالآخرة لا بخلافها كبقية أهل الكتاب.

الثاني: تقديم المسند إليه الذي أخبر عنه بجملة يوقنون، وهو يفيد التخصيص [1]، وأنَّ الإيقان بالآخرة منحصر فيهم لا يتجاوزهم إلى أهل الكتاب وفيه تعريض بأنَّ اعتقادهم في الآخرة جهل محض وتخيل فارغ، فإنَّ الضمير المقدَّم أو المزيد المنفيّ يأتي لإفادة الحصر وقد يأتي للتقوّي أيضاً كما حقق في المعاني.

ففي النظم قصران، وتعريضان، لا قصر واحد كما قيل، وتفصيل ردّه في شروح الكشاف.

والمراد بالبناء جعله خبراً لا خبرا مؤخراً كما قيل إلا أن يراد بيان الواقع هنا، فإنَّ البناء كما مرَّ يكون مقابل الإعراب وصوغ الكلمة والبنية والاخبار؛ لأنّ المحمول كأنه مبنيٌّ على الموضوع، كما يشعر به تعبير المحمول والموضوع أيضاً) [2].

٤ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠]، قال الإمام ابن عاشور: (تقديم المجرور هنا في قوله: ﴿بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ وهو يفيد الاختصاص، فيكون المعنى: ولتطمئن به قلوبكم لا بغيره، وفي هذا الاختصاص تعريض بما اعتراهم من الوجل من الطائفة ذات الشوكة وقناعتهم بغنم العروض التي كانت مع العير، فعرض لهم بأنهم لم يتفهموا مراد الرسول صلى الله عليه وسلم، حين استشارهم، وأخبرهم بان العير سلكت طريق الساحل فكان ذلك كافياً في أن يعلموا أن الطائفة الموعود بها تمحضت أنها طائفة النفير.

---

(١) . وهذا التقديم يصلح مثالاً للقاعدة رقم (٢٦): (تَقدِيمُ المُسنَدِ إِلَيهِ عَلَى الخَبَرِ الفِعلِيِّ قَدْ يُفِيدُ الاختِصَاص)، ص ١٦١.

(٢) . حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ١: ٢٣٧.

وكان الشأن أن يظنوا بوعد الله أكمل الأحوال، فلما أراد الله تسكين روعهم، وعدهم بنصرة الملائكة علما بأنه لا يطمئن قلوبهم إلا ذلك.

وجعل الفخر: التقديم هنا لمجرد الاهتمام بذلك الوعد، وذلك من وجوه التقديم لكنه وجه تأخيره في آل عمران بما هو غير مقبول) [1].

٥ـ وعند قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللهِ حَقّاً﴾ [يونس: ٤] قال أيضاً: (وفي تقديم المجرور في قوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ إفادة القصر، أي لا إلى غيره، قطع لمطامع بعضهم القائلين في إلهتهم: ﴿هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ﴾ [يونس: ١٨] يريدون أنهم شفعاء على تسليم وقوع البعث للجزاء، فإذا كان الرجوع إليه لا إلى غيره كان حقيقاً بالعبادة وكانت عبادة غيره باطلاً) [2].

٦ـ وعند قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦]، قال: (وتقديم المجرور لإفادة الحصر، أي وفي ذلك الرحيق فليتنافس الناس، لا في رحيق الدنيا الذي يتنافس فيه أهل البذخ، ويجلبونه من أقاصي البلاد وينفقون فيه الأموال.

ولما كانت الواو اعتراضية لم يكن إشكال في وقوع فاء الجواب بعدها. والفاء إما أن تكون فصيحة، والتقدير: إذا علمتم الأوصاف لهذا الرحيق فليتنافس فيه المتنافسون، أو التقدير: وفي ذلك فلتتنافسوا فليتنافس فيه المتنافسون.

فتكون الجملة في قوة التذييل لأن المقدر هو تنافس المخاطبين، والمصرح به تنافس جميع المتنافسين فهو تعميم بعد تخصيص.

وإما أن تكون الفاء فاء جواب لشرط مقدر في الكلام، يؤذن به تقديم المجرور لأن تقديم المجرور كثيراً ما يعامل معاملة الشرط، كما روي قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كما تَكُونُوا يُوَلَّ عَلَيكُمْ) [3] بجزم (تكونوا) و (يول)، فالتقدير: إن علمتم ذلك فليتنافس فيه المتنافسون. وإما أن تكون الفاء تفريعا على محذوف على طريقة الحذف على شريطة التفسير، والتقدير: وتنافسوا صيغة أمر في ذلك، فليتنافس المتنافسون فيه، ويكون الكلام مؤذنا بتوكيد فعل التنافس لأنه بمنزلة المذكور مرتين، مع إفادة التخصص بتقديم المجرور) [4].

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ٢٧٧.

(٢) . التحرير والتنوير ١١: ٩٠.

(٣) . سبق تخريجه في القاعدة رقم (١٢): (تَقدِيمُ المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقييد)، ص ١٠٤.

(٤) . التحرير والتنوير ٣٠: ٢٠٦.

٧ـ وقال أيضاً: (وتقديم ﴿وإِلَى رَبِّكَ﴾ [الشرح، ٨]، على ﴿فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٨]، لإفادة الاختصاص، أي إليه لا إلى غيره تكون رغبتك فإن صفة الرسالة أعظم صفات الخلق فلا يليق بصاحبها أن يرغب غير الله تعالى) [١].

٨ـ وعند قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ القَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران:١٥٩] قال: (تقديم المجرور مفيد للحصر الإضافي، أي: برحمة من الله لا بغير ذلك من أحوالهم، وهذا القصر مفيد التعريض بأن أحوالهم كانت مستوجبة الغلظ عليهم، ولكن الله ألان خلق رسوله رحمة بهم، لحكمة علمها الله في سياسة هذه الأمة.

وزيدت ما بعد باء الجر لتأكيد الجملة بما فيها من القصر، فتعين بزيادتها كون التقديم للحصر، لا لمجرد الاهتمام، ونبَّه عليه في الكشاف) [٢].

٣٠ـ قاعدة: (حِينَ يَجْتَمِعُ التَّخْصِيصُ مَعَ التَّقْدِيمِ يَكُونُ الاهتمامُ أقوى)

هذه القاعدة مستفادة من كلام الشيخ ابن عاشور فقد قال في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْها وَما بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]: (وأما الإثم فهو كل ذنب، فهو أعم من الفواحش، وتقدم في قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ في سورة البقرة [٢١٩]. وقوله: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْأِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ في سورة الأنعام [١٢٠]، فيكون ذكر الفواحش قبله للاهتمام بالتحذير منها قبل التحذير من عموم الذنوب.

فهو من ذكر الخاص قبل العام للاهتمام، كذكر الخاص بعد العام، إلا أن الاهتمام الحاصل بالتخصيص مع التقديم أقوى لأن فيه اهتماماً من جهتين) [٣].





(١) . التحرير والتنوير ٣٠: ٤١٨.

(٢) . التحرير والتنوير ٤: ١٤٤. ونص كلام الزمخشري: («ما» مزيدة للتوكيد، والدلالة على أنَّ لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله، ونحوه: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾) الكشاف ١: ٤٣١.

(٣) . التحرير والتنوير ٨: ١٠٠.

المبحث السابع: قواعد في تقديم الضمير وتقديم المفعول

سأذكر في هذا المبحث ثلاث قواعد من قواعد التقديم والتأخير تتعلق بتقديم الضمير، وبتقديم المفعول، وأول هذه القواعد: (تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ كثيراً ما يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ). كما في قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ليفيد أَنَّ الشخوصَ خاصٌّ بالكافرين دون غيرهم.

ثم قاعدة: (لَيسَ كُلُّ تَقدِيمٍ لِـمَا مكانه التأخير يُرَادُ بِهِ الاختصَاص). فهناك أغراض أخرى للتقديم.

ثم قاعدة: (تَقدِيمُ المَفعُولِ مَع اشتِغَال فِعلِهِ بِضَمِيرِهِ آكدُ في إفادةِ التَّقدِيم الحَصرَ مِنْ تَقدِيم المَفعُولِ على الفِعل غَيرِ المُشتغلِ بِضَمِيرِه). كما في قوله سبحانه: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، فتقديم المفعول هنا متعين للاختصاص، وتقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره آكد في إفادة التقديم للحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره.

وأبدأ مستمداً العون من الله سبحانه بالقاعدة الأولى في هذا المبحث:

٣١ـ قاعدة: (تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ كثيراً ما يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الإمام نصر الله بن محمد أبو الفتح، المعروف بابن الأثير (المتوفى: ٦٣٧هـ)، فقد قال في قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]: (إنما قال ذلك، ولم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لأمرين: أحدهما تخصيص الأبصار بالشخوص دون غيرها، أما الأول فلو قال: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لجاز أن يضع موضع «شاخصة» غيره، فيقول: «حائرة»، أو «مطموسة»، أو غير ذلك، فلما قدم الضمير اختص الشخوص بالأبصار دون غيرها.

وأما الثاني: فإنه لما أراد أن الشخوص بهم دون غيرهم دل عليه بتقديم الضمير أولاً، ثم بصاحبه ثانياً، كأنه قال: فإذا هم شاخصون دون غيرهم، ولولا أنه أراد هذين الأمرين المشار إليهما لقال: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة؛ لأنه أخصر بحذف الضمير من الكلام.

ومن هذا النوع قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن ماء البحر، فقال: (هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ) [1]، وتقدير الكلام: هو الذي ماؤه طهور، وميتته حل؛ لأن الألف واللام ههنا بمعنى الذي.

وأما تقديم الظرف، فإنه إذا كان الكلام مقصوداً به الإثبات، فإن تقديمه أولى من تأخيره، وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره.

فإذا أريد بالكلام النفي فيحسن فيه تقديم الظرف وتأخيره، وكلا هذين الأمرين له موضع يختص به.

فأما تقديمه في النفي، فإنه يقصد به تفضيل المنفي عنه على غيره أما تأخيره، فإنه يقصد به النفي أصلا من غير تفضيل.

فأما الأول ـ وهو تقديم الظرف في الإثبات ـ فكقولك في الصورة المقدمة: إن إلي مصير هذا الأمر، ولو أخرت الظرف، فقلت: إن مصير هذا الأمر إلي، لم يعط من المعنى ما أعطاه الأول، وذلك أن الأول دل على أن مصير الأمر ليس إلا إليك، وذلك بخلاف الثاني، إذ يحتمل أن توقع الكلام بعد الظرف على غيرك، فيقال: إلى زيد، أو عمرو، أو غيرهما.

على نحو منه جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥ـ ٢٦].

وكذلك جاء قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ﴾ [التغابن: ١].

فإنه إنما قدم الظرفين ههنا في قوله ﴿لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ﴾؛ ليدل بتقديمها على اختصاص الملك، والحمد بالله لا بغيره.

وقد استعمل تقديم الظرف في القرآن كثيراً كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ـ٢٣]، أي تنظر إلى ربها دون غيره، فتقديم الظرف ههنا ليس للاختصاص، وإنما هو كالذي أشرت إليه في تقديم المفعول، وأنه لم يقدم للاختصاص، وإنما قدم من أجل نظم الكلام؛ لأن قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، أحسن من أن لو قيل: وجوه يومئذ ناضرة ناظرة إلى ربها، والفرق بين النظمين ظاهر.

---

[1]. سبق تخريجه ص ٢٩.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ، إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩ـ ٣٠]، فإن هذا روعي فيه حسن النظم لا الاختصاص، في تقديم الظرف.

وفي القرآن مواضع كثيرة من هذا القبيل يقيسها غير العارف بأسرار الفصاحة على مواضع أخرى، وردت للاختصاص، وليست كذلك.

فمنها قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ١٢].

وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، و﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، و﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

فإن هذه جميعها لم تقدم الظروف فيها للاختصاص، وإنما قدمت لمراعاة الحسن في نظم الكلام، فاعرف ذلك.

وأما الثاني: وهو تأخير الظرف وتقديمه في النفي، فنحو قوله تعالى: ﴿الم. ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ـ ٢]، وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]. فإنه إنما أخر الظرف في الأول؛ لأن القصد في إيلاء حرف النفي الريب نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق، لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدعونه.

ولو قدم الظرف لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفصيل، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه، وهو خمر الجنة، على غيرها من خمور الدنيا، أي ليس فيها ما في غيرها من الغول، وهذا مثل قولنا: لا عيب في الدار، وقولنا لا فيها عيب، فالأول نفي للعيب عن الدار فقط، والثاني تفضيل لها على غيرها: أي ليس فيها ما في غيرها من العيب، فاعرف ذلك فإنه من دقائق هذا الباب) [1].

وعند قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِما أَوْحَيْنا إِلَيْكَ هذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الغافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، قال الشيخ ابن عاشور: (هذه الجملة تتنزل من جملة ﴿إِنَّا أنزلنَاهُ قُرآناً عَربياً﴾ [سورة يوسف: ٢] منزلة بدل الاشتمال لأن أحسن القصص مما يشتمل عليه إنزال القرآن. وكون القصص من عند الله يتنزل منزلة الاشتمال من جملة تأكيد إنزاله من عند الله.

وقوله: ﴿بِما أَوْحَيْنا إِلَيْكَ هذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣]، يتضمن رابطاً بين جملة البدل والجملة المبدل منها.

---

(١) . المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢: ١٧٦.

وافتتاح الجملة بضمير العظمة للتنويه بالخبر، كما يقول كتاب «الديوان»: أمير المؤمنين يأمر بكذا.

وتقديم الضمير على الخبر الفعلي يفيد الاختصاص، أي نحن نقص لا غيرنا، رداً على من يطعن من المشركين في القرآن بقولهم: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [سورة النحل: ١٠٣] وقولهم: ﴿أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا﴾ [سورة الفرقان: ٥]، وقولهم: يعلمه رجل من أهل اليمامة اسمه الرحمان. وقول النضر بن الحارث المتقدم ديباجة تفسير هذه السورة.

وفي هذا الاختصاص توافق بين جملة البدل والجملة المبدل منها في تأكيد كون القرآن من عند الله المفاد بقوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرآناً عَرِبياً ﴾ [سورة يوسف: ٢]) [1].

٣٢ـ قاعدة: (لَيسَ كُلُّ تَقدِيمٍ لِـمَا مكانه التأخير يُرَادُ بِهِ الاختصَاص)

هذه القاعدة ذكرها الإمام نصر الله بن محمد أبو الفتح، المعروف بابن الأثير (المتوفى: ٦٣٧هـ) في كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)، ولفظه: (ليس كل تقديم لِـمَا مكانه التأخير من باب الاختصاص) فقال: (النوع التاسع: في التقديم والتأخير... وهو ضربان:

الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أخر المقدم أو قدم المؤخر لتغير المعنى.

والثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أخر لما تغير المعنى.

فأما الضرب الأول، فإنه ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: يكون التقديم فيه هو الأبلغ. والآخر: يكون التأخير فيه هو الأبلغ.

فأما القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ، فكتقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظرف أو الحال، أو الاستثناء على العامل.

فمن ذلك تقديم المفعول على الفعل، كقولك: زيداً ضربت، وضربت زيداً، فإن في قولك: زيداً ضربت، تخصيصاً به بالضرب دون غيره، وذلك خلاف قولك: «ضرب زيداً»؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت، بأن تقول: خالداً، أو بكراً، أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول.

---

[1] . التحرير والتنوير. ١٢: ٢٠٢.

وكذلك تقديم خبر المبتدأ عليه، كقولك: زيد قائم، وقائم زيد، فقولك: «قائم زيد» قد أثبت له القيام دون غيره، وقولك: «زيد قائم» أنت بالخيار في إثبات القيام له، ونفيه عنه، بأن تقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك.

وهكذا يجري الحكم في تقديم الظرف، كقولك: إن إلي مصير هذا الأمر، وقولك: إن مصير هذا الأمر إلي، فإن تقديم الظرف دل على أن مصير الأمر ليس إلا إليك بخلاف قولك: إن مصير هذا الأمر إلي، إذ يحتمل إيقاع الكلام بعد الظرف على غيرك، فيقال: إلى زيد، أو عمرو، أو غيرهما. وكذلك يجري الأمر في الحال والاستثناء.

وقال علماء البيان، ومنهم الزمخشري رحمه الله: إن تقديم هذه الصورة المذكورة إنما هو للاختصاص، وليس كذلك.

والذي عندي فيه أن يستعمل على وجهين: أحدهما: الاختصاص.

والآخر: مراعاة نظم الكلام، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم، وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن، وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص.

فأما الأول ـ الذي هو الاختصاص ـ فنحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ، بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٤ـ ٦٦].

فإنه إنما قال: ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾، ولم يقل: «بل اعبد الله»؛ لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال: «بل اعبد» لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء.

وأما الوجه الثاني ـ الذي يختص بنظم الكلام ـ فنحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص، وليس كذلك، فإنه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام؛ لأنه لو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، فجاء بعد ذلك قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وذاك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قالك نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن.

وهذا غير خاف على أحد من الناس، فضلاً على أرباب علم البيان.

وعلى نحو منه ورد قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى. قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى﴾ [طه: ٦٧ ـ ٦٨]، وتقدير الكلام: فأوجس موسى في نفسه خيفة، وإنما قدم المفعول على الفاعل وفصل بين الفعل، والفاعل والمفعول وبحرف الجر قصدًا لتحسين النظم.

وعلى هذا فليس كل تقديم لما مكانه التأخير من باب الاختصاص، فبطل إذا ما ذهب إليه الزمخشري وغيره) [1].

وعند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤] قال الإمام ابن عاشور: (والاستفهام للإنكار.وقدم المفعول الأول لـ﴿أتخذ﴾على الفعل وفاعله ليكون موالياً للاستفهام لأنه هو المقصود بالإنكار لا مطلق اتخاذ الولي.وشأن همزة الاستفهام بجميع استعمالاته أن يليها جزء الجملة المستفهم عنه كالمنكر هنا، فالتقديم للاهتمام به، وهو من جزئيات العناية التي قال فيها عبد القاهر أن لا بد من بيان وجه العناية، وليس مفيداً للتخصيص في مثل هذا لظهور أن داعي التقديم هو تعيين المراد بالاستفهام فلا يتعين أن يكون لغرض غير ذلك.

فمن جعل التقديم هنا مفيداً للاختصاص، أي انحصار إنكار اتخاذ الولي في غير الله كما مال إليه بعض شراح الكشاف فقد تكلف ما يشهد الاستعمال والذوق بخلافه، وكلام الكشاف بريء منه بل الحق أن التقديم هنا ليس إلا للاهتمام بشأن المقدم ليلي أداة الاستفهام فيعلم أن محل الإنكار هو اتخاذ غير الله ولياً، وأما ما زاد على ذلك فلا التفات إليه من المتكلم.

ولعل الذي حداهم إلى ذلك أن المفعول في هذه الآية ونظائرها مثل: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر:٦٤] ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام:٤٠] هو كلمة (غير) المضافة إلى اسم الجلالة، وهي عامة في كل ما عدا الله، فكان الله ملحوظاً من لفظ المفعول فكان إنكار اتخاذ الله ولياً لأن إنكار اتخاذ غيره ولياً مستلزماً عدم إنكار اتخاذ الله ولياً؛ لأن إنكار اتخاذ غير الله لا يبقى معه إلا اتخاذ الله ولياً.

فكان هذا التركيب مستلزماً معنى القصر وآئلاً إليه، وليس هو بدال على القصر مطابقة، ولا مفيداً لما يفيده القصر الإضافي من قلب اعتقاد أو إفراد أو تعيين، ألا ترى أنه لو كان المفعول خلاف كلمة «غير» لما صح اعتبار القصر، كما لو قلت: أزيداً أتتخذ صديقاً، لم يكن مفيداً إلا

---

(١) . المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢: ٣٥.

إنكار اتخاذ زيد صديقاً من غير التفات إلى اتخاذ غيره، وإنما ذلك لأنك تراه ليس أهلاً للصداقة فلا فرق بينه وبين قولك: أتتخذ زيداً صديقاً، إلا أنك أردت توجه الإنكار للمتخذ لا للاتخاذ اهتماماً به.والفرق بينهما دقيق فأجد فيه نظرك.

ثم إن كان المشركون قد سألوا من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أصنامهم أولياء كان لتقديم المفعول نكتة اهتمام ثانية وهي كونه جواباً لكلام هو المقصود منه كما في قوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر:٦٤] وقوله: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿قَالَ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهاً﴾ [الأعراف:١٤٠].

وأشار صاحب الكشاف في قوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبّاً﴾ الآتي في آخر السورة إلى أن تقديم ﴿أَغَيْرَ الله﴾ على ﴿أبغي﴾ لكونه جواباً عن ندائهم له إلى عبادة آلهتهم.

قال الطيبي: «لأن كل تقديم إما للاهتمام أو لجواب إنكار» [1].

٣٣ـ قاعدة: (تَقدِيمُ المَفعُولِ مَع اشتِغَال فِعلِهِ بِضَمِيرِه آكدُ في إفادةِ التَّقدِيمِ الحَصرَ مِنْ تَقدِيم المَفعُولِ على الفِعل غَيرِ المُشتغلِ بِضَمِيرِه).

هذه القاعدة مستفادة من الإمام الزمخشري، فقد قال عند قوله سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]: (﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ بما عاهدتكم عليه من حسن الثواب على حسناتكم. ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ فلا تنقضوا عهدي.

وهو من قولك: زيداً رهبته. وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾).

وقد أشار الإمام ابن عاشور إلى قول الإمام الزمخشري في ذلك وأضاف عليه فقال عند قوله سبحانه: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]: (فتقديم المفعول هنا متعين للاختصاص، ليحصل من الجملة إثبات ونفي، واختير من طرق القصر طريق التقديم دون ما وإلا ليكون الحاصل بالمنطوق هو الأمر برهبة الله تعالى ويكون النهي عن رهبة غيره حاصلاً بالمفهوم.

فإنهم إذا رهبوا الله تعالى حرصوا على الإيفاء بالعهد، ولما كانت رهبتهم أحبارهم تمنعهم من الإيفاء بالعهد أدمج النهي عن رهبة غير الله مع الأمر برهبة الله تعالى في صيغة واحدة.

وتقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره آكد في إفادة التقديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره، فإياي ارهبون آكد من نحو إياي ارهبوا كما أشار إليه صاحب

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ١٥٦.

الكشاف إذ قال: «وهو من قولك: زيداً رهبته، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾» اهـ.

ووجهه عندي أن تقديم المفعول يحتمل الاختصاص، إلا أن الأصل فيه أن يدل على الاختصاص إلا إذا أقامت القرينة على التَّقَوِّي فإذا كان مع التقديم اشتغال الفعل بضمير المقدم نحو زيداً ضربته، كان الاختصاص أوكد، أي كان احتمال التقوي أضعف، وذلك لأن إسناد الفعل إلى الضمير بعد إسناده إلى الظاهر المتقدم يفيد التَّقَوِّي، فتعين أن تقديم المفعول للاختصاص دون التَّقَوِّي إذ التَّقَوِّي قد حصل بإسناد الفعل أولاً إلى الاسم أو الظاهر المتقدم، وثانياً: إلى ضمير المتقدم ولهذا لم يقل صاحب الكشاف وهو أكثر اختصاصاً ولا أقوى اختصاصاً إذ الاختصاص لا يقبل التقوية، بل قال: وهو أوكد في إفادة الاختصاص، أي أن إفادته الاختصاص أقوى؛ لأن احتمال كون التقديم للتَّقَوِّي قد صار مع الاشتغال ضعيفاً جداً.

ولسنا ندعي أن الاشتغال متعين للتخصيص فإنه قد يأتي بلا تخصيص في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، وقوله ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤] وقول زهير:

فَكُلّاً أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ ... صَحِيحَاتِ مَالٍ طَالِعَاتٍ بِمَخْرِمِ [1]

لظهور أن لا معنى للتخصيص في شيء مما ذكرنا غير أن الغالب أن يكون التقديم مع صيغة الاشتغال للتخصيص إذ العرب لا تقدم المفعول غالباً إلا لذلك ولا التفات إلى ما وجه به صاحب المفتاح أن احتمال المفعول في الاشتغال التخصيص والتَّقَوِّي باق على حاله ولكنك إن قدرت الفعل المحذوف متقدماً على المفعول كان التقديم للتَّقَوِّي.

وإن قدرته بعد المفعول كان التقديم للتخصيص فإنه بناه على حالة موقع الفعل المقدر مع أن تقدير الفعل اعتبار لا يلاحظه البلغاء، ولأنهم ينصبون على موقعه قرينه فتعين أن السامع إنما يعتد بالتقديم المحسوس وبتكرير التعلق وأما الاعتداد بموقع الفعل المقدر فحوالة على غير مشاهد؛ لأن التقدير إن كان بنية المتكلم فلا قِبَل للسامع بمعرفة نيته ولا يصح أن يكون الخيار في التقدير للسامع) [2].

---

(1) . ديوان زهير بن أبي سلمى. شرحه: علي فاعور. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ. ١٠٩.

(2) . التحرير والتنوير ١: ٤٥٤.

وهذا ما يسر الله تعالى كتابته في هذا الفصل، وهي لمحة موجزة أرجو أن تفتحَ الباب للباحثين عن هذا الموضوع، ليكملوا السير، ويضيفوا ما لديهم وما توصَّلوا إليه، فبِتكاتف وتضافر الجهود، مستعينين بالواحد المعبود، يحصل المطلوب والمقصود.

وقد ظهر في هذا البحث قوَّة العلاقة بين علم التفسير وعلم اللغة العربية..

وظهر أنَّ هناك مجالاً واسعاً لاستنباطات العلماء والباحثين في تفسير كلام الله تعالى، وأن اللطائف والنكت لا تتزاحم..

وظهر في هذه القواعد طرفٌ مما يُفيد في تدبُّر القرآن وفهمه..

واللهَ أسأله أن يتقبل مني هذا العمل، ويتجاوز عما لدي من تقصير وزلل..





الخاتمة

أهم نتائج البحث:

١ـ ذكرت في البحث معنى القاعدة في اللغة، وبينت اختلافهم في معنى القاعدة في الاصطلاح، ففريق يرى أن القاعدة لا بد أن تكون كلية، والفريق الآخر يرى أنها أغلبية أكثرية. والذي أختاره هو أن القاعدة قضية أغلبية؛ لأن أكثر القواعد لا تخلو من استثناءات.

٢ـ ثم ذكرت العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فإذا كانت القاعدة في اللغة هي أَصْلُ الأُسِّ، فالقاعدة في الاصطلاح، هي الأساس الذي يَعتمد عليه هذا العلم أو ذاك، وهي الأصل الذي يُبنَى عليه غيره من فروع المسائل.

٣ـ ثم تحدثت عن التقديم والتأخير في اللغةِ العربيَّة والقُرآن الكريم، وأن من شروط المجتهد في الشريعة أن يكون على معرفة باللغة العربية، وظهر في هذا قوة العلاقة والترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، ولا يمكن لأحد أن يكون متعمقاً في فهم القرآن ومعرفة تفسيره دون أن يتعمق في اللغة العربية.

وذكرت مفهوم التقديم والتأخير، وأهم أسباب التقديم والتأخير في القرآن.

٤ـ ثم تحدثت عن قواعد التَّقدِيمِ والتَّأخير عند المفسِّرين مع شرحها وذكر أمثلة وتطبيقات عليها.

وذكرت قاعدة: (التَّقدُّمُ في الذِّكْرِ لا يَلزم منه التقدُّمُ في الزَّمَانِ أو الرُّتْبَة)، فالتقدم في الذكر لا يدل بالضرورة على أن المتقدم في الذكر أفضل من المتأخر، أو أنه وقع قبله. فهناك أسباب أخرى للتقديم والتأخير.

٥ـ وذكرت قاعدة: (لا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ). وقاعدة: (إلحَاقُ الكَلامِ بِالذي يَلِيه أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِهِ بِمَا قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ مُعْتَرِضِ الْكَلاَمِ). فعندما يكون هناك تفسير للآية ليس فيه دعوى أن هذه الجملة معترضة، وتفسير آخر يرى أن هذه الجملة معترضة، وكان للتفسير الذي يرى عدم الاعتراض تأويلٌ صحيحٌ، فالحَمْل عليه أَوْلى؛ لأن إلحَاقَ الكَلامِ بِالذي يَلِيه أَوْلَى مِنْ إلحَاقِهِ بِمَا قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ مُعْتَرِضِ الكَلاَمِ.

وتحدثت عن قاعدة: (الوَاوُ لا تَقتَضِي تَرتِيباً ولا تَعقِيباً وإنَّمَا هِيَ لمطلَقِ الجَمْع)، فالواو هي لمطلق الجمع، ولا تدل على الترتيب الزماني ولا الترتيب الرُّتبي، فقد يُؤخَّر ما هو متقدم في الزمان، أو يؤخر ما هو متقدم في الرُّتبة.

٦ـ وذكرت قاعدة: (تَقدِيم المَعمُولِ يَتَضَمَّنُ مَعنَى الاشتِرَاط والتَّقييد)؛ فإن تقديم المعمول لـمَّا أفاد الاختصاص نشأ منه معنى الاشتراط، مثل قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر:٦٦].

وقاعدة: (الفِعلانِ إذَا كانَا مُتَقَارِبَيْ المَعنَى فَلَكَ أنْ تُقَدِّمَ وتُؤَخِّرَ) كما في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى﴾.

٧ـ وتحدثت عن قاعدة: (التَّقدِيمُ لا يَكُونُ لأجلِ الفَاصِلَةِ فَقَطْ)، حيث يظهر في هذه القاعدة أن التقديم له أغراض كثيرة، ولا يصح أن يكون سببه هو مجرد مراعاة الفاصلة. فالتقديم أو التأخير في القرآن إنما هو لمراعاة المعنى قبل أن يكون لمراعاة اللفظ؛ لأن مراعاة (المعنى) هو الأصل وليس (اللفظ)، والكلام البليغ لا يخل بـ(المعنى) على حساب (اللفظ)، بل يجمع بين جمال (المعنى) و(اللفظ)، فكيف بالقرآن أبلغ الكلام!

وقاعدة: (في مَقَامِ الاستِدلالِ يُقَدَّمُ الجَلِيّ ويُؤَخَّرُ الأجلى).

٨ـ وذكرت قاعدة: (قَدْ يَختَلِفُ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ لاختِلافِ المَقَام).

فقد يقَدِّم الله في موضع ما يؤخِّره في موضع آخر، وذلك لاختلاف المقام بين الآيتين. فتمام البلاغة والبيان في هذا أن يختلف التقديم والتأخير مراعاةً للمقام والسياق الذي جاء الكلام لأجله.

٩ـ وهكذا يظهر أن معرفة القواعد والإلمام بها تتيح للإنسان أن يفهم القرآن بطريقة أفضل، وتفتح له آفاقاً واسعة في التدبر.

وظهر أن للعلماء قواعد يعتمدون عليها في علمهم، وأن لهم أصولاً ومنهجاً دقيقاً يسيرون عليه.

أهم التوصيات:

١ـ الاهتمام بدراسة القواعد دراسة نظريَّة وتطبيقيَّة عند العلماء عامةً وعند المفسرين خاصة.

٢ـ استخراج قواعد من كلامهم النظري وتطبيقهم العملي، وإن لم ينصوا على أنها قاعدة.

٣ـ يمكن إفراد الكثير من هذه القواعد أو المباحث ببحث مستقل ودراستها دراسة موسعة.

٤ـ محاولة الإضافة على ما ذكره السابقون، والبناء على ما أسَّسوه وشيَّدوه ورَصَفُوه. فكَمْ تَرَك الأولُ للآخر. وقد يُوجَد في الأنهار ما لا يُوجَد في البحَار.

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنَا ونبيِّنا محمَّد وعَلَى آلِهِ وصَحبِه وسلَّمَ تَسليماً كَثيراً.. عدد ما ذَكَره الذَّاكِرون، وغَفَل عن ذكره الغافِلُون. والحمدُ للهِ ربِّ العَالمين.





المصادر والمراجع

القرآن الكريم وعلومه:

ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

ـ التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي التونسي (المتوفى: ٣٨٠هـ)، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض.

ـ درة التنزيل وغرة التأويل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (المتوفى: ٤٢٠هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى آيدين، الناشر: جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ـ المكتفى في الوقف والابتدا، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ـ تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، (المولود: ٤٢٦هـ، والمتوفى:٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

ـ القطع والائتناف. لأبي جعفر النحاس، أحمد بن محمد. تحقيق: أحمد العمر. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٨هـ.

ـ الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٤٢٢ هـ.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٧ هـ.
ـ مفاتيح الغيب، الإمام محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
ـ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
ـ لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
ـ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
ـ البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة عام النشر: ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.
ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥هـ- ١٩٩٥ م.
ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
ـ الإكليل في استنباط التنزيل، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

ـ الدر المنثور في التفسير بالماثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر.

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق: علي عبد البارى عطية، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٥ هـ.

ـ روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ)، دار الفكر بيروت.

ـ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، (المُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي)، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر، بيروت.

ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .

ـ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: مكتبة الخراز جدة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

ـ فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

ـ محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

ـ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر تونس ١٩٨٤ هـ.

ـ التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (المتوفى: بعد ١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة.

ـ تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي (المتوفى: ١٤١٨هـ)، مطابع أخبار اليوم.

ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ) دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة الرابعة ١٤١٥ هـ.

ـ خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

ـ قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية. للدكتور حسين بن علي الحربي. دار القاسم، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

ـ فصول في أصول التفسير، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

ـ أسرار البيان في التعبير القرآني، فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البدري السامرائي، دار الفكر ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م.

ـ مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.

ـ اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي، الناشر: طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية برقم ٩٥١/ ٥ وتاريخ ١٤٠٦/٨/٥هـ الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

السنة النبوية وعلومها:

ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

ـ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
ـ سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
ـ المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦ .
ـ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
ـ صحيحُ ابن خُزَيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير(المتوفى: ٧٣٩هـ)، مؤسسة الرسالة
ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
ـ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الثانية.
ـ مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ – ١٩٨٤.

ـ شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني [ت: ٤٣٠]، دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٥.
ـ المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية بيروت.
ـ تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ.
ـ مُصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ ـ ٢٣٥ هـ) تحقيق: الشيخ محمد عوامة.
ـ شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
ـ مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
ـ مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

اللغة العربية:

ـ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
ـ ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
ـ ديوان لبيد بن ربيعة. بيروت: دار صادر. غير مذكور تاريخ النشر.
ـ ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
ـ ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
ـ الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
ـ الأمالي (شذور الأمالي) (النوادر)، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.
ـ تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
ـ فقه اللغة وسر العربية، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
ـ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت.

ـ شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت.
ـ نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت١٤٢٠ هـ.
ـ شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
ـ الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر)، المؤلف: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى: ٦٥٦هـ)، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم بن محمد بن حسن، ابن حازم القرطاجني، أبو الحسن (المتوفى: ٦٨٤هـ)، (وهو مطبوع ضمن الجزء الثاني من سلسلة الأعمال الكاملة للدكتور الحبيب ابن الخوجة) المحقق: الدكتور الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب تونس، ٢٠٠٨.
ـ مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن. والكتاب للإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن سليمان البلخي المقدسي الحنفي الشهير بابن النقيب (المتوفَّى ٦٩٨ هـ). المحقق: زكريا سعيد علي. مصر: مكتبة الخانجي. سنة النشر: ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.
ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبدالله العلائي الدمشقي الشافعي، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
ـ الإيضاح في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت.

ـ التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفَّى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ.
ـ تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفَّى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
ـ جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
ـ البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، الشيخ عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
ـ إفادة تقديم ما حقه التأخير للاختصاص بين الزمخشري وأبي حيان، للدكتور منصور أبو زينة، والدكتور محمد رضا الحوري.
ـ التضمين النحوي في القرآن الكريم، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
ـ خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة السابعة.

التاريخ والسيرة النبوية:

ـ تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
ـ تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م.

ـ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: ٢٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش،دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

ـ الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

ـ تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت١٩٩٧م.

ـ الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء، سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الكلاعي الحميري، أبو الربيع (المتوفى: ٦٣٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

ـ شرح الشفا، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

التراجم والطبقات:

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيي بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي – القاهرة، عام النشر: ١٩٦٧م.

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٢م.

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٩٤م.

ـ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

ـ تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م.

ـ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية ١٤١٣هـ.

ـ طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

ـ طبقات المفسرين العشرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

ـ طبقات المفسرين للداوودي، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ)، المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
ـ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (المتوفى: ١١١١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
ـ طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.
ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لمحمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.
ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.
ـ طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، الناشر: دار المعارف
غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

ـ لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م
ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت.
ـ حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.
ـ الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

الفقه وأصوله:

ـ المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي (المتوفَّى ٦٠٦)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٠.
ـ شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣م.

ـ الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب.
وبأعلى الصفحة: كتاب الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) للقرافي
وبعده (مفصولا بفاصل): «إدرار الشروق على أنوار الفروق» وهو حاشية الشيخ قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط (٧٢٣هـ) لتصحيح بعض الأحكام وتنقيح بعض المسائل
وبعده (مفصولا بفاصل): «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتى المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، وفيها اختصر الفروق ولخصه وهذبه ووضح بعض معانيه.
ـ الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
ـ شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (المتوفى: ٧٩٣هـ)، المحقق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
ـ غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (المتوفى: ١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
ـ الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية، الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة: الرابعة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
ـ القواعد الفقهية، للدكتور علي أحمد الندوي، دار القلم دمشق، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

منوعات:

ـ بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
ـ مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربيةالسعودية ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

ـ مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
ـ قادة الغرب يقولون «دَمِّرُوا الإِسْلاَمَ أَبِيدُوا أَهْلَهُ».لجلال العالم (عبد الودود يوسف الدمشقي) (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، غير مذكور اسم الدار، تاريخ النشر: ١٣٩٥ هـ-١٩٧٤م.
ـ حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
ـ قواعد التفسير (جمعاً ودراسة)، خالد السبت، دار ابن عفان، ١٤٢١هـ

فهرس المحتويات